الجزء الثالث

امتياز كاليفورنيا

obeikan.com

obeikan.com

أ- المناورات الافتتاحية:

لقد أمضيت خريف عام ١٩٣٠م في مدينة الطائف كعضو في ديوان الملك عبدالعزيز؛ وفي شهر أكتوبر انتقلنا جميعاً إلى مكة لقضاء فصل الشتاء، مع زيارة قصيرة إلى الرياض قبل بدء صوم رمضان الذي قُضي في مكة ابتداءً من ٢١ يناير. كان الجو العام خلال هذه الفترة كئيباً و محزناً؛ فالكساد الاقتصادي العالمي أصبح مفرطاً إلى حدٍّ بعيد، والجزيرة العربية مقبلة على أيام عجاف. ففرص موسم الحج القادم كانت إلى حدٍّ كبير غير مؤكدة، بينما البضائع الزراعية التي تأتي من الهند والشرق الأقصى تأثرت تأثراً كبيراً من جراء انخفاض أسعارها. وبسبب ذلك فإن الحجاج الذين يأتي أغلبيتهم من هذه الجهات لن يجدوا المال الكافي للقيام بهذه الرحلة الطويلة والمكلفة. في الوقت نفسه فإن مداخيل السنوات السمان الماضية التي سبقت هبوط الأسعار بددت بطريقة مثيرة.

لقد أصبح الملك ووزراؤه بشكل متزايد في حالة من الضيق؛ والحديث الذي كان يدور في الطائف ومكة تركز بشكل كبير على الوسائل والطرق الكفيلة بمواجهة النقص المتوقع من الأموال: لكي لا أقول شيئاً عن الخطط والأحلام الخاصة بمعالجة الوضع. كان من المحتوم أن أدخل في المناقشة؛ وفي كتب سابقة[1] أشرت بإيجاز إلى إسهاماتي في المناقشات اليومية لهذا الموضوع. كان الخط العام الذي اتخذته هو أن الحكومة ـ إذا أخذنا في الحسبان المطالب الكبيرة على خزينتها التي يصعب خفضها ـ لا تستطيع أن تأمل بالأمن والاستقرار دون أن تجد مصدراً يُعتمد عليه يوفر لها الدخل اللازم أكثر من الاعتماد على دخل الحج غير الثابت الذي اعتمدت عليه الحكومة بشكل كامل.

(1) H.St.J.B.Philby, *Arabian Days* (Robert Hale,1948),p.291.
H.St.J.B.Philby, *Arabian Jubilee*(Robert Hale,1952),pp..111,164, 177.
H.St.J.B.Philby, *Saudi Arabia* (Benn,1955),p.330.

إن البلد تحتوي بشكل واضح على مصادر معدنية تحت أرضها والتي يمكن تطويرها بالتعاون مع الخبراء الأجانب فقط، بينما سياسة الحكومة تقوم على استثناء الأجانب من المشاركة في اكتشافها وتطويرها، فالملك في ضوء المشكلات التي واجهها مؤخراً مع القيادات المتطرفة لحركة الإخوان، كان متردداً في فتح بلده للأجانب. ولكن وزير المالية عبدالله السليمان، كان متفتح الذهن في هذا الموضوع أكثر من غيره ولا غرابة في ذلك، فهو المسؤول شخصياً عن سداد جميع الديون. كذلك فإن التجار والوجهاء في الحجاز الذين لديهم خبرة في التجارة الخارجية كانوا حريصين على أن يروا البلد مزدهراً لأن في ذلك مصلحتهم. وبإيجاز؛ فإن فكرة مشاركة الأجانب في تطوير البلد لها مؤيدوها ولكنهم يعلمون بأن كل شيء يعتمد على موقف الملك.

خلال الجولات المستمرة للملك في سيارته، والتي كان لي شرف مرافقته فيها، كان موضوع الصعوبات المالية يناقش بحرية. في واحدة من هذه المناسبات تجرأت على القول إنه وشعبه مثل قوم ينامون على كنز كبير مدفون تحتهم ولكنهم بدون إرادة أو قدرة على الوقوف والبحث تحت مضاجعهم. في هذه المناسبة وغيرها من المناسبات كان لدي الفرصة لشرح المثل السابق من خلال التنبيه إلى إمكانات البلد المعدنية، وكنت أؤكد دائماً أن التحقق من ذلك يجعل من الضروري توظيف الرأسمال الأجنبي والخبرات التقنية الأجنبية. في واحدة من هذه الفرص في مدينة الطائف قال الملك لي دون توضيح كاف: «فيلبي ! لو أن أي إنسان يمنحني مليون جنيه الآن (الجنيه في ذلك الحين كان ذهباً بالطبع) لأعطيته الامتياز الذي يريد». لقد أجبته بأنه بينما لا يوجد أحد يعطيه أي شيء دون أن يكون متأكداً أوعلى الأقل لديه الخلفية المعقولة للاعتقاد بوجود معادن، فإنه سيكسب أموالاً أكثر بكثير من المبلغ الذي أشار إليه إذا

كانت المعادن موجودة و تم اكتشافها . و واصلت القول لإخباره عن رجل بالتأكيد سيكون قادراً على مساعدته في طلبه : الرجل، الذي كان في مصر في حينه، أو في الطريق للوصول إليها . في شتاء ١٩٢٦-١٩٢٧م زار هذا الرجل جدة بالفعل وكان راغباً في التعرف على الملك، ولكن ابن سعود الذي كان في حينه بالمدينة المنورة فكر أنه من غير المناسب دعوته للسفر هناك أو بالقرب منه، ومن غير المناسب أيضاً أن يسافر هو إلى جدة؛ لذلك غادر الرجل إلى اليمن التي كان قد ساعد بسخاء إمامها وحكومتها في مشاريع تطوير ميناء وإصلاح طرق . لقد أكدت للملك بأنه إذا ضمن أن يكون في جدة لبعض الوقت في أي وقت خلال الشتاء، أو من الأفضل بعد الحج (أواخر شهر أبريل أو أوائل شهر مايو) فإن الرجل المعني بالتأكيد سيكون ممتنّاً للقيام بزيارته . بدون حماس شديد فوضني الملك بأن أخبر الرجل وهو السيد تشارلز كرين (Charles R. Crane) بأنه سيمضي عشرة أيام أو أسبوعين في جدة في الجزء الأول من شهر مايو ؛ وفي الحال كتبت إليه بأن الملك سيكون سعيداً باستضافته .

والآن وبعد أن رمي النرد، أخذت الرغبة في مناقشة التدهور المتسارع في الحالة الاقتصادية مع رجل معروف بقدرته على معالجتها تكتسب قوة دفع، فخلال جولة في مكة ـ بعد وصولنا إليها ـ وكان الملك ما زال مكتئباً وقانطاً، أسر إليّ بأنه يريد تقديم تاريخ زيارة كرين إذا كان ذلك ممكناً لتكون بين رمضان والحج . كان كرين قد وصل إلى القاهرة فطلبت من الملك أن يوجه وزيره المفوض هناك لمناقشة الأمر مع ضيفه المنتظر لتحديد الوقت المناسب .

وهكذا وصل كرين إلى جدة في يوم ٢٥ من شهر فبراير ١٩٣١م لمدة أسبوع من الضيافة السخية والاستمتاع، وتم خلال هذه الزيارة مناقشة كل جوانب حاجات البلد ومصادره الفعلية والمحتملة بينه وبين الملك ووزرائه .

كان يرافق كرين في زيارته جورج أنطونيوس[٢][*] كمرشد، وهو فيلسوف وصديق. لقد نزلوا في البيت الواسع للشيخ محمد نصيف، أحد وجهاء مدينة جدة ومتعلميها، وكان الملك نفسه معتاداً على السكن فيه خلال زياراته إلى جدة حتى هذه السنة، حيث اكتمل بناء (القصر الأخضر). بالإضافة إلى الحفلات الملكية المعتادة، دعت بلدية جدة كرين إلى مأدبة عشاء حضرها ما يقارب مئتين من الضيوف، وكانت هذه الدعوة بسبب حاجة مدينة جدة الماسة في حينه إلى الإمداد المائي من خلال الأنابيب: إنه مشروع مثالي لهذا الصناعي الأمريكي الغني والمشتهر بإحسانه. كان الملك ووزير ماليته في الوقت نفسه يناقشون مواضيع غيرمعلنة؛ وعندما غادر كرين في الثالث من شهر مارس في جو عام من الارتياح، تلقى هدية من الملك كانت عبارة عن حصانين أصيلين، وقام هو نفسه أيضاً بتوزيع ساعات ذهبية وهدايا أخرى ثمينه لجميع الذين قابلهم. كانت أحسن هذه الهدايا التي قدمها كرين هي هديته إلى جميع البلد وهي وعده بتقديم خدمات التعدين ومهندس مدني كان في حينه يعمل لحساب كرين في الحبشة واليمن. هذه الهدية كانت مشروطة بوضع الحكومة تحت تصرفه المواصلات والحراسة وجميع التسهيلات التي قد يحتاجها للكشف المناسب عن معادن الجزيرة العربية. وبالمناسبة، وكما أخبرت جورج أنطونيوس بعد سنوات من هذا الحدث، أن السيد كرين لم يكن أبداً يبعث إلي بهذا القدر من بطاقات الشكر للدورالذي قمت به ليكون قادراً على مقابلة ابن سعود العظيم: إن من الواضح أنه الملك الوحيد الذي لم يكن له شرف لقائه من قبل.

---

(٢) مؤلف كتاب "يقظة العرب Arab Awakening" (Hamish Hamilton, 1938).

(*) جورج أنطونيوس: باحث في تاريخ نهضة العرب الحديثة، لبناني الأصل، ولد وتعلم بالإسكندرية، عمل في الإدارات البريطانية المختلفة في فلسطين وهي تحت الانتداب، وهو مؤلف كتاب «يقظة العرب» توفي سنة ١٩٤٢م.

وهكذا وصل كارل توتشل (Karl Twitchell)(*) إلى جدة يوم ١٦ أبريل، وبدأ العمل بعد أسبوع بزيارة وادي فاطمة(**) ليدرس حالة الماء هناك بسبب علاقة الأمر بحاجات جدة الماسة. كُلف خالد القرقني الطرابلسي المولد الذي يعمل في حينه كأحد المستشارين الأساسيين للملك في المسائل الاقتصادية والسياسية، بمرافقة توتشل في رحلته، كما رافقه بعد ذلك مباشرة إلى ساحل البحر الأحمر في رحلة استطلاعية سريعة للكشف عن إمكانات الماء والبترول في هذه المنطقة. لقد كانت التقارير الأولية متفائلة بشكل عام وبقي توتشل مشغولاً في الكشف في أجزاء أخرى من جبال الحجاز يبحث عن الماء، أو الذهب، أو أي شيء آخر يثير الاهتمام. وفي شهر يوليو عاد الملك إلى الرياض، حيث التحقت به خلال الشهر اللاحق للاستعداد لرحلتي للربع الخالي التي وعدني بتنظيمها رغم خيبة أملي التي عانيتها في وقت مبكر من العام، حيث إن برترام توماس(***) (Bertram Thomas) حقق عبوره التاريخي للرمال التي يفترض بأنها غير قابلة للعبور. لم أر توتشل مرة أخرى إلا في شهر ديسمبر في مخيم الملك عبدالعزيز في منطقة مزاليج بالقرب من الرياض. لقد تنقل توتشل كثيراً في المنطقة البركانية في غرب المملكة وطلب منه وزير المالية أن يزور منطقة الأحساء في الشرق لدراسة عيون الماء الشهيرة

(*) المهندس الذي وعد بإرساله تشارلز كرين.

(**) وادي فاطمة يقع شرق مدينة جدة، ويبعد عنها حوالي ثلاثين كيلو متراً، ويشتهر حتى الآن بوفرة مياهه.

(***) برترام توماس ضابط بريطاني عمل في عدد من الدول العربية: عُمان وشرق الأردن والعراق، وعمل في عمان وزيراً لسلطان مسقط وعمان. أول من قطع الربع الخالي من الجنوب إلى الشمال عام ١٩٣٠م. انظر عن رحلته كتابه:

Bertram Thomas, Arabia Felix: Across the Empty Quarter of Arabia (London: Jonathan Cape, 1932).

فيها وليقدم تقريراً حول الطرق والوسائل التي تساعد في توسيع عمليات الري والزراعة في أكبر منطقة زراعية في المنطقة. كان عبدالله السليمان من المؤمنين بقوة أن الزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد الدولة؛ و يجب أن يوخذ في الحسبان أن فرصة اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي قد ألغيت بسبب انهيار امتياز (ايسترن أند جنرال سنديكيت). كان من الطبيعي أن يكون الملك مهتماً بسماع نتائج جولات توتشل في الحجاز، حيث حدد موقع تعدين أثري يمكن استغلاله، أما المواقع الأخريالتي قام بفحصها بالقرب من الطائف وفي جبل رضوى(*) فتبدو أنها لا تستحق الاستغلال.

عندما بدأ توتشل رحلته انطلاقاً من مخيم الملك رافقته إلى الهفوف التي كانت نقطة البداية لمغامرتي الخاصة. وهناك افترقنا؛ ليجول هو في الأحساء، وبالمصادفة يجد توتشل علامات مشجعة عن النفط (في تلال الظهران) وأنا لأكتشف أسطورة البراكين والنيازك ولعبور أربع مئة ميل من الصحراء الجدباء. وعند اكتمال رحلتينا المختلفة، ذهب هو إلى الولايات المتحدة ليحاول بيع النفط العربي للصناعيين فيها، بينما أنا ذهبت إلى الوطن لأحاضر عن الربع الخالي.

في الوقت نفسه برز حدث في البحرين له أهمية كبيرة كان لهذا الحدث «أهمية عالية لجميع الجزيرة العربية التي فرصها النفطية من الآن فصاعداً سينظر لها باهتمام جديد من قبل الشركات التي تشجعت باكتشاف النفط في البحرين»(٣). لقد بدأت (شركة كاليفورنيا ستاندرد أويل)، التي اشترت حقوق (شركة إيسترن آند جنرال سنديكيت) في البحرين عند نهاية عام

(*) جبل رضوى، يقع قرب المدينة المنورة والذي يطل على ميناء ينبع الواقع على ساحل البحر الأحمر.
(3)Steven Hemsley Longrigg, p.102.

١٩٢٨م، بالحفر في منطقة عوالي في أكتوبر ١٩٣١م؛ وحسب قول لونغريك[٤] «لقد وجد النفط بكميات كبيرة في يوم ٣١ مايو ١٩٣٢م. . . على عمق ٢٠٠٠-٢٥٠٠ قدم».

وصلت لندن في الثالث عشر من شهر مايو ١٩٣٢م متوقعاً صيفاً مزدحماً ينتظرني، محاضرات أمام جمعيات متعددة، دراسة نتائج تجميعي (طيور، حيوانات، حشرات، عينات جيولوجية، . . . إلخ) بالتشاور مع خبراء المتحف البريطاني، وأخيراً وليس آخراً كتابة كتابي (الربع الخالي)[٥] لنشره بأسرع ما يمكن. لم يكن لديّ سبب للتفكير في النفط بأي معنى؛ وبالطبع لم يمض وقت طويل بعد الحدث حتى عرفت بالتطور البحريني. ولكن الأحداث اللاحقة ألقت بظلالها أولاً، (فشركة كاليفورنيا) بكل وضوح كان لديها السبب في معرفة أن اكتشاف البترول هناك أمر محقق، فمن المحتمل أن النفط قد اكتشف من قبل ولكن لم يكن من المؤكد أنه (بكميات كبيرة).

على أي حال لم يكن لديّ سبب لربط فكرة النفط مع رسالة استلمتها مؤرخة بتاريخ ٢٦مايو١٩٣٢م، موجهة إليّ من القنصل العام الأمريكي في لندن، السيد ألبرت هالستيد. لقد كتب «من فضلك اسمح لي بتقديم السيد المحترم فرانسيس ب. لوميس، نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق الذي أعرفه جيداً لعدة سنوات. إن السيد لوميس معجب بعملك في الصحراء العربية ويرغب في لقائك، إنني متأكد أن اللقاء سيكون مقبولاً للطرفين. وإذا أمكن وتفضلت بالرد على السيد لوميس على عنوان القنصلية العامة. . . . ، وتُعلمه متى سيكون اللقاء لأنه ربما أن السيد لوميس سيغادر إلى لاهاي مساء

(4) Steven Hemsley Longrigg, p.102.
(5)H.St.J.B.Philby, *The Empty Quarter* (Constable,1933).

الغد، ولكنه سيعود خلال أسبوع أو اثنين. مع الاعتذار لهذا التطفل، ومع الشكر مقدماً» كان من الطبيعي أن أفترض أن السيد لوميس إلى حد ما مهتم بالاستكشاف وأنه ربما سمع عن المحاضرة التي ألقيتها عن الربع الخالي في الجمعية الملكية الجغرافية في يوم ٢٣ مايو. لم أسمع من السيد هالستيد حتى يوم ٧ يوليو مرة أخرى ليعلمني أن السيد لوميس قد وصل صباح اليوم إلى فندق ميفير (Mayfair) وأنه سيغادر إلى أمريكا في اليوم الحادي عشر من الشهر. وأنه يريد أن يراني خلال إقامته القصيرة ؛ لقد تم من خلال الهاتف الترتيب على أن أتناول طعام الغداء معه في (مطعم سمبسون) في (الستراند) يوم مغادرته. لقد علمت في هذا اللقاء أنه مهتم في الجزيرة العربية من وجهة نظر نفطية وكان حريصاً بشكل خاص على معرفة إذا كان من الممكن الحصول على امتياز في منطقة ابن سعود. لمعرفتي برأي الملك في الموضوع، وحاجته الماسة إلى المال، أجبت بالإيجاب منبهاً إلى أن الحصول على مثل هذا الامتياز يتطلب بعض الترتيبات المقبولة التي تتعلق بالثمن الذي يجب دفعه مقابل حق البحث عن المصادر في البر الرئيسي. قال السيد لوميس: إنه سيستشير زملاءه في أمريكا أولاً وقبل إلزام نفسه بأي شيء أكيد، وأنه سيكون سعيداً بتعاوني معهم إذا قررت الشركة الاستمرار في هذا الأمر. لقد أعلمته بأنني سأكون سعيداً في المساعدة في أي مشروع سيسهم في ازدهار السعودية.

لقد عاد السيد لوميس إلى لندن في نهاية شهر أغسطس، وقبلت دعوته لتناول طعام الغداء معه في فندق ميفير في يوم ٣ سبتمبر (١٩٣٢م)، وهو اليوم الذي يسبق يوم عودته إلى الولايات المتحدة. لا يزال لوميس مهتمّاً بشكل كبير في الموضوع الذي ناقشناه سابقاً، ولكنه غير قادر على إلزام شركته بأي قرار،

ولكنه اقترح أن يبقى على اتصال معي؛ لذلك أعطيته فكرة عامة عن خططي ـ التي ما زالت غامضة في حينه ـ للعودة إلى السعودية عند نهاية السنة؛ لقد كانت زوجتي وأنا نخطط للسفر بالسيارة وعلى مراحل غير متعجلة عبر أوربا إلى إستانبول، ومنها في الباخرة إلى الإسكندرية. ومن الإسكندرية كنا ننوي زيارة القاهرة وقضاء بضعة أيام قبل أن نسافر بالسيارة إلى السويس ومنها إلى جدة بالباخرة. كان علينا أن نقضي أول أيام الرحلة في يبرز (Ypres)(*) مع والدتي وأخي الأكبر، وزيارة بعض ميادين المعارك وقبور إخواني الاثنين اللذين قُتلا خلال الحرب.

بعد ذلك قضينا ليالينا في لايدن (للإقامة مع العالم الهولندي الشهير سنوك هورغرونيه)، اوسنابروك، هامبورغ، برلين، درسدن، براغ، فينا، بودابست، بلغراد، صوفيا، أدريانوبل. لقد خُطط لهذه الرحلة أن تكون رحلة عظيمة بكل معنى للكلمة وبالفعل كانت كذلك. في الوقت نفسه كنت ملتزماً بالكتاب لدار نشر كونستابل، و بحثنا عن حقل هادئ بالقرب من (Whistling Sanas) في جزيرة (Llegm)، التي بها سنقضي عطلات الصيف مع أولادنا. لقد أحرقت زيت منتصف الليل بكتابتي، وزوجتي طبعت مخطوطتي على طابعة بالية! ولكن جميع هذه الأشياء كانت متعة عظيمة، ولا يهمني شيء في العالم حيث إنني حققت قمة طموحي، وكان حلماً صغيراً حيث إن ربع قرن آخر من استكشاف الجزيرة العربية لا يزال أمامي. إن النفط بكل تأكيد لم يؤد أي دور في الأحلام كما رأيتها.

(*) يبرز Ypres: تقع في الأراضي البلجيكية بالقرب من الحدود مع فرنسا في الاتجاه الشمالي الغربي.

ولكن ذلك الموضوع عاد فجأة مرة أخرى من خلال برقية من السيد لوميس، مؤرخة في ٥ أكتوبر (١٩٣٢م)، وصادر من سان فرانسيسكو، ويريد معلومات عن تاريخ مغادرتي إلى السعودية. كانت إجابتي في ١٥ أكتوبر؛ وفي تاريخ ١٣ تسلمت البرقية التالية منه: «نحن الآن بصدد مناقشة خطط معينة تتعلق بالموضوع، ونأمل أن نبرق إليك عند الوصول لنطلب منك تفضلاً وبالنيابة عن الشركة إبلاغ جلالة الملك بأننا على وشك التقدم إليه بطلب رسمي للسماح بإجراء مسح جيولوجي دقيق للأحساء والمناطق المحايدة. وفي حالة تقديمنا للطلب والحصول على الترخيص المطلوب وأظهر المسح نتائج إيجابية فإننا نأمل وبمساعدتك الدخول في عقد فعلي لتطوير المصادر النفطية. سنتصل بك عند وصولك إلى جدة ونعطيك تفاصيل. ما هي الشفرة التي تستخدمها؟ سنبعث لك بحوالة تغطي تكاليف البرقيات. لوميس».

لقد غادرنا لندن بالفعل في يوم ١٩ أكتوبر ولم نصل جدة إلا يوم ٣ ديسمبر ١٩٣٢م في الوقت نفسه وصلت إليّ برقية أخرى من لوميس مؤرخة في٢ نوفمبر، وسُلمت في جدة وتقول هذه البرقية: «إلحاقاً لبرقيتي المؤرخة يوم ١٣ أكتوبر، إن شركتنا راغبة الآن بعمل الاستقصاءات الجيولوجية في المملكة العربية السعودية. وإننا بشكل خاص راغبين في الحصول على الحق الحصري باستكشاف الأحساء والمناطق الواقعة بين الكويت وجزيرة قطر، والمناطق الداخلية المجاورة لها. بعد ذلك إذا كانت المؤشرات الجيولوجية إيجابية فإننا نتوقع امتيازاً لاكتشاف البترول، سيُتبع بعقد تأجير لإنتاج البترول إذا وجد بكميات كافية. راجين منك معرفة رد فعل الملك ابن سعود على هذا الاقتراح؛ وإذا كان الرد إيجابيّاً، فإننا نرغب بنصائحك حول الخطوات التي ينبغي أن نتخذها للحصول على الترخيص للعمل الجيولوجي الأولي ونرغب في مساعدتك بتنفيذ ذلك».

في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٢م وصلت برقية أخرى، في غيابي، تقول هذه البرقية: «بسبب التطورات الجديدة، فإننا نرغب جدياً بالرد بأسرع ما يمكن على برقيتي السابقة. الأمر مهم.» برقية أخرى وصلت في ٣ ديسمبر موجهة إلى (شركة الشرقية) وتقول: «أرجو إعلامنا إن كان هناك طريقة للوصول إلى فيلبي». لقد كنت قادراً على الرد على هذه البرقية بنفسي، حيث أوضحت أنني وصلت وسأبعث ببرقية بأسرع ما يمكن.

لقد أرسلت ردي الجوابي من مكة في يوم ٢٢ ديسمبر، بعد استشارة وزير المالية والأمير فيصل (الملك ما زال بالرياض) وكان الرد بالصيغة التالية: «بالإشارة إلى برقيتكم المؤرخة في ٢ نوفمبر، ناقشت الأمور مع وزير المالية. يمكن الاتفاق على أساس تعويض مالي معقول لأهمية ذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية، فالحكومة غير قادرة على دفع ديونها وفي حاجة ماسة إلى المال. مع ذلك فإنها تملك إمكان وجود مصادر معدنية قيمة وتتطلب ضمان صادق لاستثمار المنطقة بأسرع ما يمكن لجني الفائدة. خذوا في الحسبان ما يلي: أولاً: استئجار المنطقة المطلوبة، بما في ذلك الحماية وغيرها بمبلغ ٥٠٠٠ (خمسة آلاف) جنيه ذهب كل سنة تدفع مقدماً.

ثانياً: تحصل الحكومة على نسبة ٣٠٪ من أرباح العملية. ثالثاً: تقرض الشركة الحكومة مبلغ ١٠٠,٠٠٠ (مئة ألف) جنيه ذهب مسترجعة من الدفعات التي تخصها أو تدفع على أقساط في حال التخلي عن الامتياز.

في الظروف الراهنة تبدو بعض هذه الترتيبات معقولة. إذا كنتم موافقين فالتفاصيل يمكن ترتيبها بسرعة البرق حول قبولكم المبدئي، أو عرضكم المقبل حول ثلاث النقاط المذكورة وإرسال الشروط المطلوبة، أو أرسلوا ممثلاً

للاستمرار في المناقشات بمساعدتي. وينبغي أن تفهموا بشكل واضح أن البدل المالي الكبير في غاية الأهمية لتجنب التأخير، هذا العمل يجب أن يبقى منفصلاً عن عملكم بالبحرين لأسباب سياسية».

أجاب السيد لوميس في يوم ٢٨ ديسمبر: «لقد فهمنا أن جلالة الملك يميل إلى اقتراحنا الموضح في البرقية المؤرخة في ٢ نوفمبر؛ ونحن نقدر جهودك بالنيابة عنا. وبما أن معلوماتنا عن منطقة جلالته ضئيلة؛ والشروط المقترحة تبدو إلى حد كبير مرهقة، فإن واحداً من أعضاء مجلس إدارتنا (م. ايي. لومباردي) قد قرر المغادرة على أول باخرة إلى لندن وسيصل تقريباً يوم ١٧ يناير. سيتصل بك لاحقاً. نقترح أن تبقى الأمور معلقة حتى يصل لندن.» عند هذه النقطة بدا الأمر كما لو أنه نهاية القصة؛ ولكن يجب ألا يكون هناك أي سوء فهم حول الأمر وخاصة فيما يتعلق بتقدير الشركة لجهودي التي أشار إليها السيد لوميس فيماسبق في برقيته، فربما كان عليَّ أن أبيِّن أن علاقتي مع الشركة كانت في هذه المرحلة علاقة اسمية. وكنت أبعث ببرقياتي إليها بدون أن تدفع لي مقدماً وهو الأمر الطبيعي في مثل هذه الظروف، فإرسال البرقيات إلى أمريكا كان مرتفع القيمة وكانت الأثمان تدفع بالذهب؛ وغير ذلك فلم أكن بأي شكل من الأشكال موكلاً رسميّاً ولم أحصل على أية مكافأة مقابل خدماتي. في الواقع كنت أعدُّ نفسي بشكل أساسي مسؤولاً ـ وبموقع شرفي بحت ـ للحصول على أفضل الشروط الممكنة للحكومة. وكان وزير المالية قد أوضح لي مايتوقعه مني وأنني سأعمل بناءً عليه. وعندما عاد الملك إلى الحجاز بعد ذلك، أخذني في أحد الأيام جانباً، وعبر لي عن قناعته بأنني سأعطي الأولوية لمصالح الحكومة. لقد أكدت لهما – الملك و وزير المالية – أنني لن أفعل غير ذلك وجميع ذوي العلاقة ربما سيوافقون على أنني قد فعلت هذا. إن جزءاً من الإثبات لهذا الأمر

يقع في رسالة كتبتها في ١٧ ديسمبر إلى صديقي الدكتور ج. مارتن ليز الذي كان في حينه أحد الجيولوجيين الرئيسيين - إن لم يكن الجيولوجي الرئيسي في (شركة النفط الأنجلو - الفارسية). كانت مناسبة رسالتي رغبتي التوصية بصديق لأحد أصدقائي لتعيينه في وظيفة قانونية رفيعة المستوى في الشركة. لقد كتبت إليه: «أستطيع أن أقدم معلومة خاصة لك تتعلق بالمنطقة، كمكافأة لخدماتك المنتظرة في هذا الأمر، كما فهمت منك بأن جماعتك ربما يكونون مهتمين بها وإن كان بدون حماسة. لقد فاتحتني شركة أمريكية بتقديم طلب إلى الحكومة للحصول على امتياز لحقوق استكشاف واستغلال منطقة الأحساء. إنني لست ملتزماً بأي حال من الأحوال بخدمة مصالح الشركة المذكورة؛ ولكنني وبشكل عام ميال إلى مساعدة أي طرف مهتم فعليّاً في هذه الأمور، وعنده القدرة على أن يكون مفيداً للحكومة. وأضفت بأن الحكومة ولأسباب مالية مستعدة لمناقشة منح امتياز إلى أية مؤسسة معروفة وقادرة على مساعدتها في مصاعبها الحالية. بمعنى آخر أنهم يريدون قرضاً كضمان لجدية العمل في استغلال المنطقة؛ والمبلغ المنتظر مئة ألف جنيه ذهب، يمكن تسديدها من حصة الحكومة التي تقدر بنسبة ٣٠٪ من الأرباح الصافية للمشروع، وخمسة آلاف جنيه سنويّاً كبدل تأجير للمنطقة، ولكن إذا كانت جماعتك مهتمة بالأمر فلا شيء يمنعهم من الاتصال بي مع الأخذ في الحسبان تقديم عرض مؤكد للحكومة. إن الامتياز لن يمنح بدون مقابل مالي كبير؛ ولكن الحكومة تواجه الآن حالة اقتصادية خطيرة، وسوف تكون مجبرة على قبول عرض معقول. إنني بالطبع أخبر الشركة الأمريكية بالموقف، وسأحتفظ بحريتي للعمل لهم إذا بلعوا الطعم. كما أنني أحتفظ بحريتي للعمل لأصدقائك في الظروف نفسها، فهدفي الرئيس هو أن يسير أمر الامتياز في صالح الحكومة. إنني لم أطلب أو

أحصل على أية مكافأة شخصية، ومستعد حقيقة أن أترك الأمر إلى ضمير الطرف الذي سينال ما يريده من خلالي. إنني متأكد أنك ستتعامل مع الأمر بحكمة، ولن أضيف أي شيء آخر. وتمنياتي الطيبة إلى هيلدا وإليك من زوجتي ومني للسنة الجديدة». يتوجب عليّ أن أذكر مرة أخرى أن السيد ليز وزوجته كانوا أصدقاء عائليين لنا.

هذه الرسالة ـ وبشكل لافت للنظر ـ تقاطعت مع رسالة قد بعثها إليّ مؤرخة في ٧ ديسمبر، يعبر فيها عن أطيب تمنياته لنا. ويقول فيها: «ماذا تعتقد بشركة البترول البريطانية (برتش بتروليوم BP) وحصولها على شيء قليل مما أخذه الآخرون؟ (في هذه المرحلة لم أفهم النقطة التي يلمح إليها ضمنياً). إن الحكومة الإيرانية تعمل على وضع نموذجاً نتمنى ألا يصبح شائعاً بين ملوك الشرق. هل لديكم امتيازات إضافية يمكننا الحصول عليها؟ أتوقع أنك اطلعت على الصحف التي تحمل أخبار القضية، وكيف أن حكومة صاحب الجلالة استخدمت التعبير القديم «سوف لن نسمح»، رغم أنهم كما يبدو لم يغيروا فيه كثيراً. في الوقت نفسه فإن العمل مستمر كالمعتاد وعندما تفتتح المفاوضات سنكون في موقع أقوى من السابق، لو وصلت الأمور إلى التحكيم. (مرة أخرى لا أستطيع أن أتذكر الحدث الذي يشير إليه). استمر السيد ليز بالقول: «توجد هدنة في شؤون الخليج عند هذه اللحظة. إننا نقوم بمسح لقطر، وسيبدأ العمل في يناير؛ والبرنامج المستقبلي سيعتمد على نتائج المسح. إن الأمريكيين يحفرون الآن بئراً ثانياً في البحرين، ولكنهم لم يحصلو على أي شيء إضافي في مجال النفط. إننا نتحرك الآن إلى جنوب الخليج إلى جزيرة قشم لنجرب حظنا هناك، وقد تخلينا عن كوهيموند جنوب شرق بوشهر، حيث انتهت العملية بالفشل. ماهي أخبار شؤون النفط معك وهل جاءتك أية اقتراحات جديدة من الجانب الآخر

من الأطلنطي؟ " ربما أنني كنت قد أخبرته عن أحاديثي مع السيد لوميس في لندن. إن السيد مارتن ليز مواطن نبيل وجيولوجي جيد؛ ولكنني أعتقد أن تقريره المتناقض هو الذي أدى إلى عدم تشجع شركة البترول التركية للحصول على امتياز البحرين، عندما منح إليها(٦).

في يوم ١٣ ديسمبر كتبت إلى السيد كري، المدير الإداري (لشركة الشرقية المحدودة) (شركتي في جدة)، أعطيه ملخصاً للوضع الذي اتضح من أحاديثي مع وزير المالية عن رغبة (شركة كاليفورنيا)؛ ولكن الأمر لم يكن سارّاً له إلا من زاوية (شركة مدين)، وكما أوضحت فإن الشروط التي تطلبها الحكومة أقسى بكثير من الشروط التي لم تكن (شركة مدين) قادرة على قبولها في السابق. أما فيما يتعلق باتصالاتي مع السيدين لوميس ولومباردي، فإن هدوء النشاط بدا وكأنه سيستمر إلى وقت غير محدد؛ وفي يوم ١٦ يناير كتبت إلى السيد لوميس كما يلي: «إنني أفهم جيداً أن طبيعة المخاطرة لامتياز منطقة الأحساء منعت أصدقاءك من القبول المباشر لشروط الحكومة. ولكن من غير المستحسن لي البقاء هكذا منتظراً لكم على أمل الحصول على الامتياز بدون مقابل كبير كما أوضحت في برقيتي. إن الترتيبات السخية التي تمت بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق I.P.C أحبطت خطط منافسي الامتياز ات في هذا الجزء من العالم، كما أن ما فعلته الحكومة الإيرانية في امتياز دآرسي (D' Arcy) لم تكن بدون تأثير. ولكن النقطة الرئيسة هي أن حكومة ابن سعود مدينة بمبالغ كبيرة ولم تتمكن من تسديد الدفعات المستحقة لدائنيها. إن أمل الحكومة الوحيد لدفع ديونها الآن يعتمد على رهن مصادرها المحتملة ؛ ولا أعتقد أنها

(6)Steven Hemsley Longrigg . p.102.

ستغيِّر سياستها في المستقبل القريب» وبعد أن أشرت إلى مشروع سكة حديد جدة – مكة الذي اقترحته مجموعة هندية التي ظاهريّاً كانت جاهزة لوضع مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه إسترليني، وهوالمبلغ المطلوب على أن تسدد من حصة الحكومة البالغة ثلث الدخل المتوقع من هذا المشروع، قلت: «إنني أتوقع أنك تعرف أن (شركة البترول الأنجلو- فارسية) (A.P.O.C.) تفحص الآن جزيرة قطر... وأتوقع أنهم حصلوا على هذه الرخصة للتنقيب بشروط سهلة تحت ضغط رسمي [بريطاني]؛ وبدون شك فإن نتائجهم ستسلط بعض الضوء على التشكيلات الجيولوجية لمنطقة الأحساء. إن سطح السهل القطري يعود بشكل واضح إلى العصر الحجري؛ ولكنني اكتشفت ترسب موسيني (يعود إلى العصر الثلثي الأوسط)، يمتد إلى المنطقة الداخلية لمسافة معقولة بين سلوى... و يبرين. إن هذا يحد جزءاً لا بأس به من الأحساء، بمحاذاة الساحل الذي به اكتشف توتشل نزات زيتية كبيرة بين رأس تنورة والجبيل(*). إنني أسمع الآن أن من المتوقع وصول توتشل إلى جدة يوم ٩ فبراير بالنيابة عن مجموعة أمريكية، والتي يبدو أنها مهتمة بإمكانات النفط والذهب في بلد ابن سعود. لا أعرف أية معلومات عن المجموعة التي يأتي باسمها، ولكن بما أنه قد درس وبشكل خاطف البلد فإنه بلا شك قد أعطى جماعته فكرة بسيطة عما يمكن توقع وجوده. إنهم، بالطبع ـ سيجدون أنفسهم

(*) لم يلاحظ الجيولوجيون التابعون لشركة الزيت العربية الأمريكية أية نزات زيتية في هذه المنطقة فالسيد توتشل، في اتصال خاص جرى معه قريباً أفصح بالتالي: «لا أتذكر أنني قد رأيت أبداً أية نزات أو بقع زيتية في الأحساء وبينما ذاكرتي ليست على ما يرام وخاصة بعد ما يقارب ثلاثين سنة لا أتذكر أبداً أنني أخبرت فيلبي بشيء من ذلك. وأتذكر أنني قد رأيت بقعاً زيتية بمحاذاة البحر الأحمر بالقرب من مويلح والمنطقة الواقعة جنوبها. وربما أنني قد أشرت إلى فيلبي عن هذه النزات والبقع الزيتية ولكنه أساء الفهم وأعتقد أنني أتحدث عن النزات الزيتية في الأحساء» (محرر النص الإنجليزي).

في مواجهة الشروط نفسها التي تتعلق بالمقابل المالي. وكما سترى فالحكومة بصدد عمل محاولة قوية لوضع امتيازها في السوق؛ ولذلك لا يوجد وقت للتضييع للوصول إلى قرار في الأمر». إن أغلب المعلومات عن هذه النشاطات لم تكن في الحقيقة أخباراً للسيد لوميس، رغم أنني لم أكن أعرف في حينه. فواحدة من المجموعات التي كان توتشل على اتصال بها كانت شركة كاليفورنيا نفسها، كما سنرى في الوقت المناسب؛ ولكن السيد لوميس لم ير من الضروري أن يخبرني.

في يوم ٢٦ يناير ١٩٣٣م(*) أبرقت مرة أخرى، أسأل عن الأخبار؛ فجاء الرد من السيد لومباردي من لندن. كانت إجابته بكل تأكيد مثيرة ومشجعة. (اثنان من ممثلينا، هماكارل. س. توتشل) و(ل. ن. هاملتون) سيغادرون لندن الأسبوع القادم، ليصلوا إلى جدة في يوم ١٥ فبراير، بغرض مقابلتكم ومناقشة الحكومة السعودية حول شروط الاتفاقيات المقترحة ومدتها. نأمل أن يحصلوا على دعمك المتواصل. لومباردي». عقب ذلك مباشرة تسلمت رسالة مؤرخة في ٢٠ يناير من مارتن ليز، يؤكد استلام رسائلي ويستمر بالقول «. . . أما عن صعوبات امتيازنا. . . ، فلم يكن من السهولة إقراري بشيء. ولكن النتيجة هو أننا بكل تأكيد سندخل في عملية المزايدة للأحساء. . . . إن شركة النفط الأنجلو - فارسية لا تستطيع المزايدة بشكل مباشر، ولكن وبما أننا نملك نفوذاً في مجالس شركة نفط العراق (اي. بي. سي) ربما ستسمع منهم مباشرة في المستقبل القريب، إنهم يتداولون في أمر إرسال شخص من فلسطين إلى جدة ليتحدث عن الأشياء مباشرة. إنني أشك أن أي عرض نقدمه سيكون قريباً لما يبدو أن الحكومة تتوقعه؛ ولكن ربما أن عرضاً أكثر تواضعاً (وأكثر إنصافاً) يمكن أن يكون مقبولاً».

(*) ذكر في الأصل ٢٦ يناير ١٩٣٥م، والصحيح ١٩٣٣م.

بعثت برسالة جوابية في يوم ٣١ يناير إلى السيد ليز. «جزء من ردي هو إعلامك أن توتشل ورجل يدعى هاملتون سيصلون إلى جدة في ١٥ فبراير بالنيابة عن (شركة كاليفورنيا)، للدخول في مفاوضات مع الحكومة. إن هؤلاء الناس هم الذين كانوا في مراسلات معي، كما أخبرتك، إنني لست متأكداً من موقفي في هذا المشروع. وشخصيّاً، من باب الصراحة، لا أرى لماذا سيحتاجون إلى مساعدتي بينما توتشل (الذي كان موجوداً في المنطقة وكان يعمل للحكومة) موجود في خدمتهم، إلا إذا كانوا يريدون منعي من مساعدة طرف آخر. ولكن - وفي هذه اللحظة - لست ملتزماً مع أي طرف؛ لذلك فسأكون سعيداً لأعرف بأسرع ما يمكن مدى جدية جماعتك. إنني أعتقد أن الحكومة ستكون ميالة إلى دراسة أي عرض مجد قد يساعدها في مشكلاتها القادمة، ولكنك بلا شك ستضع في الحسبان المنافسة القائمة على الأرض. أرجو أن تعلمني بأسرع وقت، وأنا بالمثل سأعلمك بماذا يحصل ما دمت بدون أي التزام أدبي. انتهى رمضان بسلام، وكان جيداً جداً للصحة والبدن!».

ولقد كتب توتشل وهو في البحر رسالة مؤرخة في ٢٠ يناير ١٩٣٣م يعلن عن زيارته المرتقبة، وبدون أية تفاصيل تتعلق بغرضه. ولكن هذا الغرض كان واضحاً من رسالة طويلة بعث بها لومباردي، مؤرخة في ٣٠ يناير تشير إلى البرقية التي أشرت إليها سابقاً. بعد أن وضَّحت الرسالة أن هاملتون عضو قديم في الشركة، ويعمل في الجوانب القانونية والتعاقدية لها، أضاف أن توتشل «تعاقدت معه شركتنا للعمل في هذا المشروع في السعودية فقط، بسب خبرته السابقة في تلك الأرض». واستمر بالقول: «لقد كنت راغباً شخصيّاً أن أرافق هؤلاء الممثلين إلى جدة، وهناك أقابلك وأتحدث معك... ومع ذلك فإن عملي الرئيس في هذا الجزء من العالم هو متابعة أعمالنا في البحرين، التي

لدينا امتياز بها، حيث كنا محظوظين باكتشاف النفط بها. . . إن اهتمامنا في منطقة الأحساء، بالطبع، كان بسبب اكتشافنا للنفط في البحرين. فهذا الاكتشاف جعل من المحتمل أيضاً أن يكون الجزء المجاور من الجزيرة العربية يحتوي على مخزونات نفطية. إن هذا الأمر كان معروفاً لشركات النفط الأخرى وخاصة (شركة النفط الأنجلو- فارسية) و(شركة نفط العراق). لقد حاولنا ولعدة شهور أن نتصل بجلالة الملك ابن سعود، ولكننا لم ننجح في ذلك؛ وفي الوقت نفسه استطاع منافسونا أن يحصلوا على عقد للكشف الجيولوجي لمنطقة قطر. وحسب التقارير التي لدينا ـ والتي يبدو أنها صحيحة ـ إنهم يحاولون الآن الحصول على اتفاقية تتعلق بمنطقة الأحساء. في الوقت نفسه الذي لم نكن فيه قادرين على الوصول إلى حكومة ابن سعود، كان السيد لوميس محظوظاً بلقائك في الصيف الماضي، وقد كنت كريماً بموافقتك على مساعدتنا للوصول إلى ابن سعود. إننا نقدر جهودك بالنيابة عنا. . . قبل وصول برقيتك [المؤرخة في ٢٢ ديسمبر]، وبعد أن عرفنا أن شركات نفطية أخرى تبحث عن امتيازات في البر الرئيسي، لقد أصبحنا مدركين أن السيد توتشل سيكون حليفاً قيماً في مفاتحة ومفاوضة حكومة ابن سعود لأسباب، ـ أعتقد أنها بيِّنة. ولهذا السبب تعاقدنا معه ليسافر إلى السعودية بالنيابة عنا. . . وأنا لا يوجد لدي أي شك، بأنه بالتشاور معك، سترتب جميع الخطوات الضرورية بسهولة، وإن شركتنا لترجو خاتمة مُرْضية للمفاوضات لكلا الطرفين، وبخاصة بالاستعانة بحماسك ونُصحك، وتأثيرك في الديوان الملكي، ومع خبرة السيد توتشل السابقة وعلاقاته مع موظفي ابن سعود فيما يتعلق بتطويرات النفط، ومع علم السيد هاملتون برغبات وموقف شركتنا، وإنني آمل أن أحظى في القريبَ العاجل بشرف التَّعرف عليك، والتعبير عن

شُكر الشركة وامتنانها وتقديرها لمجهوداتك نيابة عنها». وتجدر الملاحظة هنا، أنه بينما تم «توظيف» السيد توتشل بالعمل من أجل الشركة فإنه لم ترد أبسط إشارة بعد بأن الشركة تأمُل في عمل ترتيبات مساوية أو مشابهة معي.

مثل ذلك الاقتراح قد انبعث ـ على أي حال ـ رغم أنه بصورة غير رسمية للغاية من الجانب الآخر في برقية من السيد مارتن ليز، مؤرخة في ١٣ فبراير ١٩٣٣م، ونصها كالآتي: «رسالتكم بتاريخ ٣١: أصدقائي مهتمون بالأمر ويقترحون إيفاد لونغريك ليفاوض، ما لم تقم أنت بالعمل نيابة عنهم ولصالحهم، وفي تلك الحالة سوف يطلعك لونغريك على شروطهم، ويتركُ أمر المفاوضات لك. ابعث ببرقية إن كنت توافق». لم أقم بالرد على هذه الرسالة. إن الموقف الذي اتخذته في قرارة نفسي هو أنه وفي ضوء العلاقة التي تربطني بالملك والحكومة، فإنني لا أستطيع وبشكل لائق الموافقة على مساعدة أي طرف في المنافسة إلا على أساس القبول من حيث المبدأ للشروط الأساسية، التي قمت، بعد الاستشارة الكاملة مع وزير المالية، بوضعها في قائمة، بالشكل الذي طرحته في شهر ديسمبر لمعلومية أصدقائي. و في حالة ما إذا كان كلا الطرفين يرغبان في الاستمرار حتى النهاية، وإلى المدى الذي تكون فيه نصيحتي ذات نفع للحكومة، فيجب عليّ ولأسباب سياسية بحتة أن أميلَ إلى جانب الأمريكان الذين كان سجلهم آنذاك خالياً تماماً من أية أبعاد إمبريالية. وإلاّ فإنني يَجبُ أن أفضل المزايد الأعلى لصالح الحكومة، ولم يكن يبدو لي من الحكمة في أي من الحالتين أن أباشر المفاوضات بنفسي، حيث إن من الواضح تفضيل الحكومة لمناقشة الأمر مَع الطرف الرئيس المعني أكثر من أن يتم ذلك عَبر طرف ثالث. في الوقت نفسه كان لابد لي الإقرار لنفسي بأن كلا الطرفين الذين كُنت في مراسلات معهما لم يُظهرا أية إشارة تدُل على الحماس

للشروط الأساسية التي كنت قد نقلتها لهما؛ بينما كنت أدرك تماماً بأن الحكومة - وهي على حق - كانت غير ميالة لبيع حق الامتياز بثمن بَخْس. لم تبدو الاحتمالات في هذه المرحلة مبشرة البتة، ولكن المشاريع كانت على وشك أن تُطرح، والتقدم بالعطاءات سيبدأ قريباً.

ب - المفاوضات:

وصل لويد هاملتون و كارل توتشل إلى جدة في يوم ١٣ فبراير ١٩٣٣م عن طريق بورسودان (وليس في مارس كما ذكرَ لونغريك)[٧]؛ وأقاما في المساكن التي كنا قد أعددناها لهما في الفندق المصري، وهو ليس بفندق من الدرجة الأولى ولكنه كان أفضل ما يمكننا تقديمه في تلك الأيام. لم يحتج توتشل إلى أي تقديم، حيث وجد نفسه خلال وقت قصير في حفاوة وسط أصدقاء قدامى؛ أولاً وقبل كل شيء قام باصطحاب هاملتون وأنا في زياراتنا التي تتطلب الدقة إلى وزير المالية، وإلى المسؤولين الآخرين، فضلاً عن الأعيان المحليين، الذين كانوا مُهتمين بشكل كبير في احتمالات عمل شيء ليُحَقق ويضمن رفاهية البلاد. في الفترات التي تقع بين تلك الزيارات كنّا نجتمع ثلاثتنا في منزلي للمناقشات الجادة حول المشروع الذي جمع بيننا. لقد كانوا مطلعين على وجهة نظري، التي أوضحتها في رسائلي خلال الشهور القليلة الماضية؛ ولكن كان لابد لي بعد أن أتعرف على الخطوط الرئيسة التي كان رؤساؤهم قد أبلغوهم بها فيما يتعلق بالمفاوضات المزمعة مع الحكومة. ومجمل القول إنني كنت مندهشاً بسرور لموقفهم العام، الذي عَزَوتُه إلى تأثير توتشل الذي كان مثلي، مدركاً تماماً بأن النجاح يعتمد بشكل كبير على استعداد الشركة بأخذ مطالب الحكومة مأخذ الجد، والذهاب إلى أبعد مدى ممكن ومعقول لتحقيق

(7)Steven Hemsley Longrigg . p. 107.

هذه المطالب. وبشكل أكثر تحديداً، قَبلَ هاملتون مبدئيّاً ضرورة تقديم قرض كبير للحكومة، الذي بعد كل شيء كان النقطة الأساسية التي يجب التفاوض حولها: كان مقدار المبلغ الذي تصوّره لقرض أولي هو ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف) جنيه إنجليزي ذهب، بينما كان من الواضح أنه مستعد لرفعه، إذا تم الضغط عليه بالمنافسة.

كان لابد لي من الذهاب إلى مكة لقضاء أعمال أخرى تتعلق بشركتي في يوم ١٩ فبراير ١٩٣٣م؛ لذا كان لدينا يومين فقط لمحادثاتنا المبدئية، التي لم أحتفظ بسجل عنها. ولكن نتيجتها كانت مُرضية من وجهة نظري، واستطعتُ أن أقبل دعوة هاملتون للعمل لصالح الشركة وفقاً للشروط التي عَرَضها عليّ، والمشروطة بموافقة الشركة. لقد وجدت أن الشروط كانت سخيّة جداً، فهي تشمل دفع مبلغ ١٠٠٠ (ألف) دولار أمريكي شهرياً لمدة ستة أشهر، مع حوافز كبيرة عند التوقيع على الامتياز، واكتشاف البترول بكميات تجارية. سوف تأتي المناسبة في وقت لاحق لكي أبوح بالأثر النهائي لهذه الترتيبات على ثروتي؛ لكن في الوقت الحاضر، مع قيمة الدولار بحوالي ٣,٣٠ دولاراً للجنيه الإسترليني، فإن توقع هذه الكسب غير المرتقب لمبلغ بحوالي ١,٨٠٠ جنيه إسترليني سهلت مشكلة دفع فواتير ابني في جامعة كمبردج، وثلاث بنات في مدارس من الدرجة الأولى.

في هذه الأثناء تم إخطار الحكومة بالزيارة المزمعة للونغريك، رغم أنه لم يصل بالفعل حتى منتصف مارس (أعتقد أنه وصل في يوم ١٣). تم تفسير سبب تأخيره جزئيّاً في رسالة تسلمتها من مارتن ليز مؤرخة في يوم ٣ مارس. حيث ذكر في رسالته "لقد أرسلت لك برقية جوابية [على رسالتي بتاريخ ٣١ يناير]،

ومنذئذ ـ عشرة أيام ماضية ـ كنت أتوقع رداً منك. إن جماعتي كانوا سوف يفضلونك كمندوب لهم للمفاوضات، إن كان ذلك ممكناً، وإنهم ممتنين لنصيحتك المسبقة حول الأحداث. إذا كنت ملتزماً تجاه الفريق الآخر- فإنهم سوف يقترحون إيفاد السيد لونغريك، الموجود الآن في حيفا، ليقوم بالمفاوضات في الحال... إذا ما وصل لونغريك، وحالما يصل فإن لديه الصلاحية لتقديم عَرض مُحدد، وآمل أن يكون أحسن من عرض الآخرين. ولكنني أخشى أن يكون أقل من توقعات ابن سعود الأصلية. إننا لا نزال نأمل في تلقي رد منك بالإيجاب، و لا نريد الإبراق إلى لونغريك حتى نسمع منك».

كنتُ في الحقيقة قد كتبتُ له مُسبقاً في يوم ٨ مارس، موضحاً التغيير في موقفي، ولقد رَد في حينه قائلاً: «إنني آسف بأنك قد قررت بصورة قاطعة الانضمام بكل ثقلك إلى الفريق الآخر. إنني آمل، وأتوقع بأن الأحداث سوف تبرهن بأنك قد راهنت على الفريق الخاسر، وأنه ربما يكون من الممكن لك تغيير موقفك لاحقاً...» في هذه الأثناء كان لونغريك قد وصل، وقابلته ؛ كان يبدو من غير المرجح مما قاله إن لديه أية نوايا جادة للمنافسة وفقاً للخطوط التي عدها أساسية. من الناحية الأخرى، فقد كان لونغريك يحظى بالدعم الكامل لمندوب بريطانيا الرسمي ؛ و كان أندرو ريان (وزير بريطانيا المفوض في جدة) يبدو واثقاً بصورة دائمة من أن نتائج المفاوضات سوف تأتي حسب رغباته. ولابد لي أيضاً أن أفترض حقيقة أن ابن سعود نفسه (و ليس بالضرورة مستشاريه الرئيسيين) سوف يُفضل أن يمنح الامتياز إلى مؤسسة بريطانية في حالة تساوي الأشياء الأخرى. فالأجنبي الذي يعرفه المرء أفضل من الأجنبي الذي لا يعرفه! على أي حال، فيما يتعلق بي شخصياً، فقد سَبَق السيف العذل، وكان يبدو أنني أضرب على قربة ألين من قربة لونغريك. وبالمناسبة،

فقد تم الاتفاق بيني وبين هاملتون أن يقوم هو وحده بالمفاوضات مع ممثل الحكومة، وبحضور توتشل، بينما أبقى أنا بعيداً عن الأنظار لإمداده بالمعلومات والنُصح عند الضرورة. لقد كان هذا أفضل ترتيب عملي.

ولكن، لنعد إلى البداية: أثناء غيابي لمدة أسبوع في مكة، حيث عدت منها بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٣٣م، كان هاملتون و توتشل قد عقدا اجتماعين مع عبدالله السليمان حيث ناقشا معه فيهما المسائل في ضوء مسودة مبدئية أعدتها الشركة قبل توجه البعثة في رحلتها. يمكن تلخيص النقاط الرئيسة لهذه الوثيقة كما يلي:

(أ) الدفعة المالية الأولى التي يعتزم دفعها هي مبلغ ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف) دولار (وليس جنيه ذهب).

(ب) أن يبدأ العمل الجيولوجي خلال ٣ شهور، والحفر والتنقيب خلال أربعة أعوام، على أن يستمرا كليهما دون انقطاع.

(ج) أن تدفع الشركة مبلغ ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) دولار كل ستة أشهر مُقدماً خلال سريان العقد (مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ دولار في (أ) كما فُهم تغطي السنتين والنصف الأولى).

(د) يكون ريع الحكومة (إكس) عن طن النِفط المنتج، و (إكس) تعادل كما كان متصوراً ٤ شلنات ذهب.

(هـ) أن تكون مدة العقد (٦٠) عاماً، . . . إلخ.

ليس هناك شك في أن وزير المالية قد اعترض على مقدار المبلغ المذكور في (أ)؛ ولكن في مذكرة بتاريخ ٢٠ فبراير أعلمني هاملتون بأنه قد تلقى برقية من

الشركة تقول إنها «تنظر في أمر تقديم مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي من الذهب بطريقة أو بأخرى». وأنه يتوقع برقية من السيد لومباردي في أية لحظة. وبالمناسبة، عندما كنت في مكة، أرسلت رسالة للملك، أبلغه فيه انطباعاتي الأولية بعد مقابلتي لهاملتون؛ وكنت أستطيع الآن أن أقدم للأخير ترجمة لجزء من رد الملك عليّ بتاريخ ٢٥ فبراير حيث كتب لي: «أعلمنا عبدالله السليمان بالمحادثة التي تمت بينه وبينك فيما يتعلق باستثمار النفط في أقاليمنا. إنني جد مُمتن لملاحظاتك، وإننا واثقون أنك سوف تحمي مصالحنا الاقتصادية والسياسية، كما لو كنت تحمي مصالحك الشخصية؛ لذا فإننا نتوقع مساعدتكم في الأمر، كما أننا أيضاً نتوقع أن تمنحنا فرصة الاستفادة من نصائحك الشخصية، التي سوف تعامل بسرية تامة وبكل الاعتبار». بالإضافة إلى ذلك أضفت بعض الإحصاءات - لعلم هاملتون (بناءً على طلبه)-عن الاستهلاك السعودي المحلي لمنتجات النفط خلال ستة الشهور الماضية، التي تعد ذات أهمية بالمقارنة مع الحاجات متعاظمة التزايد في عالم اليوم. ففي تلك الأيام كان إجمالي استهلاك الجازولين ٦٥٠,٠٠٠ جالون تقريباً، والكيروسين حوالي ٥٠٠,٠٠٠ جالون.

في يوم ٣ مارس كنتُ في موقف أستطيع معه إرسال استعراض شامل للموقف إلى هاملتون حسبما كنت أراه، فكتبت له قائلاً: «كان لي حديث طويل مع عبدالله السليمان ظهر اليوم حول الخطوط التي حددناها في مناقشتنا بالأمس؛ ويجب عليَّ أن أحاول إعطاءك فكرة موجزة عن ردود فعله، التي كانت في مجملها إيجابية للغاية. وبالمناسبة فإنه ليس لديه أية أَخبار على الإطلاق عن أسباب تأخير جماعة العراق، أو عن التاريخ المحتمل لوصولهم. إنهم بالتأكيد قد تقدموا لتأشيرة الدخول وحصلوا عليها في القاهرة؛ وأراد أن

يعرف عمَّا إذا كان لديّ أية أخبار. كان أول شيء تباحثنا فيه هو مسألة القَرْض، وأوضحت أنه بينما أنك مُدْركٌ بأن قرضاً ما يعد ضرورياً، إلا أن الرقم لـ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني يُعدَ خارج الموضوع تماماً. إن أي إصْرَار على هذا ربما سيؤدي إلى وضع نهاية للمفاوضات، بينما أن الرقم الذي تتخيله كان يُقارب ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني. إن ذلك لم يعجبه كثيراً وسألني عن رأيي، فأجبته بكل صراحة، بأنه إذا ما اقتنعت بقبول مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني فإن ذلك سوف يُعد الحد الأقصى، وسوف يعتمد على مدى قبولهم لجزء منه عينيّاً. لقد أبدى عدم اعتراضه على كون بعض المبلغ يكون على شكل عيني، ولكنه استدرك على الفور، مقترحاً بأنهم سوف يقبلون مبلغ ٥٠,٠٠٠ نقداً، وشيئاً إضافياً في شكل عيني! فأخبرته بأنه يبدو من الواضح أنه لم يفهمني، فحسب رأيي فإن مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني هو الحد النهائي، شاملاً لجزء عيني».

وواصلتُ رسالتي: «عندها قال إنه سوف يحيل هذه النقطة، بالطبع، إلى الملك لتلقي تعليماته، وأنه سوف يفعل ذلك على الفور، لذلك طلبتُ منه أن يشرح بوضوح تام في برقيته بأنه وفقاً لرأيي فإن مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني شاملاً لجزء كبير في شكل عيني كان هو الحد الأقصى الذي يمكن الحصول عليه، حيث إن عرضاً مؤكداً على هذا الأساس سوف يَحْسمُ الأمر برُمَّته في أيام قلائل. ثم أوضحت بعدها أنك كنت على علم باحتمالَ دخول الحكومة في مفاوضات مع إحدى المجموعات الأخرى حول حقوق التنقيب في جزر فَرسان أو منطقة الوَجه، وأنه على افتراض أن المفاوضات الحالية حول الأحساء وصلت إلى نهاية مُرضية، فإنه يلزم أن تكون هناك فقرة تنص على إعطائكم حق الأفضلية لفحص تلك المناطق بأمل إجراء مفاوضات نهائية لحق

امتياز في حالة ما إذا كشفت تلك الفحوصات عن حالات إيجابية. أخبرته بأنكم مهتمون أساساً في حق امتياز الأحساء؛ ولذلك فإنكم تتعاملون مع ذلك أولاً، ولكن إذا ما حصلتم على حق الامتياز فإنكم قطعاً سوف تهتمون بالاستثمار في أجزاء أخرى من أقاليم الملك، وإنكم سوف تنظرون بعدم الرضا للسماح لمنافسين للتفاوض بالشروط الخاصة بكم. في تلك الأقاليم الأخرى لن تكون هناك أية مسألة لأي قَرض كما هو مقترح لمنطقة الأحساء، لكنني رأيت أن فقرة يجب أن يتم تضمينها في امتياز الأحساء لتمنحكم الحق الحصري للتنقيب عن النفط في جزر فرسان والوَجه لمدة محددة دون أية دفعة مالية، عدا تلك الخاصة بالَحماية. . . . إلخ. لم يكن يبدو أن لديه أي اعتراض على بعض الترتيبات في إطار تلك الخطوط، لكنه سأل عما إذا كنت أعتقد أنكم سوف تقابلونها بالمثل بدفعة مالية أو قرض عيني [من الجازولين أو الكيروسين] فأخبرته بأنني لا أستطيع أن أعبر عن رأيي حول هذا الأمر، حيث إن هذه النقطة لم تطرأ خلال محادثاتي العابرة معك. لا شك بأنك سوف تحتفظ بهذا الأمر في ذهنك وتفكر في الإجابة عنه مسبقاً. إنه لمن المُرضي العلم بأنهم مقتنعون بالتفاوض فيما يتعلق بالمنطقتين الأخريين على أساس مختلف عن ذلك المتعلق بامتياز الأحساء الذي يعدونه كما هو واضح ورقتهم الرابحة».

استطردت ذاكراً بأنه: «سألني أيضاً عما أعده ثمناً مناسباً للطن لكي تتم المطالبة به. أجبتُ أنه ليس لديّ خبرة في مثل هذه الأمور عدا علمي أن من في العراق يدفعون ٤ شلنات للطن، بينما شركتكم تدفع ٣,٥ روبية. قلتُ: إنني أتصور بأن يكون هذا مقداراً مناسباً للغاية، حيث كانت النظرة العامة أن حكومة العراق قد حَصلتْ على شروط جيدة بصورة غيرة عادية. سألني عن فائدة المطالبة بـ ٥ شلنات، فقلت له إنه سيكون من غير المعقول الضغط بالمطالبة

بمثل ذلك، رغم أنه يمكنه أن يقترح ذلك لكم لإبداء وجهة نظركم فيه. ثم سألني بعد ذلك عن إمكان وضع شرط بوجوب توقفكم عن الإنتاج في البحرين. أجبته بأنني أتصور أن ذلك قد يكون من المستحيل، حيث إنكم من المرجح أن تكونوا ملزمين قانونياً بموجب امتيازكم مع البحرين بإنتاج كميات معينة. أضفتُ أيضاً أن الحكومة البريطانية ربما تُصر على تنفيذ تعهُدكم في البحرين، بينما عبَّرتُ عن أملي الشخصي بأنه إذا ما بَرهنت الظروف في الواقع أنها مواتية، فإن معظم حجم إنتاجكم سوف يكون في البّر الرئيس. ثم سألني بعد ذلك عن نواياكم فيما يتعلق بالقيام بتصفية النفط محليّاً، حيث إن من الضروري حسب وجهة نظرهم، القيام بعمل بعض التصفية في الموقع أي إقامة مصفاة محلية، لتوفير متطلبات السوق المحلي. فاقترحت بأنه يمكنه أن يثير هذه المسألة عند اجتماعكما التالي، حيث لا علم لي بسياستكم في هذا الأمر».

نقاط أخرى تمت مناقشتها باختصار في هذه الرسالة شَمَلت موضوع المنطقة المحايدة(*) بين الكويت والمملكة، الذي بشأنه رفضت الحكومة مقترحاً من الكويت يتعلق بحقها باستغلال المنطقة من طرف واحد لمصلحة السلطات الكويتية. فيما يتعلق بالمنطقة المقترحة لامتياز الأحساء، فقد اقترحتُ ضَمّ المنطقة بكاملها من الحدود الشمالية للأحساء وجنوباً حتى يبرين وحدود عُمان. في هذه الحالة وافق على وجوب تأمين الحكومة لمخرج بحري للنفط الموجود في المنطقة الجنوبية حيث إن جميع الموانئ الحالية على الساحل كانَت مقاطعات مستقلة تحت السيطرة البريطانية تقريباً. استطردت في رسالتي قائلاً: «سألني عن مدى النشاط الذي ستقومون به في عمل التنقيب فعَبّرتُ عن اعتقادي بأنكم سوف تقومون بالعمل بصورة مُكثفة، من المحتمل أن يكون مع

(*) تسمى الآن المنطقة المقسومة.

أطراف أخرى مُغطياً للمناطق المختلفة. لقد تمنى أن يتم العمل على تلك الصورة، وبأنكم لن تقوموا بمجرد تسليم امتياز الأحساء لشركة البحرين، لتتعامل معه وفقاً لما يلائمها. . . . إنه لمن المهم إدراك أن مسألة البحرين تعد منافساً عدائيّاً محتملاً لتأثيراتكم! يجب عليك أن تقنعهم بأن مصالحكم هناك لا تتعارض مع نشاطاتكم في البر الرئيس بأي حال من الأحوال. إن ذلك من المفترض ألاّ يكون من الصعب القيام به. أخبرته بأنك تتوقع أخباراً من السيد لومباردي في القريب العاجل. . . ، لذلك سوف يكون من الأفضل أن يحصل هو شخصيّاً على تعليمات الملك بشأن رقم القرض عندما يذهب إلى جدة لمقابلتكم للمرة الثانية. أتصور بأنه سوف يتلقى ردّاً في الغد، حيث إن الملك لن يتأخر في الرد. حول النقاط الأخرى كافة، فإنه قد حصل مسبقاً على توجيهات الملك بشأنها؛ لذا فإنك ربما تستطيع أن تحرز تقدماً جيداً عند مقابلتك التالية. . . . أعتقد أن كل شيء يبدو مُبشراً». كان ذلك هو المشهد ـ كما وضعته ـ للفصل الثاني من التمثيلية، التي سوف تظهرُ فيها شخصية جديدة. مع كل لباقة عبدالله السليمان، لم أملك إلا وأن أدرك توقعاته، أو على الأقل أمله بأن ظهور السيد لونغريك سوف يرفع درجة حرارة الأحداث.

في اليوم التالي (٤ مارس ١٩٣٣م) استطعت إعلام هاملتون عن إرسال عبدالله السليمان لبرقية من ثلاث صفحات إلى الملك، يبلغه فيها بالكامل وبدقة عن محادثته معي. أضفتُ ذاكراً: «بشكل عام فإن مغزى البرقية يبدو في صالح التصرف المُبكر وفق الخطوط المقترحة لكي يتم إنجاز الصفقة. وإنني كنت راضياً تماماً عن الكيفية التي طرح بها القضية» لقد تم إرسال كلتا الرسالتين من مكة، حيث كان لديّ أمور أخرى مختلفة لمناقشتها مع أعضاء الحكومة، وقد قام السيد هاملتون بالرد عليّ بتاريخ ٥ مارس بما يأتي: «لقد وجدت أن

رسائلك مثيرة للاهتمام بصورة كبيرة، وأعتقد أن طريقتك في معالجة المباحثات سوف تكون ذات مساعدة عظيمة لجميع الأطراف المعنية. . . في برقيات أرسلتها إلى السيد لومباردي (الذي كان قد وصل البحرين في ٢ مارس)، وإلى سان فرانسيسكو أشرتُ إلى أن:

(١) مفاوضاتنا تشيرُ إلى أننا لا نزال في موقف إيجابي لإبرام الصفقة دون تأخير، وقبل وصول منافسة.

(٢) إنه ربما يتوجب علينا أن نوافق على البدء في الحفر خلال ثلاث سنوات.

(٣) ربما يتوجب علينا أن نوافق على القيام ببعض التصفية المحلية. . . لقد طلبت النصح حول الالتزامات في هذا الشأن، التي سوف تقبلُ بها الشركة.

(٤) يجب أن نُفكر في طلب اتفاقية خيار لأجل لمدة سنة واحدة تغطي جزر فرسان.

ذكر أيضاً أن السيد لومباردي كان قد عَبّر عن وجهة نظره لسان فرانسيسكو بأن مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب هو رقم كبيرٌ جداً وقد قدم بعض المقترحات لتخفيف العبء التي لا حاجة لمناقشتها هنا. وقد اقترح أيضاً بأن الأعمال التنقيبية كافة يجب أن تكون مقصورة على فصل الشتاء، الشيء الذي كان معقولاً للغاية». واستمر هاملتون قائلاً: «إن آراء السيد لومباردي سوف يكون لها بلا شك وزناً كبيراً في سان فرانسيسكو، وإلى حين سماع كلمة لاحقة من هناك، فإننا لا نستطيع أن نفترضَ أننا نملك أي شيء نقدمه للحكومة. . . إن غرضي الوحيد من إعطائك هذه المعلومات في هذه الأثناء هو أن أحيطك علماً بالكامل فيما يتعلق بوضع نهايتنا هنا، وأيضاً لأدعوك لتقديم أية مقترحات أو نصيحة يمكن لك أن تقدمها. ويمكن أن أضيف أيضاً بأننا قد تسلمنا مذكرة بالأمس من نجيب يُحثنا فيها بالاستعجال من جانبنا قبل

وصول منافسينا، الذين يقول إنهم ربما يصلون في أي وقت الآن. أشك في أن شخصاً ما أعلى منه قد أوعز إليه لإرسال هذه المذكرة». يلزم التوضيح أن نجيب صالحة وهو سكرتير في وزارة المالية كان قد تم انتدابه لمرافقة السيد توتشل في جولاته الاستكشافية خلال عام ١٩٣١م وأوائل عام ١٩٣٢م، التي كانت السيدة توتشل (زوجة توتشل) أثناء جزء منها أيضاً عضواً في الفريق. يجدر بي أن أشير أيضاً إلى أن كلاً منها والسيدة هاملتون (زوجة هاملتون) كانتا قد وصلتا مع زوجيهما إلى جدة لفترة المفاوضات الحالية، كإضافة لأعداد ونوعية طبقة العالم الصغير للمرأة في مجتمع جدة في تلك الأيام. وكأعضاء مؤقتين لذلك المجتمع كان لدينا أيضاً الليدى إيفلين كوبولد لتشارك في حج عام ١٩٣٣م[٨]، وسيدة فرنسية غامضة هي الكونتيسة داندوريان، التي قضت بعض الوقت في سجن جدة انتظاراً لمحاكمة عن جريمة قتل مزعومة لزوجها العربي، وهو من تدمر.

في يوم ٩ مارس ١٩٣٣م تلقينا إنذاراً كاذباً يتعلق بوصول لونغريك، الذي ظهر بالفعل بعد أيام قليلة لاحقة، يصحبه مترجم سوري يدعى مُداريس. وبعد ذلك بوقت قصير سمعنا شائعات عن منافس آخر على وشك أن يدخُل القائمة: لم يكن ذلك الشخص سوى الميجور فرانك هولمز من (شركة إيسترن آند جنرال سينديكيت)، الذي ظهر من قبل في الرواية. إن أول معلومات حَصلت عليها عن هذا التَطورُ كانت من خلال رسالة من هاملتون، مؤرخة في ٢٠ مارس، تحتوي على فحوى برقية وارده من السيد لومباردي، الذي كان من الواضح أنه قد قابل هولمز فى البحرين، والذي أخبره بأنه قد «قام بعمل

(8) (Londan: John Murray, 1934)" Pilgrimage to Mecca مؤلفة كتاب" الحج إلى مكة

ترتيبات لمقابلة الملك حوالي نهاية هذا الأسبوع». الذي يصادف يوم السبت منه ٢٥ مارس. استمر هاملتون فى رسالته قائلاً: «على افتراض أن كان هولمز قد نجح بالفعل فى مقابلة جلالته فإنه سوف يكون ممثلاً (لشركة إيسترن آند جنرال سينديكيت)... وإن أي امتياز منظور سوف يكون بغرض البيع لمجموعة ما، التى ربما تكون (السنديكيت) قد استطاعت أن تُثير اهتمامها به. إنني لست خائفاً من منافسة مثل ذلك المصدر، خاصة منذ محادثتي معك عن الميجور. بالرغم من ذلك أعتقد أنه يتعين حصولك على المعلومة. الفكرة التي طرأت لي هي أن الميجور ربما كان ينوي التماس حقوق النفط في القطاع المحايد جنوب الكويت مبرهناً أنه يستطيع أن يحصُل على حقوق النفط في المنطقة التي يمكن أن تكون مملوكة للكويت، لذلك ـ مع حيازة الحقوق المملوكة لابن سعود ـ يمكن استغلال القطاع المحايد دون تأخير. أعتقد أننا يجب أن نحارب تلك الحجة في حالة التأكد من طرحها. في كل الحالات فإن مقترحنا الذي وافق عليه عبدالله السليمان حتى الآن يشتمل على حقوق النفط في القطاع المحايد، ولكن بشرط أن لا يتم استغلال القطاع دون موافقة لاحقَة لحكومة المملكة العربية السعودية. فبينما قد يبدو القطاع المحايد ليس بذي أهمية بالنسبة للحكومة بسبب صغر حجم مساحته نسبيّاً، إلا أن رؤساءنا لا يعدونه كذلك، وإنه ربما كان عاملاً مزعجاً للوضع، إذا لم يتم تضمين الحقوق في القطاع بالامتياز». بدا لي أن تلك إفادة معقولة للمسألة من وجهة نظر رؤساء هاملتون؛ ولكنني كنت بالتأكيد محتاراً للغاية حوالي أسبوعين لاحقاً، عندما تلقيتُ رسالة، مؤرخة في ٣ أبريل، من السيد لومباردي، الذي كان آنذاك في القاهرة بصحبة هاملتون نفسه، وقد قال في الرسالة: «فيما يتعلق بالقطاع المحايد، يبدو أنه من الأفضل في الوقت الحاضر أن يترك (لشركة إيسترن آند جنرال سيندكيت) ويمثلها في المملكة العربية

السعودية الميجور فرانك هولمز لتحاول التوفيق بين حكومة المملكة العربية السعودية وشيخ الكويت حتى يمكن الحصول على عقد مُرضٍ لكلا الطرفين. إن الميجور هولمز ـ على أي حال ـ لا يمثلنا في محاولتنا للحصول علًى عقد الأحساء؛ ولكن مصالحه تتوافق مع محاولتنا الحصول على مثل هذا الامتياز». لقد دهشت حقّاً لهذا التصريح المعبر عن سياسة معينة، وبالكاد أستطيع منع نفسي من التساؤل عما إذا كانت (شركة كاليفورنيا) لم تفكر ثانية في جدوى الاستمرار في المفاوضات. كان هاملتون قد غادر جدة إلى القاهرة فى ٢٣ مارس لكي يقابل السيد لومباردي، وكان لا يزال هناك عندما كتب لي الأخير، وكانت رسالته تنتهي كما يلي: «تحت ظل الظروف الراهنة أعتقد أنه سيكون من غير الحكمة في شيء أن أذهب إلى جدة. إن السيد هاملتون سيعودُ إلى هناك، إذا كنَت تعتقد، خلال وقت معقول، إن الوضع قد سمح لمحاولة أخرى. في هذه الأثناء آمل أن تحيطنا علماً بكل التطورات، وأن تخبرنا برأيك عن الوضع». لقد بدا لي أنه لم يكن الوضع في جدة هو الذي يحتاج إلى مراقبة، ولكن من الواضح أن شيئاً ما قد حدث فى سان فرانسيسكو، وربما أن نفوذ لومباردي بالفعل قد نجم عنها نوعاً من تحول الوجه من جانب الشركة. في ٣١ مارس أعلمني توتشل عن تسلمه لبرقية من هاملتون تشيرُ إلى أن: «الشركة تبدو مصممة على أن لا يزيد القرض الأولي المقترح بمبلغ الـ ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (حوالي ٢٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب). وإن كان الأمر كذلك، فإن جهدي قد ضاع سدى، خاصة أن الرقم المقترح الآن كان قد أحدث مسبقاً ردة فعل عنيفة من جانب الحكومة. زار نجيب صالحة توتشل بمطالب معدلة، معيداً تجديد المطلب الأصلي لقرض بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب عند التوقيع، ليتبعه قرض لاحق بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب عند بداية

السنة الثانية، والمبلغ نفسه عند بداية السنة الثالثة، بالإضافة إلى ٣,٠٠٠ طن من النفط سنوياً بدون مقابل، وأخيراً وليس آخراً، ضمان بدفعة ريع سنوي للحكومة مقداره ٢٠٠,٠٠٠ جينه إنجليزي من الذهب! . عَلق توتشل قائلاً: «إن الأمر يجعلني أتصور أن الحكومة إما أنها ترغب في تطويل المفاوضات، أو أنها لم تُعرْ نصيحتك ومقترحاتنا وتوضيحاتنا أي اهتمام. . . إذا ما أصرّت الحكومة علَى التمسُّك بمثل تلك الشروط، وإذا ما تم نَشر هذه الشروط، فسوف لن توجد أية شركة نفط فى العالم تكون مهتمة بالاستثمار في هذا البلد، وبالتالي فإن رغبة (شركة نفط العراق)، في أن تبقي احتمالات نفط هذا البلد متروكاً بدون اكتشاف، تكون قد تحققت دون أن يتحملواَ أية نفقات» . أعتقد أن من الإنصاف القول إن الشركة و ليست الحكومة هي التي تجاهلت نصيحتي!

على أي حال، كان من الواضح أن التعقيدات قد برزت؛ واعتقدت بأنني قد تعرفتُ على اليد التي تدخلت في أعمال وزير المالية. ولكن اليد لم تكن لأي من لونغريك أو هولمز؛ وأعود الآن لهذا الأخير. لقد انقضى الأسبوع الذي كان مُتوقعاً أن يقابل فيه هولمز ابن سعود، وقضاه الملك في المسير الطويل من الرياض إلى مكة التي وصلها يوم ٢٧ مارس ليترأس شعائر الحج. لقد قابلت الملك يوم ٢٦مارس وهو في طريقة عند عشيرة(*)، حيث سافرنا سوياً إلى مكة، ولم يظهر هولمز في جوار أي من المكانين. إن رسالة توتشل، المُشار إليها أعلاه كانت قد انتهت بخبر أن هولمز كان قد أبرق إلى الملك طالباً منه أن لا يعقد أية مفاوضات إلى حين حضوره، حيث إن لديه مقترحات مهمة

(*) عشيرة: منهل ماء سابقاً، واليوم هي قرية تقع بالقرب من الطائف، تبعد عن مكة ١١٢ كيلاً.

سيقدمها. إن كان هذا صحيحاً فلا شيء سوى التأخير والتعقيدات يمكن أن ينجُم عنها حسب رأيي، ومهما كانت النوايا الحسنة لهولمز. هل توافقني الرأي؟». لم يكن بوسعي أن أوافق فرحاً وأنا أرى أن التأخير والتعقيدات قد برزت بالفعل كما عرضها توتشل. في رسالة سابقة، بتاريخ ٢٦ مارس، أعلمني توتشل في هذه الرسالة عن برقية من البحرين تُعلن: «أن هولمز قد غادر بالطائرة إلى جدة. إنه ربما سافر عن طريق القاهرة والخرطوم ومن ثم إلى بورسودان ليلحق بالباخرة الخديوية إلى جدة، لكنني أعتقد أنك وأنا لا نعده عنصراً جديّاً. من المحتمل أن يكون قد أثر بصورة أكبر على لومباردي. ولكن إذا قابل لومباردي وهاملتون في القاهرة فإنني أتخيل أن تكون هناك بعض الفرقعات... لقد قمت للتو بالرد على رسالة الملك، التي يقترح بها قيامي برحلة لفحص إضافي لاحتمالات النفط والمعادن خلال فترة إجازة الحج، إن لم تكن هناك فرصة للاجتماع معه أو الحكومة». ولا علم لي إذا هولمز قد تم إعلامه بأنه ليس له فرصة لمقابلة الملك حتى بعد الحج أم لا، ولكنني أعلم بالفعل أن هولمز لم يظهر في جدة أثناء الحج وفترة الإجازة، أي ما بين ٢٧ مارس و ٩ أبريل. وفي الأول من أبريل، كتبت رسالة جوابية إلى توتشل رداً على رسالته في الأيام السابقة المشار إليها أعلاه. وبينما كنت أستنكر القنوط والجزع لمحتويات رسالة نجيب صالحة استطردت قائلاً: «إن هذا لا يعني أن الحكومة قد نكصت عن التفاهم الذي نقلته إليك قبل ذلك حول حجم القرض. إنه مُجرد تحدٍّ طبيعي لعرضك ذي الـ ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي؛ وأعدّ أن المرحلة قد وصلت الآن إلى مرحلة العمل الجاد حول الشروط على أساس قرض بـ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، ودفعة نقدية قدرها حوالي ٥,٠٠٠ جنيه إسترليني سنويّاً مقابل الحماية... إلخ. إن النقطة الوحيدة المعلقة الآن

هي مسألة ضمان بالاستغلال الجاد في حالة العثور على النفط أو البديل لذلك، دفعة سنوية يتم حسابهاعلى ذلك الأساس. لم أحاول مناقشة الأمر بالتفصيل مع الناس هنا نظراً لغياب هاملتون، واحتمال مجابهته للتعقيدات، لكنني قلت بالفعل للملك هذا الصباح، بعد تناول الطعام معه، إن الشروط التي نقلتها لك قد أوجدت قدراً معيناً من البلبلة. ردَّ عليّ قائلاً: «لا تهتم بذلك ! عندما أستمع إلى ما سيقولون، سوف أخبرك بآرائي الشخصية». أعتقد أن الأمر جيد بما يكفي في الوقت الحاضر، حيث أخبرني يوسف ياسين إن الحكومة (أي الملك) قد قررت أن تمنحك الامتياز تفضيلاً على أي أحد آخر فى الميدان على افتراض أنك تعتزم القيام بالاستغلال الجاد. فيما يتعلق بـ هولمز فقد أخبرني بأن موقف الملك تجاه ذلك السيد مشابه لموقفي، أعني أنه ليس أكثر من مُغَامر. رغم كل شيء، فإن من المنطق من جانبهم أن ينتظروا ويسمعوا كيف يكوَن عَرضهَ الرائع. إذا كان يستطيع أن يُقدم عرضاً أفضل من الذي تمت مناقشته معك فإن الوضع ربما يختلف؛ ولكنني لا أرى كيف يمكن أن يكون ذلك مستطاعاً.

إن الرفض المؤكد لشروط لونغريك لهو متوقع في هذه الظروف؛ ولكن الأمر لا يعد بمثابة إغلاق الباب عن عرض آخر أفضل منه، الذي لا شك آت. إن مفتاح الوضع يقع دون شك فى أيدي هاملتون و لومباردي؛ وإن أي تأخير أو إطالة للمفاوضات سوف يعزى لهما ولأية تغيُرات تكون قد طرأت على موقفهما أو آرائهما. إذا كان هولمز يعمل معهم وقام بإرسال برقية للملك بموافقتهم بتأخير القرار إلى حين ظهوره على مسرح الأحداث، فإن اللوم عن التأخير لا يُمكن أن يوضع على الملك أو الحكومة. على كل فإنه ليس هناك من احتمال لأي تقدم لاحق بالنسبة للموضوع حتى نهاية الحج، الذي سوف

يستحوذ على مسرح الأحداث حتى الجمعة القادمة (٧ أبريل)؛ وحتى حينئذ فلا شيء محتمل إلى أن يعود هاملتون إلى جدة بإجابة عن عرض الحكومةً المقابل لعرضكم، ما لم تكن أنت بالطبع مخولاً بتسليمه».

في تلك الأثناء (٥ أبريل) تسلمت برقية من سان فرانسيسكو يسألونني فيها أن أؤكد أو أنفي ادعاء هولمز بأن ابن سعود قد دعاه لزيارته في وقت ما خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٢م. بالطبع لم تكن لديّ معلومات محددة حول هذه النقطة، رغم أنني لا أشك بأنه إذا ما اقترح هولمز القيام بمثل هذه الزيارة فإن ابن سعود سوف يوافق عليها. على أي حال إن هذه الزيارة على وشك أن تتحقق الآن فقط؛ وفي صباح ١٠ أبريل وصل إلى جدة، ومن الغريب جداً في الباخرة نفسها الخديوية إس. إس الطائف، التي جاء عليها هاملتون، الذي كان حتى الآن قد تغيب عن مسرح الأحداث لثلاثة أسابيع ثمينة. في ذلك الصباح زارني هولمز، وهو رجلٌ ذو قدرٍ من السحر الشخصي مع طريقة مخادعة ومرحة، صاخبةومغامرة (بكل معًنى الكلمة لهذه الصفات). وفتح نيرانه عليّ دونما مراوغة سائلاً: «ما هذا الهُراء يا فيلبى»؟ ها نحن هنا ثلاثة منافسين لحق التنقيب فى هذا البلد بحثاً عن النفط الذي سوف يجلبُ لها الثراء، إذا كان موجوداً بالفعل؛ ألا يرون أن أفضل طريقة لضمان اكتشافه هي بجمعنا كلنا للعمل معاً، بدلاً من إطلاقنا على بعض ليقطع كل منا حنجرة الآخر؟ من الواضح أن أفضل سبيل لهم هو تقسيم الإقليم بكامله إلى ثلاثة أحْزمَة: مانحين كل واحد منا في كل منطقة بدون أي مقابل مالي سوى ما يتعلق بالحراسة والحماية . . . إلخ. لنعمل لأقصى حد من الفائدة في النهاية للحكومة نفسها، التي سوف تحصل على شروط أفضل في النهاية بالتأكيد، لا أحد سوف يُقدم لهم مقادير ضخمة من المال، لمجرد امتياز لإمداد الحكومة

بالمعرفة القيمة عن موارد البلاد». والكثير الكثير على هذا النمط، الذي استمعتُ إليه في صبر وأناة تامين، رغبة مني لأكون على بينة حول أفكاره، وآملاً أن يصل في النهاية إلى «العرض المهم» الذي كان قد وعد به الملك. ولكن عندما تبين لي بأنه ليس لديه أي عرض يشتمل على دفعة مالية من أي نوع، قمت بأخذ زمام المبادرة للدفاع قائلاً: «إن كل الذي تقوله ياهولمز ربما كان صحيحاً بكل تأكيد، ولكن الشيء الذي لا تبدو مُدركاً له هو أن الحكومة في حاجة مُلحة للمال، وتنوي بعزم أكيد تلبية تلك الحاجة عبر هذه المفاوضات لحق الامتياز الذي يبدو أن العديد من الأشخاص يرغبون فيه. لا جدال في أن الامتياز سيكون من نصيب أعلى مَزايد، شريطة أن يكون عَرضه قريباً بصورة معقولة للهدف الذي حددته الحكومة ١٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب». سَخرَ من الفكرة ووصفها بالحمق، واستمريتُ قائلاً: «وقبل كل شيء، ياهولمز لقد كان لك هذا الامتياز بعينه قبل عشرة أعوام وفْقَ شروط سهلة للغاية، ولم يكن خطأ الحكومة في أنك فشلت فى أن تجني ربحاً منه. هذه المرة سوف يكون السعر عالياً بصورة كبيرة. وبالمناسبة يبدو أنني أتذكر أنك لا تزال مديناً للحكومة بشيء، حوالي ٦٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب، كإيجار للمنطقة لمدة ثلاثة أعوام كنت خلالها تمتلك حقوق الامتياز ولكنك لم تقم بأي تنقيب. إنني أرجح بأن عبدالله السليمان سيَصرُّ على أن تدفع ذلك الدين المُستحق قبل السماح لك بالدخول فى مفاوضاتَ المسألة الراهنة مطلقاً. لقد أعطيتهم سبباً للشك عما إذا كُنتَ سوف تستطيع القيام بالوفاء بارتباطاتك والتزاماتك». ذلك السهم أصاب الهدف بدقةٍ في الصميم! في اليوم التالي كانت وجهة الباخرة إس. إس. الطائف إلى جدة من بورسودان فى طريقها إلى السويس؛ وكان الميجور هولمز ضمن كشف ركابها. من الواضح أنه كان قد غَيّر رأيه عن مقابلة

وزير المالية والملك. ولويد هاملتون الذي كان على موعد لمقابلتي خلال ذلك الصباح وأرسل إليّ مذكرة عاجلة يطلب فيها تأجيل الاجتماع إلى ما بعد الغداء «حيث كنتُ مشغولاً في تسفير الميجور على السفينة الطائف هذا الصباح». وهكذا فقد رفع أحد اللاعبين الثلاثة يده، وبقي لونغريك وحده فقط للنزال مع هاملتون. بالطبع قمت بإعطاء الأخير سرداً كاملاً لمقابلتي مع هولمز، ولكنني كنت أشعر على الدوام بأن هناك تفاهماً بينهما لشراء حقوق الامتياز في حالة استطاعة هولمز تأمينها بشروط أفضل من تلك التي عرضتها الحكومة على هاملتون. لا شك: أن الميجور الأنيق يمتلك موهبة التأثير على الناس، وإنه قطعاً قد حقق بعض النجاحات المُذهلة. ولكنني لم أعتقد مطلقاً بأن لديه فرصة لتأمين امتياز الأحساء للمرة الثانية، ومقابل مبلغ ضئيل.

ج - التعقيدات:

في الجزء السابق من هذا الفصل كنت قد أشرتُ إلى الانفراج في المفاوضات بين شركة كاليفورنيا والحكومة، الذي بدا أنه مُهددٌ بالانهيار ما لم يتوصل كلا الجانبين إلى تعديل لموقفهما المُتشَدِّدُ الذي كانوا قد انتهجوه. إن طبيعة الانفراج يُمكن توضيحه في شكل جدول كما يلي:

عرض الشركة المعدل	الاتفاقية الأولية	عرض الحكومة المضاد
١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (٢٠,٠٠٠ جنيه ذهب) ٢٠,٠٠٠ دولار سنوياً الموقف غير محدد تجاه الريع السنوي	٥٠,٠٠٠ جنيه ذهب (قرض) ٥,٠٠٠ جنيه ذهب سنوياً ٤ شلنات للطن كريع عند الإنتاج	١٠٠,٠٠٠ جنيه ذهب (قرض) ٣٠,٠٠٠ جنيه ذهب سنوياً ٣٠٠٠ طن نفط سنوياً مجاناً ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ذهب كريع سنوي مضمون

بغض النظر عن التفاصيل، فإن الجدول يظْهرُ بوضوح تام طبيعة الفجوة التي تُباعد بين الأطراف، ويبدو لي أن المفاوضاتَ لا يُمكن أن ينتج عنها اتفاق مُرضٍ ما لم يحث كلا الطرفين على الرجوع إلى الأرقام في العمود الأوسط كأساسٍ متفق عليه للنقاش. ومع ذلك فإن احتمال مثل هذا الاتفاق يبدو ضعيفاً في ضوء الموقف الذي اتخذه السيد لومباردي في رسالته بتاريخ ٣ أبريل، حيث قال فيها: «إنك على علم بالمأزق والطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضاتنا. إننا لا نزالُ راغبين في الوصول إلى اتفاق... ولكن من الواضح أن الحكومة تنظر إلى هذه المناطق على وجه خاص باعتبار أن بها كميات كبيرة من النفط بشكل مؤكد، وتُملي شروطها تبعاً لذلك. إن الحقائق، كما نراها، هي على النقيض تماماً. إن البلاد غير معروفة على وجه الخصوص كبلد ذي احتمالات نفطية، وإنه سيكون من أعلى درجات الحمق لشركة نفط أن تقوم بدفع مبالغ طائلة من المال قبل أن تتاح لها نظرة على جيولوجية المنطقة. لهذا السبب فإننا نعتقد أن عَرضنا لقرض بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار مضافاً إليه إيجار السنة الأولى بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار هو ثمن عال جداً، وفيما يتعلق بي شخصياً فإن هذا هو كل ما سأوصي به شركتي. إنني لاً أعتقد أن أية شركة نفط أخرى ستذهب إلى أبعد من هذه الأرقام، اللهم إلا إذا كان لغرض آخر غير الغرض التجاري البحت». وبالمناسبة قد يُلاحظ إنه من المحتمل أن لومباردي كان يُقارنُ عَرضَه (السخي) مع الأرقام في العمود الأوسط السابق، حيث لا توجد دلالة فى رسالته بأنه تسلم برقية توتشل المرسلة يوم ٣١ مارس! إن الرقم الموضح فيها بوصفه آخر مطلب للحكومة كان سيصيبه بنوبة من الجنون. ومع ذلك فإن أسلوبه بدا وكأنه يعد المفاوضات أصبحت تدور في فراغ. إنه لم يكن يُدرك، وسوف لن يُدرك بأن الحكومة كانت تريد المال على الفور، وأنها تعتقد

بشكل جدي بأن كل النفط الذي ربما يُكتشف يوماً ما في البلاد سوف يساوي المبلغ الذي تطلبه الآن، وتأمل الحصول عليه، لامتياز معرفة ذلك. لا توجد لديّ بالطبع بيانات حول هذه النقطة لأبني عليها حكماً، ولم أعرف مطلقاً النصيحة الفنية حول الموضوع، التي قام توتشل ـ استناداً على تقييم فحصه المبدئي للمنطقة ـ بتقديمها للشركة. إن أفضل رهان كان لا يزال هو أن الاكتشاف الفعلي للنفط فى البحرين قد قدم بينة مبدئية لوجوده في البرّ الرئيس.

ومهما يكن من أمر، فإني فى اليوم ذاته الذي تسلمت فيه رسالة السيد توتشل تلقيت برقية من السيد لوميس، يطلب مني فيها تقييماً مفصلاً عن الموقف؛ وفي اليوم التالي طبعتُ وأرسلت (من مكة) تقريراً من ٤٠٠ كلمة، الذي أقتطف منه الفقرات التالية: «سوف أبدأ بالقول بأنه منذ لحظة وصول هاملتون وتوتشل كان كل شيء يبدو بأنه يسير بصورة جيدة بشكل غير معتاد. لقد سُررت سروراً عظيماً للعمل معهما في تلك الصورة القريبة؛ وشعرت برضى إضافي لإدراك أن هاملتون، أيّاً كانت طبيعة الأفكار التي بدأ بها، كان سريع الفهم، ولم يضيع وقتاً لاكتشاف خصوصية هذه البلاد ومواطنيها، الذين لا يشبهون أي أحد آخر على وجه الأرض! لقد خططنا في وقت قصير ما أعده خطة مثالية للحملة. كان عليهم أن يباشروا كل المفاوضات بينما بقيتُ أنا بعيداً عن الأنظار كصديق لكلا الطرفين لأوفق بين وجهات نظرهم كلما كان ذلك ضرورياً من حين لآخر. إن الملك قد شرفني بطلبه مني العمل كصديق شخصي ومستشار له في الأمر، وكان ذلك هو الموقف الذي كنت سأنتهجه في كل الأحوال. في مثل تلك الظروف كان لابد لي أن أقنع نفسي بأن موقفكم العام تجاه مشروع الأحساء هو ذو طبيعة تجعل من الممكن لي إدراك أمانتكم وإخلاصكم. لقد فهمتُ من هاملتون بأنكم مهتمون جدياً بالحصول على

الامتياز بغرض التنقيب الحقيقي، وإنكم تدركون ـ من حيث المبدأ ـ معقولية طلب الحكومة لمسألة المقابل المالي. كان ذلك كافياً لأقرر تفضيل العمل لأجلكم»، لأن عندي سبباً للاعتقاد أن شركة نفط العراق لا تميل إلى الاعتقاد بفكرة المقابل المالي. استطرءت ذاكراً في تقريري: «كان هذا هو الوضع في البداية تقريباً وفي وقت ما اعتقدت أننا على وشك الحصول على الامتياز موقعاً ومختوماً للاستلام... لم أكن منزعجاً على الإطلاق لوصول منافسين، أو بوصولهم الفعلي في حينه. خلال يوم أو يومين من وصولهم قام وزير المالية بإطلاعي على الرسالة التي تحتوي على شروط عَرضهم، واستطعت أن أنقلها بالتفصيل إلى هاملتون. كانت الرسالة لا تحتوي شيئاً يؤثر على فرصتنا... كنتُ في وضع يمكنني أن أعرف أن الحكومة سوف تقبل مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني من الذهب، بينما فهمتُ من هاملتون أنكم سوف لن تترددوا بصورة جدية عند ذلك الرقم، طلباً لترتيبات مرضية فيما يتعلق بطريقة و زمن الدفع؛ لذلك فقد اعتبرت مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ جنيه كرقم متفق عليه تقريباً، شريطة أن يكون كل شيء آخر سليماً وصحيحاً؛ وقد نصحتُ هاملتون بأن لا يُسمي الرقم بالذات إلى أن يتم التصرف في كل شيء آخر... كانت المسألة الوحيدة ذات الأهمية الرئيسة التي برزتْ بالفعل هي مسألة ضمان بالإنتاج الجاد في حالة برهنة وجود النفط... ربما كان من قبيل سوء الحظ أن هاملتون و توتشل ذكرا، في المراحل المبكرة للغاية مقدار ٣٠٠٠ طن في اليوم كسعة إنتاجية للآبار المصرية (على ما أعتقد). ذلك الرقم برز مهيمناً كشبح في جميع المناقشات اللاحقة. إنه لمن الممكن الوصول إلى صيغة ملائمة حول هذه النقطة، ولكنني لا أزال أعد أن حجم القرض بمثابة المسألة المهمة. إن الحكومة، كما أخبرت هاملتون مراراً، سوف لن تذهب إلى أدنى من

٥٠,٠٠٠ جنيه، وأنه سوف يكون من الصعب الوصول إلى اتفاق إلى حين تسوية هذه النقطة».

ثم استطردت قائلاً: «وفي وقت قصير تبين ـ على أي حال ـ أن السيد لومباردي وهو في البحرين بعيداً كل البعد عن الأوضاع المحلية، التي استطاع هاملتون أن يدرسها في الحال ويتفهمها، لم يكن بأي حال من الأحوال مقتنعاً بأن يكون متساهلاً لا في مسألة الدفعات المالية ولا في تلك المتعلقة بضمان الإنتاج. لقد ألححت على وجوب زيارته جدة لدراسة الوضع شخصيّاً، وفهمتُ أن هاملتون يساند اقتراحي. إنه لمما يؤسف له أنني سمعتُ لاحقا أنه كان مريضاً، وأنه فيما بعد، عندما غادر إلى القاهرة كان من غير الوارد بالنسبة له أن يُفكر فى المجيء إلى هنا. إن تلك ـ حسب رأيي ـ كانت بمثابة كارثة جدية، حيث إنه قد اتضح لي بجلاء تام بأنه مهما كانت الاعتبارات الأخرى التي ربما أسهمت في تكوين آرائه... فإنه من الواضح لم يستوعب الحقيقة بأن لا امتياز سوف يأتي قريباً دون مقابل مالي، وإثبات جدي للنية باستثمار الحقل إلى ما وراء مرحلة التنقيب والبحث فإذا ما كانت آراء شركتكم حول هذه النقاط مثل آراء لومباردي، وإلى درجة تقديمكم لعرض نهائي وفق تلك الخطوط مع إيمائه «اقبلوا به – أو ارفضوه»، فلا يمكنني أن أتصور أن أي تقدم سيحدُث. وأن ذلك سيكون أمراً يؤسف له كثيراً بالنسبة لي، بالرغم من أنني أدرك تماماً بأنه لا علم لي بالحسابات كافة التي يجب أن تؤثر أو من المحتمل أن يكون لها أثر على قرار شركتكم. إن هذه الأمور هي بالطبع متروكة لجماعتك ليقرروا فيها، ولكنني أكون خادعاً لنفسي ولكم إذا تركتكم تستمرون فى الاعتقاد بأنكم تستطيعون الحصول على الامتياز بالشروط التي يقترحها السيد لومباردي وموقفه الذي أعرفه... والآن أنتقل إلى المأساة التالية! فعندما أعلمني

هاملتون أن لومباردي لن يستطيع الحضور إلى جدة، وبأن من الضروري له أن ينطلق في الحال لمقابلته في مصر، من أجل هذا ومن أجل أعمال أخرى، فقد رأيت أنه من الضروري أن أبلغه بأنه بالنظر إلى قُرب وصول الملك إلى الحجاز، . . . فإنني أعد رحيله المفاجئ إلى مصر أمراً غير مرغوب فيه إن لم يكن بمثابة كارثة. إننى لا أزال على ذلك الرأي - بالرغم من إدراكي التام بأن هاملتون هو الذي سيقرر الأمر لنفسه؛ وأملتُ بأن كل شيء رغم ذلك سيسير بصورة حسنة. . . وحتى إنه ربما يُمارس ضغطاً على السيد لومباردي ليزور جدة قبل أن يصل إلى قرارات نهائية لا يمكن التراجع عنها».

تابعت قائلاً: «ومن الغريب حقّاً إن لونغريك غادر أيضاً في الوقت نفسه في رحلة خاطفة إلى بورسودان، وعندما وصل الملك إلى مكة كان كلا القائدين المفوضين متغيبين عن البلاد. . . وإن غيابهما لم يمر دون ملاحظة. إن ذلك لا يمكن تفاديه الآن. لقد عاد لونغريك ليُخبر بأن الحكومة لا تعد مقترحاته أساساً جاداً للمفاوضات؛ وإنه من المفترض أن يرفع الأمر مرة ثانية إلى رؤسائه، إن لم يكن بالفعل قد حصل على تعليمات لاحقة في بورسودان، مع قبعته! لقد وعد هاملتون بالعودة منذ يومين. . . ولكنه لن يحتاج إلى تكبد مشقة الحضور الآن، قبل حوالي اليوم التاسع، وهو أول يوم محتمل أن يستطيع فيه الملك أن يصبح حراً لزيارة جدة. في الوقت نفسه كان توتشل قد أعلم بآخر مطالب الحكومة، التى يبدو أنها قد جعلته قانط من كل شيء، خاصة في تزامنها مع الأخبار الواردة من هاملتون التى سأتطرق إليها في الوقت المناسب. ليس هناك من سبب وجيه يدعو للقنوط واليأس، كما أخبرتُ توتشل. إن الرقم ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني للقرض هو فعليّاً رقم مُتفق عليه من جانب الحكومة. . . إذا لم يحدث شيء من جانبكم يجعلهم في حل من

تعهدهم في ذلك الصدد. يبقى فقط موضوع ضمان معدل الإنتاج و هو الموضوع الذي كلا الطرفين أحرار فيه. . . وأشعرُ بأنه لن تكون هناك صعوبة. إذا كانت نيتكم حقّاً أن تقوموا باستثمار النفط، لو وجد ومتى ما وجد».

استطردت قائلاً: «عندما ذهب هاملتون إلى مصر، كانت هناك شائعات مفادها بأن هولمز. . . . . كان على وشك التدخل فى موضوع الأحساء. . . . . عندما قابلتُ الملك أخبرني بأن هولمز كان حقّاً سيحضر إلى جدة لمقابلته بشأن موضوع النفط ؛ وتصورت بأن هاملتون قد ارتاب بأنه ربما كان له علاقة مع (شركة نفط العراق)، وهو من المحتمل قادم ليحل محل لونغريك. وإلا فأنه ربما يكون عاملاً لصالح شركة (جلف أويل كوروبوريشن)، أو لصالح شركته الأصلية (شركة إيدموند ديفز). . . إنني لا أعرف هولمز شخصيّاً، بالرغم من أنه يبدو واضحاً من سجل ماضيه فيما يتعلق بامتياز الأحساء، هذا بعينه يجعل تدخله أمراً يرتاب فيه الجميع على نطاق الدوائر العليا هنا. إنني لا أعد منافسته أمراً خطيراً فيما يختص بكم. ما لم يكن بالطبع قد تمكن من إقناع (شركة نفط العراق) أو جماعة شركة جُلْف أن يقدموا عرضاً أكبر من ذلك المقترح فى مفاوضات هاملتون. لذلك تملكني شعور مختلط عندما سمعت من توتشل أن هاملتون قد أبرق بما يشير إلى أن هولمز يعمل لكم أيضاً، وأنه كان قد أبرق إلى الملك طالباً منه أن لا يتخذ أي قرار إلى أن يجد الفرصة لمقابلته. هذا لا يُمكن تفسيره محليّاً سوى أنه يعني أن هولمز لديه شيء عظيم حقّاً ليعرضه؛ وطبيعيٌّ فإن وصوله سوف يُنتظرُ باهتمام وتَوقعات كبيرة. لذلك كان من الصعوبة نوعاً ما بالنسبة لي أن أفهم معلومات

توتشل اللاحقة بأن لومباردي كان مُصَمماً على عدم رفع عَرض الـ ١٠٠,٠٠٠ دولار الذي تم تقديمه بالفعل. ومن الواضح أن السيد لومباردي قد بُهر بهولمز ؛ وبالطبع أنتم أصحاب الشأن في الذين توظفونهم للعمل من أجلكم. إنني على أي حال قد أوضحت لكم بجلاء في برقيتى الأساسية بأن امتياز الأحساء هذا يجب أن يبعد عن مدار البحرين، الشيء الذي لا يعني أكثر من أن هولمز يجب أن لا يكون له أي دخل فيه، حيث إنني أعتقد بأنه شخص غير مرغوبٌ فيه من قبل الحكومة السعودية. . . عندما طلب مني هاملتون بصورة مؤكدة في البداية أن أعمل لأجلكم اقترحتُ عليه بأنه بوجود توتشل مسبقاً في خدمتكم فإنه يبدو أن الحاجة إليّ قليلة جداً، حيث إنه كان يعرف البلاد والوزراء معرفة جيدة تمكنه من عمل كل ما هو مطلوب في سبيل المفاوضات. كان هناك بالطبع الاحتمال بأنني إذا ما كنت غير مرتبط بشيء أن أعمل لصالح منافسيكم (الذين طلبوا مني بالفعل، بعد فوات الأوان، أن أُمثلهم خلفاً للونغريك) ولكن هاملتون كان لطيفاً ليعتقد بأن مساعدتي ربما تكون ذات نفع لكم. . . والآن، وأنتم غير قانعين بتوتشل وبشخصي، قمتم بإضافة مدفع كبير آخر إلى بطارياتكم. . . فليكن كلما كثروا كان أفضل، شريطة أن يبقى موقفكم تجاه مشروع الأحساء جوهرياً كما كان قبل شهر مضى عندما أكد لي هاملتون بأنكم تهتمون بشكل جاد بالاستثمار، وأنكم مستعدون للتعامل بسخاء مع الحكومة في موضوع الشروط».

واصلت قائلاً : «ومع ذلك فأنا لا أستطيع إخفاء شعوري بشيء من القلق الآن للأنباء المتجمعة بأنكم قد حصلتم على خدمات هولمز، وأنكم قد صَمَّمْتم بأن لا تزيدوا عرضكم إلى أكثر من الـ ١٠٠,٠٠٠ دولار. فإذا كانت النقطة الأخيرة تُمثل كلمتكم النهائية في الأمر، فإنني فقط أستطيع القول إنكم سوف

لن تحصلوا على الامتياز بمثل تلك الشروط. وإنه ليس من المجدي في شيء البتة أن أشجعكم على الاعتقاد بأنه يُمكنكم ذلك. إنكم قد منحتموني شرف مساعدتكم، ويجب عليّ الاستجابة بأن أخبركم بصراحة تامة بما أعتقد أنه الحقيقة؛ إذا كان هولمز قد تعهد بالحصول على شروط أفضل فهو على الرحب والسعة ليُجربَ ويُنفذ تعهُّده؛ فربما يبرهن أنه يفهم الوضع بصورة أفضل مني. من ناحية أخرى فربما كان التغيير المفاجئ لموقفكم نتيجة لتفاهم ما مع (شركة نفط العراق) و(شركة جَلْف كوربوريشن). إن هذا سوف يضعكم في موضع قوي لتُملوا بشروطكم، وربما تم نصحكم للعمل وفقاً لذلك. إن كان الأمر هكذا فإنني أعتقد بأن ذلك وهم بكامله. ولا أعتقد أنكم تستطيعون إملاء شروطكم حسب الخطوط التي تخيلها لومباردي... وخلاصة القول:

(أ) إن الحكومة مقتنعة «بأن شركتكم هي أفضل شركة يُمكن التعامُل معها، وأنها قد أدارت ظهرها (لشركة نفط العراق)، حيث إن الأخيرة لا تعتزم الاستثمار بالكامل، بقدر ما هي ترغب في منع المنافسة لإنتاجها في العراق....

(ب) إن الحكومة مُصَممة على ألا تَهبَ الامتياز مقابل لا شيء...؛ إن مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني سوف يكون مقبولاً بلا شك، ولكن ليس أقل من ذلك، كيفية وأوقات الدفع مفتوحة للترتيبات التي تلائم كلا الطرفين».

استطردت ذاكراً «ربما، وآمل أن يكون هذا هو الحال، إنني كونت رأياً متشائماً للغاية عن التطورات الجديدة منذ رحيل هاملتون. إذا كان استقرائي للمؤشرات غير صحيح، كلما كان أفضل، وربما سيتم توقيع الامتياز وتسليمه، قبل تسلمكم لرسالتي هذه. وإذا تَصَلَّب موقفكم ـ على أي حال ـ

وحدث تدهور في المفاوضات، فسيكون باستطاعتكم تقدير الأسباب التي أدت إلى ذلك من وقائع هذه المقالة المطولة وغير الرسمية. وسوف تكونون رغم ذلك في موضع لإعادة النظر في الأمر برمته في ضوء ملاحظاتي. . . إنني ما أزال آمل مخلصاً أن يتمكن السيد لومباردي من زيارة جدة ليرى الأمور بنفسه. . . ولكن ربما أن هولمز لديه بعض السحر والحل المسرحي الذي يحتفظ به لاستخدامه عند الحاجة ! إنني آمل مخلصاً أيضاً أن يكون الأمر كذلك، حيث إن ذلك سيكون في مصلحة المعنيّين بالأمر كافة. . . إن الاعتقاد العام هنا، رغم أنه ربما كان بغير سبب، هو أن احتمالات النفط في الأحساء ليست مجهولة الكميات بالقدر المتصور. وذلك بالطبع قد أدى إلى تشجيع موقف الحكومة الثابت في طلب القرض. وقد شجعها أيضاً نجاحها في الحصول على قروض فعلية من طالبي امتيازات، لإنشاء بنك الدولة المركزي والسكة الحديدية بين جدة و مكة »[٩].

إن هذه الرسالة الطويلة ستخدم في توضيح طبيعة الأزمة التي كانت قد ثارت في مفاوضاتنا مع الحكومة. والآن سوف أعود إلى مرحلة مبكرة للمداولات، التي افتتحت بوصول لونغريك على المسرح. في ١٤ مارس قمت بإبلاغ هاملتون عن مقابلة كنت قد أجريتها ذلك الصباح مع عبدالله السليمان، والتي نقلتُ له فيها صورة من المادة رقم (١٠) لامتياز شركة نفط العراق (في العراق)، وأوضحتُ أن الريع هو ٤ شلنات للطن، وقد ظل ذلك الرقم ثابتاً لمدة ٢٠ عاماً بعد اكتمال خط الأنابيب المقترح، والتي كانت بالفعل تعني ٢٥ عاماً، بينما الفوارق التي تم توقعها يمكن تخفيضها إلى ٢ (شلنين) كحد أدنى، و ٦ شلنات كحد أعلى. أضفت قائلاً: «لقد فهمَ الأمر جيداً، وقد

(٩) في الواقع لم يتحقق أي من هذه القروض والمشاريع. (المؤلف).

طلبت منه أن لا يخبرك أو أي شخص آخر بأنني زودته بنسخة منها ! أخبرني عندئذ بمضمون محادثته معك، وقد وجدتها مطابقة فعلاً لما ذكرته لي. . . ثم أتى بعدً ذلك إلى ذكر تفاصيل مقابلته ليلة أمس مع لونغريك. كان الأخير قد أوضح بأن حقلاً تمت برهنته هو شيء مختلف تماماً عن واحد لا يزال يحتاج إلى استكشاف. إنه قد جاء ليطلب رخصة للتنقيب فقط، وعلى أساس أن جميع المعلومات التي يتم الحصول عليها ستوضع تحت تصرف الحكومة، التي ستكون عندها حرةً للتفاوض على امتياز مع من تريده بناءً على تقديرها غير المقيّد. هذا التنقيب لن يكلف الحكومة أية نفقات، بينما سيكونون مستعدين لدفع رسم معقول مقابل الحماية. . . إلخ. مسألة الدفعات المالية (عن امتياز) يمكن النظر في أمرها بين الأطراف في ضوء نتائج التنقيب. وقد أجاب الوزير بأنه بينما يتفهم وجهة النظر هذه جيداً، إلا أن الحكومة تنظر إلى الأمر من زاوية مختلفة. في العام الماضي. . . طلب الملك من توتشل أن يزور الأحساء بسبب مشكلات المياه فيها، ومن خلال رحلاته كان قد وجد دلائل مبشرة بالنفط، بينما قادته زيارة إلى البحرين إلى أن يكوِّن الفكرة بأن النفط الذي تمت برهنة وجوده هناك سيكوِّن من المحتمل وجوده في البر الرئيس. لذلك كانت الحكومة مهتمة مبدئيّاً لترتيب امتياز، وقد اتخذت قراراً قاطعاً بالإصرار على دفعة مالية مبدئية وضمان بالاستغلال الجاد. الرقم الذي يعتقدونه كان مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً، بينما سيصرون على بعض النسبة المحددة من الإنتاج، أو ما يعادلها من الحد الأدنى للريع بدلاً عنها. طلب من لونغريك أن يفكر مليّاً في الأمر بصورة متأنية، وأن يقدم له مقترحاته المعينة خطيّاً بحلول الساعة الحادية عشرة من ذلك الصباح عندما يجتمعون للمرة الثانية».

استطردت: «انتهزتُ الفرصة لإخبار عبدالله السليمان عن مضمون حديثي مع لونغريك.

أولاً: أخبرني بأنهم لا يحتاجون إلى مزيد من النفط حيث إن لديهم أكثر من المتوقع بصورة لا يعرفون ماذا يفعلون به. في الوقت نفسه كانوا فعلاً مُهتمين بإبعاد كل المنافسين. وبما أن ذلك كان موقفهم، كنت أنا الذي اقترحتُ بأنه من مصلحة الحكومة أن تُصرَ على الدفعة المالية المبدئية لمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني.

ثانياً: المطالبة بالشروع في عمليات الحفر خلال عامين.

ثالثاً: الإصرار على حد أدنى فعْليّ للإنتاج، أو ما يعادل ذلك من دفعات الريع.

لقد وافقني الرأي وعبَّر عن نيّته للعمل وفقاً لهذه الخطوط، بالرغم من أنه لا يزال عند رأيه بأنه من الأفضل أن يصل إلى اتفاق معكم حول النقطة الوحيدة المعلقة (أي معدل الاستثمار والإنتاج)... إن لونغريك - بالطبع - رجلٌ واسع الاطلاع بصورة ممتازة، إنه يعمل في مفاوضاته مباشرة، بدون مُترجم... إلخ. وأتصور أنه لن ينفض يده دون نضال، ولكن لابد له بالتأكيد أن يعدل جميع الأفكار التي يعمل في ضوئها في الوقت الحاضر إذا ما أراد أي تقدم إلى الأمام...».

في اليوم التالي كتبت مرة أخرى إلى هاملتون: "لقد اتصلتُ هاتفيّاً بعبدالله السليمان هذا الصباح، وحددت موعداً لمقابلته عند الساعة الثامنة والنصف. عندما وصلت أنت في حوالي الساعة التاسعة صباحاً كنت ما زلت معه؛ وأثناء مقابلتكم بقيتُ بالمنزل، أدرسُ بناءً على طلبه (في حضور سكرتير!) وثيقة عربية مكونة من ورقتين فولسكاب موقعة من لونغريك. (وبعد مقدمة تمهيدية طويلة

مُكرراً فيها الكثير مما أخبر به الوزير مسبقاً مثلما أبلغتك به قبل ذلك) حدد ستة شروط، والتي أقوم بتكرار فحواها كاملة من الذاكرة:

(أ) مدة التصريح ١٨ شهراً من الأول للشهر الذي يلي شهر التوقيع الفعلي.

(ب) أن تقوم الحكومة بمنح التسهيلات كافة لغرض التنقيب في جميع الأجزاء التي يحتاجون إليها في البلاد على نفقة الشركة.

(ج) أن لا يسمح لأي طرف آخر بالدخول أو فحص الإقليم، وأن لا تُجرى أية مفاوضات لامتياز مع أي طرف آخر أثناء فترة التصريح.

(د) أن تقدم الشركة تقريراً شاملاً من حين لآخر، وفي جميع الأحوال أن لا يتعدى أكثر من ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التصريح حول نتائج الفحص، التي يلزم أن تعامل بسرية تامة من قبل الحكومة.

(هـ) أن تدفع الشركة مبلغ ٢٠٠ (مئتان) جنيه إنجليزي من الذهب شهرياً للحكومة أثناء فترة سريان التصريح كمقابل للاعتبارات الموضحة.

(و) أن تكون للشركة الحرية في أي وقت أثناء فترة التصريح، ولمدة ثلاثة أشهر بعد ذلك أن تتقدم بطلب لحق امتياز، والذي ستناقشه الأطراف المعنية بهدف الوصول إلى اتفاقية مُرضية للطرفين. وإذا لم يتم تقديم مثل ذلك الطلب، أو لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال تلك الفترة، تكون الحكومة حرة في التفاوض مع أطراف أخرى... لا يمكن توقع تحقيق أي امتياز في هذه الظروف وفقاً لمثل تلك الشروط».

استمرت رسالتي بالقول: «فيما يتعلق بالقرض، فإن الوزير قد قدم لي تأكيداً جازماً بأنهم سوف يقبلون مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ولن يوجدوا

صعوبات حول كيفية الدفع. لقد قال لي ـ على أي حال ـ بأنه لا يمكن شخصياً أن يقترح الرقم؛ واقترحت بأنه عندما تتفقون على جميع النقاط الأخرى، يمكنه أن يجد أنه من الأفضل أن يستغلني كوسيط لأقترح مبلغاً تقبله الحكومة دون جدل لاحق إذا ما قمتم بوضعه فى المسوّدة النهائية لمقترحاتكم. وأضاف أنه، بينما اتفقتم معه بترك المبلغ الفعلي مفتوحاً فإنكم بذلك تكونون قد شملتم مبلغ الـ١٠٠,٠٠٠ دولار؛ وكنتيجة لذلك عاد إلى مطلبه الأصلي وهو مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني! وفيما يتعلق برقم الريع، فإنه يُريدُ رقماً محدداً، وليس مقياساً انزلاقيّاً، لكامل فترة الامتياز (٦٠ عاماً) وأنه سيوافق على ٤ شلنات للطن إذا كان ذلك هو السعر الأساسي المعمول به في العراق. وإلى جانب هذا، ونقطة أو نقطتين ثانويتين، والتي تمكنتُ من إعطائه تأكيدات تتعلق بصياغتك لها، يبدو أنه يصر على ضرورة عدم اعتبار ٣٠٠٠ طن يومياً الحد الأقصى لهدف الإنتاج[١٠]. إنه يريدُ أن يَطْمئنَّ بأن هدفكم هو استغلال كامل قدرة الحقل، رهناً بالطبع لطلبات السوق. لقد كان مُصراً على أي حال على الحد الأدنى للريع مَبْنياً على إنتاج ٣٠٠٠ طن يومياً؛ ولم أجد إجابة محددةً منه على اقتراحي بأنه يجب أن لا تتم ممارسة الضغط عليك بصورة مُفرطة حول نقطة سوف ينظر إليها أي مشروع تجاري على أساس تجاري محض. وأخيراً، بينما كان حازماً في قراره استبعاد القطاع المحايد من هذه المفاوضات فإنني فهمت بأنه لن تكون هناك أية صعوبة في ضمّ الدهناء، وحتى سلسلة طُويق، إلى حدود الامتياز إذا كانت هناك رغبة في ذلك. ربما تكون هناك مصاعب سياسية فيما يتعلق بالقطاع المحايد وسوف أقوم بمزيد من التحري حول ذلك الموضوع... إن المجال يبدو خالياً من العقبات بالنسبة لكم الآن ولا أعتقد أنه

(١٠) تجد ر الإشارة إلى أن الإنتاج اليومي في سنة ١٩٥٨م كان بمعدل مليون برميل (١٣٠,٠٠٠ طن). (المؤلف).

في هذه المرحلة كان سيعرضُ عليّ مقترحات لونغريك، إذا كانت لديه أية فكرة لاستخدامها كقاعدة للمساومة». في ذلك اليوم نفسه قدم هاملتون مُسودة مقترحاته.

في يوم ١٧ تمكنت من الإبلاغ عن عمل تقرير عن التقدم. في هذه الأثناء تم إرسال عُروض المتنافسين لونغريك وهاملتون إلى الرياض، ومعها ملاحظات المجلس التنفيذي الذي ترأسه الأمير فيصل بن عبدالعزيز، وتوصيات عبدالله السليمان الخاصة. كتبتُ موضحاً: «إن الأخيرة (أي توصيات عبدالله سليمان) كانت ضمن الخطوط الآتية تقريباً: - من الواضح أن لونغريك لا يرغب في أكثر من إذن للتنقيب، وأنه غير راغب في عرض دفعة مالية إجمالية، ولا ضمان معدل للإنتاج، إن عرضه إذاً وبكل وضوح غير مَرْغُوب فيه من وجهة نظر الحكومة؛ لذلك فإن الإجابة عنه يجب أن تكون بالمطالبة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني كثمن للامتياز بالإضافة إلى دفعة مالية سنوية إلى حين وصول مرحلة الإنتاج، ومن ثمَّ ٤ شلنات ذهبية كريع للطن على أساس حد أدنى مُتفق عليه من الإنتاج مشروطاً بريع مبنيّاً على ذلك. إنه لمن المرجح جداً الافتراض بأن الملك سوف يوافق على تلك التوصيات كما هي دون تغيير»، واستطردت ذاكراً: «أما فيما يتعلق بكم، فإنه قد أوصى (وقد أخبرني بذلك)، وفي هذه الظروف يجب أن تعدوا أنفسكم المُرشح المُفَضَّل، وأن الحكومة يجب أن تلتقيَ معكم حول مختلف النقاط التي تجدون صُعوبة في قبولها من مَطالب الحكومة الأصلية. وفيما يتعلق بالقرض فإنه قد أوصى بقبول مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني. وفيما يختص بالدفعات السنوية المقترحة فإن المجلس التنفيذي قد اقترح بأن يكون مبلغاً ثابتاً مقداره ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، بينما نصح هو الملك بأنهم يجب أن لا يطالبوا بأكثر من ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني.

أشـــرتُ في الحـــال بأن المطلب الأصلي، الذي كنتُ قـــد أبرقتُ به إلى شركتكم بتفويض منهم، كان مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إسترلينى فقط. فقال إنك كنتَ قد أثرْتَ هذه النقطة بعينها، وأنه ذكر لك بأنه لم يكن مُدركاً لتلك الحقيقة. واستطرد ليقول: (مثلما ذكر بأنه قد قال لك) إن هذه النقطة ليست بالنقطة التي تشكلُ عقبةً خطيرة، حيث إن المطالبة الأصلية كانت ٥٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى قرض مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه، بينما أرقامه الحالية هي ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ذهباً للدفعات السنوية و٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ذهباً للقرض. وهكذا، من الواضح، أن هذه النقطة... قد تُركت معلقة لمناقشات لاحقة، عندما يتم تلقي أوامر الملك بموافقته المفترضة على الأمور المتفق عليها. لم يذكر شيئاً عمَّا أوصى به فيما يتعلق بمعدل إنتاج مضمون، ورأيتُ أنه ليس من الحكمة في شيء إثارة هذه النقطة نظراً إلى موقف لومباردي حول هذه المسألة».

انتهزت فرصة هذا الحديث، فتابعت، لأخبره عن خلاصة حديث طويل وشيق كان لي مع لونغريك الليلة الماضية عندما تناول الطعام معنا كما تعلم. وربما إنك شخصيّاً قد تكون مهتمّاً بسماع ما حدث. فبينما كان الآخرون يلعبون "البريدج" أعطيته كل الوقت للتحدث إذا أراد. وكان من الواضح أنه يريد ذلك. لم نستمر فى الحديث بعيداً حتى قال لي إنه يتوقُ إلى العودة إلى عمله في حيفا في أقرب وقت ممكن. إنه كان إذاً يبحث عن شخص ليحل محله فى المفاوضات، وتساءل عما إذا كنت سأقبلُ المُهمة. رأيتُ أنه من الأفضل ألا أذكر شيئاً عن علاقتي معك، ولكنني أخبرته بأن الوقت يبدو متأخراً لطرح مثل ذلك الاقتراح. ثم شَرحتُ عندئذٍ أن الملك كان قد طلب مني أن أعمل لصالح

الحكومة بمجرد وصولك لافتتاح المفاوضات، مضيفاً بأن هدفي الأساسي فى كل الأحوال يجب أن يكون دائماً ضمان صفقة جيدة للحكومة . . . حاول أن يقنعني بأنه في الواقع يمكنني أن أخدم الحكومة بصورة أفضل بالعمل نيابة عن شركة نفط العراق، فانتهزت هذه الفرصة للقول إن وجهة نظرهم حسبما استطعت جمعه من معلومات، بعيدة جداً عن تلك التي للحكومة لكي تجعل من الممكن بالنسبة لي العمل نيابة عنهم.

هَدّأتُ من الموقف بعض الشيء ذاكراً أنه في كل الأحوال سيبقى لبعض الوقت، وأن الضرورة لاتخاذ قرار من جانبي سوف تتأخر إلى حين يجد الفرصة للحكم حول مدى اقتراب جماعته من وجهة نظر الحكومة، التي فهمت أنها مطلب غير قابل للتنازل لمبلغ مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ذهباً. أجاب بأنهم في هذه الحالة سوف ينسحبون بكل بساطة، و أنه لن يضيع أي وقت لإيجاد شخص آخر. تركتُ الأمر عند ذلك الحد، وأعتقد أنه قد أدرك بأنني غير راغب قطعاً بإلزام نفسي بتولي أمورهم. خلال هذه المحادثة أخبرني قدْراً كبيراً عن موقف جماعته، الذي كنت بالطبع قد عرفت معظمه مسبقاً من عبدالله السليمان. وافقته الرأي بأن طلبه الترخيص للتنقيب فقط، وفق شروط متواضعة ـ كان طلباً معقولاً للغاية، وبأنه في الظروف العادية كان سيُعد أفضل شيء تقبل به الحكومة من أجل مصلحتها الخاصة. لكنني أوضحتُ بأنه والأمور هكذا فإن الحكومة بينما تَحرصُ كل الحرص على العمل على تنمية موارد البلاد، فقد اضطُرت لاستغلال احتمالاتها في ذلك الاتجاه كأداة للتغلب على مصاعبها الحَالية؛ ولهذا السبب تتمَسكُ بمطالبها كاملة، وإذا ما كانت غير مقبولة فإن من المحتمل أن لا يكون هناك أيُّ امتياز. قال: إنه

يُدرك الوضع تماماً، ولكنه لا يرى أنهم أو أنتم تقبلون بمثل هذه الشروط. لقد تخيل حقّاً أن الحكومة سوف تعقب في القريب العاجل للعودة ووفقاً لشروطهم الخاصة للقيام باستكشاف البلاد!».

استطردت ذاكراً: «لقد قال إن مطلب معدل إنتاج مُحدد، أو دفعة مالية بديلاً عن ذلك كان أكثر مطالب الحكومة استحالة...» وكان سؤاله: وبماذا ستراهن؟، «خلال سنوات قليلة لن تكون (شركة نفط العراق) مالكة لامتياز البحرين بين أيديها؟ ومهما يكن (فشركة نفط العراق) لا تقبل بمثل ذلك الشَرْط، بالرغم من أنها ربما تكون مستعدة للتفكير في مبلغ مقطوع، لنقل ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني، مقابل امتياز الأحساء، بدون مثل تلك الشَّروط. و قال الكثير في ذلك الاتجاه، التي كما يبدو توضح أن ليس لديه أي قدر من الإدراك الحقيقي لوجهة نظر الحكومة التي جاء ليتفاوض معها. كما لم يبدو أنه يدرك على الإطلاق (أو على الأقل لم يُظهر أية دلالة على ذلك) بأنه حتى لو أن العروض متساوية فإن الحكومة ربما تُفضل أن تتعامل معكم! إن هناك إعراضاً سياسيّاً مؤكداً على شركة نفط العراق، ولكن يبدو أنه لم يستوعب ذلك... وأضاف بأنهم يرون في كركوك كل النفط الذي يرغبون فيه، أو القادرين على تسويقه، لدهور تأتي. قمت بالطبع بنقل كل هذه النقاط إلى عبدالله السليمان مع التركيز على البنود الضرورية، ولا أعتقد أن هناك سبباً للخشية من منافستهم، اللهم إلا إذا قرروا تغيير وجهة نظرهم تغييراً كاملاً، وجاءوا بعطاء كبير لإبعادكم».

في ١٨ مارس كان هاملتون لا يزال آملاً فى أن يزور السيد لومباردي جدة خلال أسبوع أو نحوه؛ وكان الأخير قد تم إعلامه من سان فرانسيسكو بأن الشركة لا تجد صعوبة فى تدبير دفعة مالية نقداً للقسط الأول من القَرض، رغم أنها ربما

تطلبُ خيار دفع للقسط الثاني إما نقداً أو عيناً (جازولين) وفقاً لخيارها. إن هذا كان يعزى لحقيقة أن مصفاة البحرين سوف تكون قد بدأت العمل عندئذ، مما يُمكن الشركة أن تُمد العربية السعودية بالوقود مقابل أسعار معقولة. إن الشركة كانت تفكرُ أيضاً في نقطة مهمة أخرى، أعني مُعدل الاستثمار على أساس حد أدنى لريع سنوي بغض النظر عن الكمية المنتجة، على أساس من الفهم بأن الدفعة المالية الزائدة سوف يتم استعادتها في السنوات الجيدة اللاحقة. «إنها بالضبط الشيء الذي كانت تطالب به الحكومة»، علق هاملتون «وما كنا نُعارضه بانتظام في محادثاتنا مع عبدالله السليمان. . . أعتقد أنه ربما كان من المساعد لنا في مفاوضاتنا اللاحقة، رغم أنني أخشى أن الحكومة سوف يكون في ذهنها أن الدفعة السنوية المنتظمة ستعادل ريع ٣٠٠٠ طن يومياً كحد أدنى، وأعلم علم اليقين أن الشركة لا تنظر في أي من مثل ذلك المقدار. إنه سوف يكون رُبع أو خُمس ذلك الرقم، ولكنه رغم ذلك يعد مقداراً فعلياً تعتمد عليه الحكومة بشكل منتظم، الذي سوف يكون كبيراً بدرجة كافية لإغراء الشركة بالاستمرار في التنقيب التجاري دون تأخير، لكي توظف المال الكافي في الاستثمار».

فيما يتصل بمشاريع الحكومة الأخرى المبنية على تقديم قروض أولية أنهى هاملتون رسالته طالباً مني تزويده بتفاصيل الشروط التي رتبت على أساسه لكي ينقلها لعلم الشركة. أضاف قائلاً: " أضاف إنك قد سمعت بعض الشائعات الدائرة هنا حول البنك. إن المرء ليعتقد بأن الحكومة البريطانية تقف خلف مشروع إنشاء سلسلة من البنوك في الدول العربية لأسباب سياسية. إيضاً يُشاع بأنك أنت المستشار الخاص للبنك الذي سينشأ هنا. قلت: إنني آسف بأن لا وقت لديّ لأطلق شائعة جيدة بنفسي، وأرسلها لك! " .

أضفت قائلاً: «عند إرسالي للأرقام الضرورية والمعلومات الأخرى للبنك، كما تعلم مسبقاً، فإنه يلزم أن يكون له نوع من حق الحجز على جميع الامتيازات في البلاد؛ ولكن هذا لن يؤثر في أي امتياز يتم منحه قبل ظهور البنك إلى حيز الوجود. وكما أعرف فإن شروط الامتياز لا يتم نشرها إلا بعد أن يبدأ البنك العمل في تجهيز قرض بمبلغ (٢٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً). إن الشائعة بأن الحكومة البريطانية تقف وراء البنك هي ـ بالطبع ـ ليست صحيحة، ولكن البنك لديه بشكل مؤكد دعم بنكي بريطاني. لقد قلتُ لك مسبقاً (والآن يبدو أنها مسألة لعلم العموم) بأنه قد تمت دعوتي لكي أكون المستشار العام للبنك. كنت قد وضعت لذلك شروطاً مُحددة، كان أحدها هو أن البنك يجب أن يشتري شركتي (الشرقية المحدودة) التي ستكون بناءً عليه شركة حكومية بشكل أو آخر... على أية حال فأنا لست متأكداً على الإطلاق بأن هذا الشرط سوف يكون مقبولاً، وفي تلك الحالة فإن الاقتراح يكون قد ذهب أدراج الرياح فيما يتعلق بي شخصياً»(١١).

أعود الآن إلى النقطة التي غادر عندها هاملتون فجأة ليقابل لومباردي في القاهرة التي بدت وكأنها قد ذهبت بكل عملنا الماضي هباءً. وفي رسالة لتوتشل في١ أبريل أبديتُ الملاحظات التالية: «إنني لم أخف رأيي بأن مغادرة هاملتون جدة كانت خطأ فادحاً فيما يختص بمفاوضاتنا. إنه بالتأكيد كان قد جعلني أفهم بأن شركته قد وافقت مبدئياً على قرض بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه، رغم أنه كان هناك بعض الشك حول كمية النفط السنوية التي يمكنهم الموافقة على إنتاجها. إن الأخبار (من القاهرة) التي تبلغني بها الآن... تعد تطوراً جدياً. أيًا كانت التفاصيل الأخرى، فإنني أعد مبدأ قرض بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه بمثابة شرط لابد

(١١) نظراً لعدم تأسيس البنك، فإن هذا الاقتراح لم يتم بشأنه شيء. (المؤلف).

منه للنجاح ؛ وأنا متأكد أيضاً أن نوعاً من ضمان الإنتاج يجب أن يُقدم. و إذا ما حدث، و برزت تعقيدات أو أي تفاهم مع (شركة نفط العراق) أو مع جماعة هولمز، يشجع (شركة ستاندرد أويل كومباني) ليكونوا قاسين في شروطهم فإن الموقف سيتغير برمته. إن ذلك بالطبع، هو من شأن الشركة، التي يجب أن تراعي مصالحها ؛ ولكن رأيي يظل ثابتاً غير متغير بأن امتياز الأحساء سوف يمكن الحصول عليه فقط وفقاً لبعض الشروط الأساسية التالية:

(أ) قرض بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مستحق للدفع جزئيّاً الآن، وتسوية الباقي فيما بعد.

(ب)دفع مبلغ سنوي قدره ٥٠٠٠ جنيه مقابل الإيجار، والحماية... إلخ.

(ج) ضمان معقول بالاستثمار الجاد...

إنني آمل إذا كانت هناك أية فكرة أخرى في رأس هاملتون أو لومباردي، أن يحضر كلاهما إلى جدة لدراسة البعد المحلي للموضوع قبل أن يتخذا قراراً بصورة نهائية. إنني آمل كذلك أن لا تكون ثمة مفاوضات قد جرت مع (شركة نفط العراق) لإفساد المشروع». إن مثل ذلك التطور سيكون بمثابة صدمة كبيرة للحكومة هنا، التي لا تمنح بالتأكيد أي امتياز وربما تضطرُّ إلى اللجوء إلى مشروع البنك».

لقد تطرقتُ بصورة كافية للأمور التي تمت مناقشتها في رسالتي المطوّلة للسيد لوميس، بتاريخ ١ أبريل، مثلما فعلتُ مع واقعة هولمز بعد وصول الميجور في رفقة هاملتون، يوم ١٠ أبريل. أعقبت ذلك فترة طويلة ترتب عليها تخصيص كامل يوم ١٧ أبريل لمناقشات موضوع مشروع النفط مع الملك،

وعبدالله السليمان، وآخرين. لكن في يوم ٢٠ أبريل عُدتُ إلى جدة لمناقشة الأمور مع هاملتون، حيث أعددتُ مُسودَة برقية إلى سان فرانسيسكو ليطلع عليها؛ فكتبتُ قائلاً: «إنني أعد الموقف الحالي يُبَرِّرُ التعبير عن رأيي الشخصي لأن المسائل انحصرت في نقطتين، التي يبدو من المؤسف أن نسمح بقطع المفاوضات بسببها:

أولاً: إن الملك في مقابلة خاصة أبدى رغبته بمنح الامتياز لمجموعتكم تفضيلاً على أي منافس آخر، ولكن بسبب مصالح الدولة عليه أن يُصِرَّ على شرط يتطلب من شركتكم أن تعمل على إنتاج النفط إن وجد إلى أقصى حد تستطيعونه، رهناً بظروف السوق في كل الأوقات. إن هذا الشرط يبدو معقولاً جداً، رغم أنني أقدرُ موقفكم بالتأني تجنباً لأية ثغرات لنزاع محتمل في المستقبل. إن عدم مقدرتكم لضمان حد أدنى من الريع أكثر من ٢٥,٠٠٠ جنيه، أو ربما ٥٠,٠٠٠ جنيه، لهو شيء معقول أيضاً، ولكنه يترك انطباعاً بأنكم ربما تقصرون استغلالكم للنفط إلى شيء مقارب لتلك الأرقام. يبدو من الأفضل لمصلحَة العلاقات الحميمة بينكم وبين الحكومة، أن تلغوا موضوع الحد الأدنى للريع كما ترغب الحكومة وإذا كانت نيتكم صادقة لتطوير النفط بفعالية، كما تطلب الحكومة، وهو طلب معقول، فإن المخاطر الفعلية لنزاع مستقبلي تبدو معدومة، وربما تُقبَل بالصيغة المقترحة.

إن من غير المتوقع عقلاً أن تمنحكم الحكومة الحق القانوني للحد من الإنتاج، على سبيل المثال بالاتفاق مع الشركات المنافسة، رغم أنها مستعدة بصورة تامة لقبول مثل ذلك الحَد لأسباب فنية أو لاعتبارات السوق؛ لذلك آمل جدياً أن لا تلحوا برفض المادة المقترحة، حيث إن ذلك سوف يوجد انطباعاً هنا بأنكم تعملون تحت نوع ما من التفاهم مع (شركة نفط العراق).

النقطة الثانية تتعلق بالدفعة المالية الأولية، لقد وافقتم من حيث المبدأ على مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، رغم أنكم تصرّون على الدفع على قسطين تفصل بينهما مدة ١٨ شهراً. ونظراً للاحتمال الكبير بأن يكون القسط الثاني مستحقّاً الدفع فعليّاً بسبب استمراركم التنقيب بعد الـ١٨ شهراً، يبدو من المؤسف أن تعطلوا المفاوضات بسبب هذه المسألة وحدها. ولتحقيق مطلبكم جزئيّاً، فإنني أقترح بأن يكون القسط الأول مبلغ ٣٥,٠٠٠ جنيه إسترليني، مع باقي مقداره ١٥,٠٠٠ جنيه إسترليني يتم دفعه في نهاية الـ ١٨ شهراً، حيث إن الحكومة تعد أن مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني عرضاً ضئيلاً جداً مقارنة بالطلب الأصلي وهو ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني. إنني شخصيّاً أعتقد بأن الحكومة ربما تقبل هذه التسوية المقترحة، رغم أنني غير متأكد من ذلك. أدرك تماماً بأنكم يجب أن تنظروا للأمر على أساس مصالحكم الخاصة، لكنني أخشى أن انقطاع المحادثات أمر محتمل إذا رفضتمُ بشكل مُطْلَق المادة المُقترحة التي تضمن الاستثمار إلى أقصى ما في قدرتكم. إنني أطلبُ من هاملتون أن يرفع هذه الآراء إليكم، لأنني مقتنعٌ بأننا قد وصلنا إلى طريق مسدود في المفاوضات، رغم الاتفاق على النقاط الأخرى».

في غضون ذلك كان من المؤكد أن هاملتون قد تلقى تعليمات جديدة، التي أعدَّ على أساسها مذكرة (الشروط المقترحة من أجل الامتياز)؛ والتي قام بمناقشتها بالكامل معي في صباح يوم ٢١ أبريل قبل إرسالها إلى وزير المالية مع رسالة توضيحية وفقاً للشروط التالية:

«أود أن أكرر بأنني شخصيّاً أعد هذا العرض وهو الأخير لشركتي عرضاً سخيّاً؛ وفي رأيي الأمين، متقدم عن أي من العروض السابقة. لقد دفعتُ بشركتي إلى أقصى حد في محاولتي المخُلصة لأوفق بين وجهتي نظر

مختلفتين؛ وإنني أشعر بأن المُقترح المرفق بطيّه لا يفرضُ مجموعة من الالتزامات الكبيرة للغاية على شركتي فحسب (وهي مجموعة من الالتزامات التي لا تستطيع تحملها سوى شركات قليلة في العالم)، بل إنها تحمي أيضاً مصالح الحكومة على نحو واف. إن الشركة لايُمكن أن تجني أموالاً من هذا المشروع دون بذلها لأقصى جُهد لتطوير أي نفط يوجد في الأسواق؛ ومع ذلك فإن الخطة ـ بدلاً من تقديم معايير غامضة أو غير مؤكدة لا تقود إلا للنزاعات ـ تضعُ التزامات مُحددة يستطيع أي إنسان أن يتفهمها. وإذا ما ثارت أية أسئلة في ذهنكم ـ على أي حال ـ بعد دراسة العرض فإنني سوف أكون سعيداً لمناقشته معكم أكثر، ومع الشيخ فؤاد حمزة(*) كذلك إذا ما أراد ذلك. إن هذا بالطبع ينطبقُ أيضًا على الشيخ يوسُف ياسين(**) والشيخ عبدالله الفضل(***). تجدرُ الملاحظة بأن المذكور أخيراً كان رئيس مجلس الشورى ونائب رئيس المجلس التنفيذي، بينما كان يوسُف ياسين سكرتيراً سياسيّاً للملك، وفؤاد حمزة وكيلاً لوزارة الخارجية، وهو مقيم معظم الوقت في جدة ليكون على اتصال بالممثلين الدبلوماسيين للأقطار المختلفة.

كانت الشروط المقترحة كما يلي، موجزة لأقصى حد ممكن:

١ – دفعة أولية خلال ثلاثين يوماً من توقيع العقد: ٠٠٠ , ٣٥ (خمسة وثلاثون

(*) فؤاد حمزة: وكيل الخارجية في عهد الملك عبدالعزيز، فوزير دولة، فمستشار، فوزير مفوض، توفي في بيروت عام ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م، انظر: خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، ج٣/ ١٠١٢، ط دار العلم للملايين.

(**) يوسف ياسين: وزير دولة وسكرتير الملك عبدالعزيز الخاص، توفي في الدمام عام ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م. انظر: الزركلي، المرجع السابق، ص١٠١٢.

(***) عبدالله بن محمد الفضل: من مستشاري الملك عبدالعزيز بعد دخول الحجاز، ثم كان معاوناً لسمو النائب العام، فنائباً عاماً لرئيس مجلس الشورى، توفي بالقاهرة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م، انظر: الزركلي، المرجع، ص١٠١٢.

ألف) جنيه إنجليزي ذهباً، منها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إيجاراً مقدماً عن السنة الأولى، ومبلغ الـ ٣٠,٠٠٠ جنيه قرضاً مستردّاً من الريع، وإلا تسدده الحكومة.

٢ – عند نهاية السنة الأولى يتم دفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إسترليني كإيجار عن السنة الثانية.

٣ – عند نهاية ١٨ شهراً يتم تقديم قرض آخر بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ذهباً، ليجعل جملة المبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه، يكون منها مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه قابل للاسترداد من الريع، وإلا مثلما ذكر أعلاه.

٤ – عند بداية السنة الثالثة، وعن كل سنة بعد ذلك يتم دفع إيجار بمقدار ٥,٠٠٠ جنيه مقدماً، إلى حين تاريخ اكتشاف النفط بشكل تجاري.

٥ – أن يُغطي الامتياز شرق المملكة العربية السعودية (شاملاً للجُزر والمياه الإقليمية) من الساحل إلى الداخل حتى الطرف الغربي للدهناء مع الحق لإجراء الفحص الجيولوجي لمنطقة الترسبات غرباً حتى نقطة اتصال الأراضي الراسبة بالطبقات النارية إذا لم توفق الشركة في أعمال التنقيب أو الاستثمار في المنطقة الامتياز يكونُ لها الحق لتنقيب واستغلال المنطقة غربي الدهناء إلى نقطة اتصال الأراضي الراسبة بالطبقات النارية.

٦ – يمنح الامتياز الشركة أيضاً حقّاً تفضيليّاً في حقوق الحكومة السعودية في المنطقة المحايدة. . . طبيعة وشكل هذا الحق التفضيلي سوف يوضح في اتفاقية خاصة يتم التوقيع عليها في الوقت نفسه متزامناً مع توقيع الامتياز: تنصُّ تلك الاتفاقية قانوناً بأن للشركة الحقوق كافة وفقاً لذات الشروط والأحوال مثل تلك المُسلم بها للكويت حول مصالحها في القطاع المحايد. وإلا فإن الحكومة السعودية سوف تحاول التَّوصُّل إلى اتفاق مع الكويت حول

الأمر؛ وعند الوصول إلى مثل ذلك الاتفاق فإن الشركة يجوز لها أن تشتري تلك الحقوق، إذا رغبت في ذلك.

٧ - أن يبدأ العمل الميداني الفعلي بنهاية سبتمبر ١٩٣٣م، وأن يتم تنفيذ العمل الجيولوجي دون انقطاع خلال فصل الشتاء.

٨ - أن تبدأ عمليات الحفر في أقرب وقت بمجرد العثور على تكوينات مُناسبة، ولكن في كل الأحوال ألا تتعدى ثلاث سنوات بعد نهاية سبتمبر عام ١٩٣٣م على أن تستمر دون انقطاع إلى أن يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية... وإذا لم تُعلن الشركة في وقت عاجل مثل ذلك الاكتشاف، فيجب عليها أن تفعل ذلك عندما تكون قد حفرت بئراً أو آباراً قادرة على أن تنتج ٢٠٠٠ طِن يومياً.

٩ - أن يستمر الحفر بعد ذلك إلى أن يتم تغطية منطقة الامتياز بكاملها.

١٠ - خلال ٦٠ يوماً من اكتشاف النفط بصورة تجارية، تكون الشركة مستعدةً لتدفع مقدماً للحكومة مبلغاً قدرُه ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً، مع مبلغ لاحق مقداره ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً بعد مُضي سنة: كلا المبلغين قابلين للاسترداد من الريع.

١١ - أن يكون الريع بمقدار ٤ شلنات ذهب عن الطن من النفط المُنتجَ.

١٢ - تُعفى الشركة من الالتزامات التعاقدية في حالة الأسباب القاهرة.

١٣ - البنود والشروط المتبقية والمتعلقة بالأمور المتفرقة تظل كما هي وفق المناقشات التي تمت بشأنها وما اتفق عليه الطرفان.

كانت الوثيقة، بالرغم من أنها مليئة بالتفاصيل التي تبدو من المحتمل مثيرة للنقاش، كانت بالتأكيد تقدماً في الاتجاه الصحيح، وواعدةً باحتمالات كبيرة للتقدم. إن فترة التعقيدات ـ حسب الشواهد ـ قد وصلت إلى النهاية. لقد تم الاحتفاظ بروح معادلتي للسعر، إن لم يكُن في شكلها الفعلي؛ ولابد من الاعتراف بأن الإغراءات المالية المُقترحة ذهبت إلى أبعد من أي شيء كنت قد توقعته أو اقترحته. إن العامل الأساس في كل المشروع كان الجانب المالي المؤجل.

د - التقدُّم والنجاح:

ذهبتُ إلى مكة في اليوم التالي (٢٢ أبريل ١٩٣٣م) وكتبتُ إلى هاملتون عن انطباعاتي الأولى عن ردّ الفعل المحلي لعرضه الجديد، فقلت له في رسالتي «سطرٌ واحد لكي أجعلك تفهم بأنني قد قابلتُ الملك، وناقشتُ الأمور معه وبالمثل مع يوسُف ياسين. أخبرني الملك بأنه أصدر أوامره إلى عبدالله السليمان وفؤاد حمزة لكي يقابلوك بغرض توضيح بعض الأمور المعينة، التي كانت مبهمة بالنسبة إليهم (ربما بسبب الترجمة الخاطئة، كما قال). لذلك أتخيلُ أنك قد تقابلت معهم، وآمل أن تكون قد مرّت المقابلة بنجاح. سألني الملك عن رأيي حول الأمور، وأوضحت بأنه حسب علمي، فإن عرضكم الحالي هو النهائي، وأنك لست مُخولاً بالذهاب إلى ما هو أكثر منه، أشار يوسف إلى أنك غفلت عن إدراج المادة المتفق عليها حول ٢٠,٠٠٠ صفيحة من البنزين، . . . إلخ. ولم أستطع إلا أن أقول إن ذلك من المحتمل أن يكون مجرد سهو. أعتقد بشكل عام بأنهم كانوا مُحبطين نوعاً ما من شروطك النهائية، ولكنهم سوف يقبلون بها إذا لم يقدم جماعة العراق شيئاً أفضل».

استطردت في رسالتي قائلاً: «إن أسبابي الخاصة للكتابة إليك هي لإخبارك بأنه قد تمت مُفاتحة لونغريك اليوم، بدعوة ليتقدم بأفضل الشروط التي هو مستعد لتقديمها. لقد تم الاستفسار، وهو شيءٌ غريب نوعاً ما، عن أوراق اعتماده للتفاوض لصالح (شركة نفط العراق)، وقد تم إعلامه أيضاً بأنه يجب عليه الرد بحلول يوم ٢ مايو. أوضحتُ بإسهاب بأن (شركة نفط العراق) لا تتعهد بأي شيء مثل برنامجكم للحفر المستمر. أجاب بأنه لا يُمكن أن يمنَحَ امتيازاً بغرض التنقيب فقط، وأنه سوف يُصرُّ على شروط العمل المشار إليها في عرضكم الأخير، وبالمثل على دفعة فعليّة أكبر من الدفعة الأولية، التي أفترض بأنه يعني بها الآن مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ جنيه، التي رفضت أن تقدمها. إنني أعتقد أنه من الأفضل لك أيضاً أن تَعْلَمَ بهذه الحقائق دون تأخير فى حالة ما إذا رغبت فى إبلاغ سان فرانسيسكو بها. لكنك سوف تكون حكماً أفضلُ مني في معرفة إمكان ما إذا كان لونغريك الآن يستطيع أن يتغلب عليك بعطاء أفضل. إذا لم يتمكن من القيام بذلك بصورة جيدة ومعقولة، فإنني أعتقد بأن الاحتمالات هي أنك سوف تحصلُ على الامتياز».

رَد هاملتون في اليوم التالي بأنه لم يَعُد لديه أي اتصال بأحد من الحكومة، بالرغم من أنه كان قد عَلِمَ بأن عبدالله السليمان كان قد عاد إلى جدة الليلة السابقة. فضلاً عن ذلك، فقد كان لديه شيء من الأخبار غير السارة ليفصح عنها، إذ كتب لي قائلاً: «إنني لا أدري أي أثر - إن كان هنالك أثر - سينجم عن الحركة الجديدة في الولايات المتحدة. بعد أن تم إعلان حظر على تصدير الذهب في حوالي ٥ مارس، ثم تعديل ذلك القيد فى وقت لاحق. إنني أعلم بأن حظراً آخر على تصدير الذهب قد صدر للتو. من التقارير البرقية المختصرة التي حصلتُ عليها (من الباخرة إس. إس. طائف بالأمس) فإن الاستنتاج

يبدو بأن الولايات المتحدة الآن قد تخلت عن معيار الذهب، رغم أنه لابد من مرور عدة أيام قبل أن تُعرف حقيقة الموقف. في الوقت نفسه فإنني لست قلقاً لأن سان فرانسيسكو تعلمُ بأننا قد تقدمنا بعرضنا، وإنها لم تغيّر تعليماتها لي». رسالة أخرى منه وصلتني في التاريخ نفسه بعد قليل من تسلمي لهذه الرسالة المحبطة، التي أوحت بأنه ربما تكون هناك ضرورة لإعادة صياغة الشروط المتعلقة بدفعات المال والخاصة بالعرض الأخير. هذه الرسالة الثانية لم تشر على أية حال إلى موقف الذهب، ولكنها كانت تحوي سرداً عن اجتماع مُطوّل مع عبدالله السليمان، وفؤاد حمزة و يوسُف ياسين و نجيب صالحة فيما بعد الظهيرة. كتب قائلاً: «لقد حاز إعجابي بشكل خاص ما بدا لي كتغيير في موقف يوسف ياسين: حتى الآن كان يبدو لي عدائيّاً بعض الشيء؛ ولكنه اليوم أثار اعتراضات قليلة، وكان بلا ريب، حسب اعتقادي، أكثر وُدّاً».

استمر قائلاً: لقد تمت قراءة عرضنا، وقد أثيرت بعض النقاط المعينة حوله. لم تكن أحدها ذات أهمية ما عدا الدفعة المالية الأولية. لقد أوضحوا بأنها صغيرة للغاية؛ فالملك يصر على دفع مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه بالكامل وفي الحال. أجبتُ بأن الشركة قد وصلت إلى حدها، وأنه من غير المجدي من جانبي إعادة بحث الأمر مرة ثانية. ما أثار دهشتي حقّاً حتى كدت أسقطُ من على مقعدي، كان نقطة جديدة عن القرض وكانت جديدة عليّ بكل المقاييس... إنهم يريدون أن يعرفوا ماذا نعني بأن القرض قابل للاسترداد من عائد الريع، وإلاّ تسدده الحكومة... قالوا: إن مقترحاتهم كانت دائماً تحدد أن السبيل الوحيد لسداد المال هو الريع... وبعد نقاش طويل ذكرعبدالله السليمان بأنه سوف يَعرضُ الأمر على الملك في ضوء المناقشات، ليتخذ قراره. وأضاف بأنه متأكد أن الملك بأي حال من الأحوال لن يقبل بأقل من ٥٠,٠٠٠ جنيه كدفعة أولية.

واعترف أنهم كانوا يبدون صادقين فى إدراكهم لمسألة استرداد المال؛ ولكن من ناحية أخرى، لقد ناقشنا الأمر مراراً مُطلقين عليه اسم قرض. . . إنني أجد من الصعوبة بمكان أن أصدق أنهم تجاهلوا أهمية ذلك حتى الآن. . . بالمثل أشرتُ إلى أن حجم المبلغ كبير في الوقت الراهن، حيث إن قيمة النقود تساوي ضعف قيمتها على الأقل مما كانت عليه قبل بضع سنوات، وما يتوقع أن تكون عليه قيمتها بعد بضع سنوات لاحقة؛ وإنه بعد بضع سنوات من الآن ربما تختفي المصاعب التي تواجه الحكومة اليوم حول السداد، وبأننا في جميع الأحوال نأمل في استعادته من النفط، وإلا لما كنا هنا نفاوض».

لابد لي أن أعترف بأنه بقراءتي لهذا الجزء من الرسالة، لم أكن مقتنعاً بأي حال من الأحوال بمصداقية حُجة هاملتون المتعلقة باحتمال هبوط قيمة الذهب في المستقبل؛ ولكن من الناحية الأخرى لم أعتقد بأن مطالبة الحكومة بالحصانة من سداد القرض إلا من عائد الريع كان صادقاً أيضاً. لم أدهش على أي حال من سخرية الحكومة من فكرة ضم منطقة غرب الدهناء إلى الصفقة بالمجان: إن هذا كان بنداً جديداً لم تسبق مناقشته من قبل ولم يكن متفقاً عليه؛ وإن الحكومة لها كل الحق في تأكيد أن الشركة لا يمكنها توقع أكثر من رفض للمرة الأولى لضم المنطقة لمضاهاته مع عطاءات أخرى تم تقديمها.

مُجمل القول: إن هاملتون لم يبد محبطاً من نتيجة اللقاء. كتب قائلاً: «بصرف النظر عمَّا تم الإدلاء به من بيانات قبل نهاية اللقاء إلا أنه لا أمل في قبول الملك لعرضنا الحالي، فلدي شعور بأن الأمر سيبقى لينظر إليه بشكل جاد. ليس لدي أي شك أنه سيتم التوجه إلى منافسينا لتقديم عرض أفضل، وفي الوقت نفسه إما سيرفض عرضنا، وإلا أن الحكومة ستتريث انتظاراً لنتيجة المباحثات اللاحقة مع (شركة نفط العراق). . . لقد قلت بأنه حسب رأيي فإن

الحكومة سترتكب خطأ لتقبل مبلغاً كبيراً من المال، لنفترض ١٠٠,٠٠٠ جنيه أو حتى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لامتياز لا يضمن تطوير المنطقة بحثاً عن النفط. . . إن فؤاد حمزة بدا متفهماً وموافقاً على هذا وعندما شرح باللغة العربية للآخرين بدا عليهم بأنهم أيضاً يوافقون. وفي النهاية بدت المفاوضات أنها قد أصبحت في حالة تعليق مؤقت.

أجد من الصعوبة بمكان تصديق أن المسؤولين الحاضرين قد تأثروا حقّاً برأي هاملتون عن أضرار دفعة أولية كبيرة، بالرغم من أنهم ربما عبَّروا عن موافقتهم وألسنتهم بين فكيهم، أو أن هاملتون نفسه عدّ حُجته مقنعة». إن الحكومة ليس أمامها إلا أن تنتظر هذا الدخل المفاجئ، وتنتظر الموت الطبيعي للامتياز، ومن ثمَّ تنادي به وسط العديدين من الطامعين، الذين كانوا يظهرون بصفة منتظمة على عتبة الجزيرة العربية لمدة ربع قرن من الزمان. مهما يكن من أمر، لابُد أن ردي على هاملتون كان مُشجعاً إذ كتبتُ له: «إنني أتصورُ أن يوسُف ياسين لديه أوامر خاصة من الملك بأن لا يعمل على إثارة خوفك لتبتعد! إن منظوري العام الآن هو أنه ما لم يتفوق عليك لونغريك بعرض أكبر خاص بالقرض الأولي فإنك سوف تحصُل على الامتياز وفقاً للشروط التي تعرضها الآن. إن النَغمَة العامة للحديث في الدوائر العليا تشير إلى أن الأمر قد أُقر بصورة فعلية. إن هذا مُطمئن إلى حد ما، وإنني فقط آمل بأن لا تقوم (شركة نفط العراق) باتخاذ قرار اللحظات الأخيرة لتغيرَ موقفها. لم أعد إلى جدة حتى يوم ٢٩ أبريل؛ ولابد أنه كان في هذا اليوم أو اليوم الذي تلاه أن قام لونغريك بزيارتي. كما ذكرنا في السابق فإن الحكومة كانت قد منحته حتى يوم ٢ مايو ليقدم عَرضه النهائي في المنافسة على الامتياز؛ وقد فتح الحديث بصراحة تامة بطلب لمعلومات تتعلق بحجم عطاء هاملتون حتى الآن. أخشى أنني لا أستطيع أن

أخبرك بذلك»، أجبت عليه قائلاً «لا أدعي بأنني لا أعلم، ولكن علمي من قبيل السر، ولكنني أستطيع أن أدلي بجزء من معلومة مثيرة للاهتمام. إذا كنتَ مستعداً لتقديم قرض مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه الذي تطلبه الحكومة أصلاً، فإنك ستكون في المقدمة!» صاح غير مُصدق: مئة ألف جنيه!. «لا أحَدَ حتى سيُفكرُ في ذلك. هل تعلم ما أنا مخول بعَرضه»؟ أجبته (كلا) «كل ما أعلمه هو أنك عَرَضْتَ دفعة من ٢٠٠ جنيه إسترليني شهرياً لرخصة للتنقيب فقط؛ ولكنني لا أعلم بما أنت مُخول بعرضه للامتياز». قال: «حسناً إن الحد الأقصى الذي أستطيع عرضه هو مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه ذهب». قلتُ له: «إذن من الأجدر أن تحزم حقائبك، إن الأمريكيين أبعد وأعلى بكثير من ذلك». كان ذلك بمثابة كل ما جرى بيننا حول موضوع الامتياز؛ وأعتقدُ بأنه أبرق إلى جماعته في موطنه يحثهم على زيادة المبلغ المخوّل له أن يتقدم به. وأعتقد أيضاً أنه قد تلقى تفويضاً ليرتفع بالمبلغ إلى ١٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً. وهكذا اختفى عن المسرح، تاركاً الأمريكيين وحدهم في القائمة ليخوضوا المعركة مع أبطال الجزيرة العربية.

ربما أنه من العدل للونغريك أن أنقل روايته المختصرة للغاية والمتحفظة بحذافيرها[١٢] للمداولات المتعلقة بهذا الصراع من أجل امتياز الأحساء إذ يقول: «بما أن صلاحية ترخيص هولمز لمنطقة الأحساء أصبح ملغيّاً بحلول ١٩٢٨م فإن المفاوضات ـ من أي طرف كان ـ للحقوق في الإقليم يجب إعادة بدئها. إن التفاوض هناك إلى حَدِّ التنقيب المجاني كانت ترمي إليه (شركة إستاندرد اوف كاليفورنيا) في عام ١٩٣٠م، ولكنها رُفضت: إلا أن اكتشاف

(12) Steven Hemsley Longrigg .pp.106-108.

بئر في البحرين، من ناحية ثانية، إضافة إلى الاعتقادات العامة السائدة آنذاك، جعلت من المؤكد أن الأراضي الداخلية الملاصقة ستكون مجالاً للطلب في وقت قصير. في تلك الأثناء زار الحجاز مهندس التعدين الأمريكي، كارل توتشل، باسم المليونير، صاحب الأعمال الخيرية و محب العرب، سي. آر. كرين. بالرغم من أن بحثه عن مصادر المياه الارتوازية كان غير ناجح، إلا أنه أثار اهتمام ابن سعود فى احتمالات وجود المعادن وسمح له بالتجوال عبر المملكة العربية السعودية بحثاً عن دلائل تشير إلى وجود البترول ؛ وفي اللحظة التي أظهرت بئر البحرين بأنها منتجة، كان توتشل قد عاد إلى أمريكا مرة أخرى بتوجيهات من الملك لإيجاد شركة مناسبة لتكتشف لبلاده عن الموارد النفطية».

استطرد قائلاً: «كانت الظروف السياسية في المملكة العربية السعودية في تلك الفترة مستقرة، وكانت سُلطة الملك مطلقة. لكن المنطقة كانت في أدنى درجة من الانحطاط اقتصادياً. غير معتمدة على نفسها في الغذاء، دون ثروة معدنية، أو صناعة أو أية موارد أخرى، وكان السكان في المملكة العربية السعودية قد عاشوا لمدة طويلة من الزمن عند مستوى الكفاف ؛ وكان الحج إلى مكة المكرمة، المصدر الوحيد لدعم خزينة الدولة قد انخفض كثيراً في عام ١٩٣٠م، وكان الملك في حالة يائسة للحفاظ على مستوى الأمن والاستقرار على قيد الوجود. لم يكن توتشل موفقاً في اتصالاته الأولية. إذ رفضت (شركة تكساس) مقترحاته ؛ و(شركة جَلْف كوربوريشن) كانت في ذلك الوقت مرتبطة بالتزامات الخط الأحمر، ولم يقم المسهمون الأمريكيون في (شركة نفط العراق) بفعل شيء أكثر من تمرير عُرُوضه إلى الشركة في لندن. لكن أصحاب (شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا)، الذين شجعتهم التطورات في

البحرين، كانوا راغبين في خوض مخاطر لاحقة وصمموا على طلب حق امتياز شامل لإقليم الأراضي الرئيسة. وصل مُفاوضهم لويد هاملتون يرافقه السيد توتشل إلى جدة لهذا الغرض في مارس (الحقيقة في فبراير ١٩٣٣م). قررت (شركة نفط العراق) هذه المرة أن تصارع من أجل الأمر. وصل مندوبهم (لونغريك نفسه) إلى جدة ليَجد أن المفاوضات جارية بين هاملتون والوزراء السعوديين، وطُلب منه أن يتقدم بعروضه الخاصة. وقابل الملك كلا المفاوضين، وكلاهما تقدم بعُروضه، وتم التأكيد لكل منهما بأن شركته وجنسيتها ستكون، إذا سارت الأمور بشكل متساوٍ، ستكون الأكثر قبولاً لدى الملك السعودي. لكن مديري شركة نفط العراق كانوا بطيئين وحَذرين في عُروضهم، وكان مفاوضهم مكبل اليدين لا يستطيع فعل شيء، وتم التوصُّل إلى اتفاق دون أية مصاعب بين هاملتون والشيخ عبدالله السليمان في ٢٩ مايو ١٩٣٣م![*] على حق امتياز لمدة ستين سنة لمنطقة الأحساء».

لقد كانت نهاية محزنة لمجهودات لونغريك المخلصة، التي قابلها بمهارة وتماسُك. لقد كان من الواضح أن شركته لم تكن صادقة فى رغبتها بالامتياز، وربما عَوّلت بثقة كبيرة على صداقة ابن سعود المعروفة لبريطانيا لتأمين الجائزة عبر الدعم النشط للمندوبين البريطانيين الرسميين. إنه بالتأكيد لم يكن خطأ لونغريك بأن واحداً من أكثر امتيازات النفط قيمة في العالم قد ذهب إلى آخرين مقابل ما نعرف الآن أنه صفقة رابحة. لقد ذكرت سابقاً[١٣] كيف أن لونغريك

(١٣) انظر ص ٤٦ من الجزء الأول في الأصل الإنجليزي، وص٨٥ في الترجمة هنا.

نفسه، نيابة عن الشركة، قد دفع مبلغ ٣٢,٠٠٠ جنيه إنجليزي من الذهب لحق الامتياز فى الإقليم الغربي للمملكة العربية السعودية، الذي لم تكن له أية نتائج، وتم هجره في وقت قصير. ومن غير الضروري هنا ذكر المبالغ الضخمة التي دفعتها بعد ذلك الشركات التي حصلت على حقوق منطقة الكويت المحايدة، ومناطقها الإقليمية البحرية(١٤).

لكن، عند نقل أقوال لونغريك عن نجاح هاملتون، أكون قد تجاوزتُ تسلسُل روايتي الخاصة، التي أعود الآن إليها عند النقطة حينما لاحت سحابة جديدة في الأفق، لقد ذكرت مسبقاً ابتعاد الولايات المتحدة عن معيار الذهب ؛ وحدث مثل هذا في هذا الوقت بالذات، لن يمر دون أن يترك أثراً من القلق على مديري سان فرانسيسكو، وعلى هاملتون، الذي كان قد التزم مسبقاً بدفعات كبيرة من الذهب خاصة بالامتياز، الذي أصبح الآن من نصيبه فعليّاً وفي انتظار التوقيع عليه. لقد ذُكر هذا الأمر المتعلق بالذهب، للوزراء المعنيين في اجتماع هاملتون معهم في يوم ٢٣ أبريل؛ وبينما وعدهم بمدهم بأية معلومات تردُ في هذا الشأن في حينها، فقد عَبّرَ عن الرأي بأنها «ورغم أنه سيكون لها أثر مُزعج بلا شك، مؤقتاً على الأقل، على سوق المال العالمية. فإنني لا أعتقد بأنها سوف تؤثر في مفاوضاتنا». ثم قام بعد ذلك بالكتابة إلى عبدالله السليمان في يوم ٢٥ أبريل بالفقرات التالية: «لم أتلقَ معلومات

(١٤) حسب ما يقول لونغريك(Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954). pp.214-5.). فإن حقوق الامتياز في المنطقة المحايدة التي حصلت عليها شركة (أمين اويل وباسفيك وسترن) من الكويت والمملكة العربية السعودية على التوالي تطلبت دفع مبلغ مالي مقدماً قدره ١٧ مليون دولار، بالإضافة إلى مبلغ سنوي قدره ١,٦٢٥,٠٠٠ دولار، هذا بدون قول أي شيء عن الشروط القاسية الأخرى. (المؤلف).

حقيقية مؤكدة، سوى حقيقة أن أمريكا قد وضعت حظراً على تصدير الذهب للمرة الثانية، التي تم تفسيرها من بعض الجهات بأنها تعني تخلي البلاد عن معيار الذهب. مهما يكن الحال فإن التحرك هذا قد أربك الوضع المالي، ونتيجة لذلك فإن قيمة الدولار في الأسواق المالية العالمية قد انخفضت، مؤقتاً على الأقل. إن قيمة الدولار ـ بالطبع ـ لها أهمية خاصة عند شركتي، لأنها يجب أن تقدر قيمة الدولار بالنسبة للذهب عند حسابها للدفعات المقترحة التي ناقشناها. ما لم يحدث شيء، غير متوقع، أكثر مما توقعته الآن، مثل الإطالة غير المبررة لحظر الحكومة الأمريكية تصدير الذهب، أو إعادة استقرار الدولار بمستوى متدنٍّ لتثبيت قيمة المبالغ التي تحت النقاش، فإنني لا أرى سبباً لتغيير أسس مفاوضاتنا الحالية حول الدفعات المالية. إنني شخصياً لا أشعرُ بخطورة أتجاه الأحداث الحالية، وفي كل الأحوال فإن الأيام القليلة القادمة يجب أن تُزيلَ مُعظم الغُموض الماثل الآن وسوف تعطي صورة صحيحة للموقف الحقيقي. في الوقت نفسه سوف تُحيطني شركتي علماً بما يحدُثُ.

في رسالة، كتبها لي في اليوم نفسه؛ عَلّقَ هاملتون قائلاً: «إن السحابة الوحيدة في الأفق، التي هي عنصرٌ جديد في الوضع هو الموقف المالي في الولايات المتحدة. إن السيد جيكوب من البنك الهولندي هنا، قال بالأمس إنه كان قد تلقى معلومة من مكتبهم في أمستردام تؤكد أن الولايات المتحدة قد تخلت عن معيار الذهب. لا أعلم ما إذا كان ذلك استنتاجاً صحيحاً من الحقائق المتوافرة. مهما يكن من أمر، فإنه (جيكوب) لكي يَحْمي نفسه إلى أن ينقشع الموقف، يطلبُ ٥,٨٠ دولار عن الجنيه الذهبي، حسبما أتذكرُ فإن ما يُسمى بالقيمة الأساسية هي حوالي ٤,٨٧ دولار. إن (سان فرانسيسكو) ـ بالطبع ـ لابد لها أن تحمي نفسها ضد التطورات الخارجة عن سيطرتها.

في برقية تم استلامها هذا الصباح ذكرت (سان فرانسيسكو) أنها تبحث عن طرق للدفع، وفي الوقت نفسه فإن أي عرض رسمي يقدم للحكومة هنا يجب أن يكون مشروطاً بموافقة حكومة الولايات المتحدة على السماح بالدفع ذهباً. بالإضافة إلى ذلك، فقد اقترحت سان فرانسيسكو بأن العرض الحالي يجب أن يقوم على أساس سعر ٥ دولارات لكل جنيه ذهبي. إنني أفهم أن الغرض الحقيقي من ذلك هو حماية الشركة في الوقت الحاضر ضد هبوط كبير للدولار عندما يحين موعد دفع القرض، مع ذلك فأنا لا أعد أنه من المستحسن اتباع الفكرة القانونية لتثبيت حدٍّ لقيمة الدولار؛ وبدلاً عن ذلك فقد قمتُ بكتابة رسالة إلى عبدالله السليمان في إطار خطوط عامة نسخة مرفقة من تلك الرسالة. لقد بدا لي إن أي تصرف حاسم للتعامل مع الوضع ربما يسببُ خوفاً غير ضروري للحكومة؛ وفى رأيي إن المفاوضات لن تتأثر بالأحداث الراهنة. إن الهدف الأساسي من الاتصال هو لكي أحْمي نفسي، وبالمثل الشركة، ضد أي اتهام بسوء النية في حالة حدوث ما لا تحَمد عُقباه، و أن تُضطر الشركة بسبب أحداث غير متوقعة وخارجة عن سيطرتها، إلى أن تخفض الدفعات المقترحة، أو أن تسحبَ عرضها الحالي. إنني لا أتوقع أن يحدث هذا ولا الشركة كذلك. إن لدينا بضعة أيام قلائل لنرى ما سيحدثُ بالفعل. كما إنني أفترض أن هذا سوف يُلائم خطط الحكومة، التي من المحتمل أنها ترغبُ ببعض الوقت لتنتظر عرضاً أفضل من منافسينا».

إن بين الكأس والشفة مَزالق كثيرة، وإن الموقف يبدو شيئاً صعباً للغاية، خاصة بالنسبة للحكومة التي كانت قد تلكأت على أمل الحصول على عطاءات أعلى، بينما كان بإمكانهم أن يوقعوا على العقد ويختمونه قبل هذه المفاجأة. ففي رسالتي يوم ٢٤ أبريل كنتُ اقترحتُ على هاملتون بأنه لكي

يتفادى التأخير، بعد المُهلة التي مُنحت للونغريك «فإنه يجب عليه إعداد مُسودة لحق الامتياز دون تأخير، تشتمل على جميع المسائل التي تم الاتفاق عليها مسبقاً، وعرضكم الأخير بالنسبة للبنود التي ما زالت مُعلقة. إنني أعرف أنك قائم على هذا الأمر. عندما تكون جاهزةٌ ومترجمة، فإنها سوف تكون جاهزة للتوقيع الفوري، حينما تقرر الحكومة مقابلتكم حول مسألة الدفعة الأولية، إذا ما تم ذلك». كانت الوثيقة جاهزة الإرسال، عندما اتصل نجيب صالحة هاتفيّاً مع هاملتون في يوم ٣ مايو، وهو اليوم التالي لانتهاء الفترة التي مُنحت للونغريك ليتقدمَ بعرضه (والذي يُفترض بأنه قد قام بها)، اتصل نجيب صالحه، ليستفسر عما إذا كان هاملتون قد انتهى من إعداد المُسودة. وفي رسالة تفسيرية، مُوجهة إلى عبدالله السليمان ذَكَر هاملتون: «إن شركتي لا تزال تتحرى عن المصاعب في تقديم دفعات فورية بالذهب، سببتها التطورات الجديدة وغير المتوقعة، ليس في أمريكا فحسب، بل وفي سوق المال العالمي. إننى لم أتلقَ إذناً من شركتي بعد للمُضي قدماً حولَ هذه النقطة المعينة، ولكنني أتوقع ذلك في المستقبل القريب، من المحتمل قبل أن يكون عقد الامتياز جاهزاً للتوقيع، وإن الصعوبات الراهنة ستكون قد زالت. وفي الوقت نفسه فإنني مستعدٌ لمناقشة شكل الامتياز عندما تقرر أنت وزملاؤك ذلك».

عندما أرسل لي هاملتون صور المستندات (مُسودَة الامتياز ومُسودَة رسالة خاصة تتعلق بالمنطقة المحايدة وأمور مشابهة) لدراستها، علق قائلاً: «إنني أفترضُ أن بضعة أيام ستُشغل في ترجمة المقترحات ودراستها، وإنني إثق بأنه لن يمضي وقت طويل قبل أن أحصُل على التصريح الرسمي من جماعتي حول الدفعات المالية».

لقد انتهى الصراع، مُخلفاً وراءه إحساساً من الهبوط المُفاجئ، يتفاقم منه شعورٌ بعدم الاطمئنان العام. إن الدولار العظيم الحكم في عالم المال بلا منازع، كان مريضاً! فبينما كان الأطباء يتحسسون نبض المريض المتداعي، وأصدروا نشراتهم غير السارة عنه، كان العالم ينظُرُ عاجزاً وقلقاً، ولم يكن القلقُ أكثر حدة في أي مكان آخر مثلما كان في جدة خلال تلك الأيام. لكن الرياح المعاكسة قد هَبّت ببعض المنافع في اتجاهنا. إن الحكومة قد أدركت بأنه ما من ميزة أو نفع يُجنى من التسويف والتأجيل، بينما هاملتون هو الذي كان مُضطراً لإطالة المناقشة والمفاوضة كسباً للوقت وانتظاراً للتطورات في الدنيا الجديدة. لكن الركود كان لحسن الطالع قصيراً، وتم استثمار الوقت بصورة مفيدة بواسطة كلا الطرفين في وضع اللمسات الأخيرة للوحة هاملتون. في يوم ٨ مايو كانت المُسودة الأخيرة المتفق عليها للامتياز جاهزة ليُعبر الملك عن قراره فيها؛ وفي تلك الليلة حضرت الاجتماع للمجلس الخاص الذي انعقد ليسمعَ ويُقرر تفاصيل الوثيقة. لقد كانت خطبة طويلة وشاقه تلك التي قرأها عبدالله السليمان مادة تلو مادة، تتم مقاطعته بين الفينة والأخرى بتعليق عابر أو سؤال من الأفواه الملكية، والرد الملائم عليها من التابعين المُخلصين. وعندما طالت المداولات سرح الملك وغفا لفترات متقطعة حتى لم يعد يَحْتَملَ. ثم تم تأجيل الاجتماع حتى الغد، حيث تجمعنا ثانية في قصر المعابدة(*) لنستمع إلى بقية النص. واستمر عبدالله يتحدث برتابة مملة، مادة بعد أخرى مثلما فعل في اليوم السابق، عندما انتهت القراءة. قال الملك: «لابُد أنني قد غفوتُ حسناً، ما هو رأيكم جميعاً في الأمر؟» بالطبع كان الملك ملمّاً مسبقاً بالنقاط المهمة كافة

(*) قصر المعابدة: قصر معروف بمكة المكرمة كانت تجتمع فيه الحكومة.

للاتفاقية، خاصة تفاصيل الدفعات التي ستترتب على الاتفاقية؛ وكان كل واحد يعلم بأن الامتياز قد حاز على مباركته. لذلك عبر الجميع عن رضائهم بالترتيبات التي تم التوصُّل إليها.

سألني مُحَدقاً نحوي بنظرة ثاقبة. وما هو رأيُك يا (فيلبي)؟. عبرتُ عن اغتباطى بالنهاية الناجحة للمفاوضات، التي بدت أنها سوف تعُمُّ برفاهية كبيرة لشعبه في المستقبل. قال الملك ملتفتاً نحو عبدالله السليمان: «حسناً جداً! توكل على الله و وقِع». لقد سبق السيفُ العذل.

قمتُ بإخبار هاملتون هاتفياً، وقد تم إخباره بصورة أكثر رسمية في حينه بواسطة نجيب صالحة في اليوم نفسه (١٠ مايو). كان لدي عمل آخر أقوم به في مكة بما في ذلك تأمين حق امتياز لشركتي الخاصة، يعطينا حق الاحتكار الفعلي لتوريد السيارات، للحكومة وشركة نقل الحجاج، وفقاً لشروط اعتماد مناسبة. تم توقيع هذه الاتفاقية في ١١ مايو ١٩٣٣م، وفي الليلة التالية (الجمعة) تم تخصيص مجلس الملك الخاص لجلسة نقاش طويل ومثير للاهتمام عن النساء وأساليبهن: لم يغفُ الملك في هذه المناسبة، وقد كان هو حياة وروح الحفل، وبالمناسبة كان المجلس قد نظرَ وأجاز في الليلة السابقة مُسودة مرسوم يُعين الأمير سعود ولياً للعهد؛ وتم الإعلان الرسمي عن ذلك فى المسجد الحرام بمكة المكرمة فى يوم ١٥ مايو وسط ابتهاج شعبي كبير. بعد مضي يومين ترأس الأمير فيصل وفداً من الأمراء والأعيان متوجهاً إلى الرياض لإطلاع أخيه على رغبة الشعب في أن يكون ملكهم القادم. وبالمناسبة، فقد تم في سبتمبر عام ١٩٣٢م توحيد المملكة المزدوجة للحجاز ونجد وملحقاتها تحت اسم المملكة العربية السعودية. لقد افتتحت سنة الخير بتطورات محملة بالوعود العظيمة

للبلاد والتي ستشهد السنوات القادمة تحقيقها بصورة تفوق كل أحلام أولئك النفر من الناس الذين أسعدهم الحظ ليشهدوا بأعينهم هذه الأحداث.

بانتهائي من عملي في الوقت الحاضر، كان هدفي الرئيس أن أعود إلى موطني لفصل الصيف، وأن أزور مصر في طريقي لعمل الترتيبات النهائية مع شركة فورد لتنفيذ شروط امتياز شركتي. رتبتُ الأمور مع زوجتي على أن نركب السفينة الهولندية (بولان روباخ) يوم ١٨ مايو، مع الوزير الهولندي (أيه. أدريانس) واثنين من موظفي البنك الهولنديين. كان مقرراً أن أغادر السفينة في السويس وتواصل بقية المجموعة إلى هولندا وإنجلترا. في مساء يوم مغادرتنا زرت السير أندرو ريان، الوزير المفوض البريطاني، لكي أودعه. تحدثنا عن كل شيء تحت الشمس العربية، ولكن فقط عندما وقفت لأستأذن للانصراف قلتُ له: «أعتقد أنك قد سمعت بأن الأمريكيين قد حصلوا على الامتياز». لقد صُعقَ من الدهشة واسود وجهه بالغضب وخيبة الأمل. لقد كان واثقاً بأن تأثيره من وراء الكواليس، الذي لا يعيقه شيء سوف يقلبُ الموازين لصالح المنافس البريطاني. ولكن ذلك لم يتحقق: فهو حتى لم يكن مقدراً المسألة الأساسية التى كانت قيد الرهان، وهي حجم القرض الأولي، الذي كانت حكومة ابن سعود في حاجة عاجلة له. كان وداعنا الأخير متوتراً نوعاً ما، رغم أننا كنا نحافظ دائماً على علاقات ودية بغض النظر عن الفجوة الواسعة بين آرائنا السياسية و آرائنا وطموحاتنا الأخرى.

لقد كان حقّاً آخر (تُرجُمان) نشأ في مدرسة الهيمنة الغربية التقليدية في العالم الشرقي، بينما كنتُ بالتأكيد أحد المناصرين الأوائل للانعتاق الشرقي من كل أنواع السيطرة الأجنبية. وفي تلك الأيام، منذ خمس وعشرين سنة مضت

حيث أكتب الآن، كان كلانا على اتصال مع رجل كانت سياسته قائمة على مرتكزين: الحفاظ على علاقة صداقة مع بريطانيا في الأحوال المعتدلة أو السيئة والدفاع الصَّلب العنيد عن استقلال مُلكه الخاص. كان ذلك الرجل هو ابن سعود. ربما اعتقد ريان، ومن الواضح أنه فعل، إن حبه لبريطانيا سوف يجعله غافلاً عن سحر الآخرين، ولكنه لم يُدرك تماماً أن الحب الحقيقي يجب أن يكون تبادليّاً. وبالرغم من ذلك، فخلال كل حياته العملية عانى ابن سعود بشكل أو بآخر صدود البريطانيين الذين سعى لصداقتهم بشكل مُستمر. لقد أظهرت بريطانيا على الدوام محاباتها لقضية الأشراف بالنسبة للملك حسين في الحجاز، وبالنسبة للدولتين الشريفيتين التي أنشأتهما على طول الحدود الشمالية لمملكة ابن سعود، كما أنها كانت تنحاز إلى جميع الإمارات الصغيرة لساحل الخليج في بعض النزاعات التي كانت تنشب من حين لآخر مع ابن سعود. علاوة على ذلك فقد دخلت الحكومة البريطانية في معاهدة مع الحكومة العثمانية، بعد إنهاء ابن سعود للاحتلال العثماني للأحساء في عام ١٩١٣م، وذلك للحد من نطاق سلطة الأخير في المناطق الجنوبية للجزيرة العربية؛ ولقد دخلت في صراع طويل في هذا الوقت بعينه (عام ١٩٢٢م وصاعداً) مع ابن سعود حول مسألة حدوده الجنوبية، مع شبح البُريمي يَلُوح عبر ضباب الخلافات ليظهر فيما بعد. ثم قامت بعد ذلك باحتلال إقليم العقبة – معان في عام ١٩٢٥م، لتمنع وقوعها في أيدي الوهابيين. في جميع الأحوال، كان للمملكة العربية السعودية، حقيقة أسباب أكثر للنزاع مع بريطانيا عن أي بلد آخر في العالم، ومع ذلك فقد صمدت صداقة ابن سعود تجاه بريطانيا في وجه كل هذه الاختبارات دون أن تهتز. ومع ذلك، أراد ريان أكثر من ذلك من الملك: أراد السيطرة على الموارد الاقتصادية لبلاده، و ابن سعود، على نحو

غريب، مثل طائر سحَرُه ثعبان، كان من المعلوم أنه راغبٌ في منح امتياز الأحساء هذا إلى شركة بريطانية، إذا تمكن فقط من الحصول على شيء ملموس في المُقابل. إن ذلك لم يتأتَ، وكان الأمريكان في الساحة مع هبات ذات قيمة تحتاج إليه البلاد لصيانة استقرارها. بعد أكثر من عشرين سنة لاحقاً، كان الأمير عبدالله شقيق الملك يروي في حضوري، القصة لمجموعة من الزوار السوريّين واللبنانيين، الذين كانوا قد تناولوا الطعام معه، حيث قال: «حتى في المراحل الأخيرة من النقاش حول الامتياز كان الملك حريصاً لمنحه إلى شركة بريطانية؛ ولكن معظمنا كان مع قبول أفضل الشروط التي يُمكن الحصول عليها. وفي النهاية كانت المصالح العامة لدولته هي التي أقنعت الملك ليغيّرَ رأيه ويمنح الامتياز للأمريكان».

لنعود ثانية إلى المجرى الرئيس للرواية: غادرت جدة يوم ١٨ مايو ١٩٣٣م، ولاحقاً في القاهرة، وجدت رسالة من هاملتون قد سبقتني إلى هناك، مؤرخة يوم مغادرتي. كانت محتوياتها مفرحةٌ للغاية، حيث كتب: «بعد مغادرتك هذا الصباح قمتُ بفك شفرة برقية طويلة من (سان فرانسيسكو). باختصار، منحتني الشركة الصلاحية التي طلبتها للدفع، ليس القرض الأولي بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه من الذهب فحسب، بل أيضاً مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه كإيجار عن السنة الأولى، ٣٥,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً ذلك مجمل المبلغ. فيما يتعلق بالدفعات الأخرى ـ على أي حال ـ فإنني مفوضٌ بالدفع على أساس خمسة دولارات لجنيه الذهب. إذا ما حدث وتمت إعادة تأسيس الدولار على الأساس السابق بالنسبة للذهب. فإن الحكومة سوف تجني فائدة والشركة سوف تخسر، مقارنة بالأساس التعاقدي الحالي لجنيه الذهب.

لقد أرسلتُ هذه المعلومات إلى عبدالله السليمان. وأخبرته أيضاً بأن الشركة راضيةٌ بعمل الاستقطاعات سداداً للقروض والمقُدم من ٥٠ في المئة فقط من الريع المستحق للحكومة.» أنهى رسالته بملاحظة شخصية «أعتقد بأنك تتفق مع فهمي بأن اتفاقيتنا بالنسبة إلى بدل أتعابك تنتهى بنهاية شهر يونيو. كذلك إذا نجحنا فى الحصول على الامتياز، فأعتقد بأن أتعابك المتبقية ستودع في حسابك في البنك»، بعد ذلك جاءت برقية من هاملتون مؤرخة في ٢٩ مايو ١٩٣٣م تقول: «تم التوقيع على الامتياز اليوم. توقع وصولي إلى مصر الأسبوع القادم» فأبرقت له مقدماً التهاني.

في شهر يوليو ١٩٣٣م تسلمت رسالة مورخة في يوم ١١ من الشهر، من السيد لومباردي تنص على الآتي: «في يوم ٥ يوليو أقر مجلس إدارتنا العقد الذي يُغطي شرق المملكة العربية السعودية، ولقد تم إعلامي بأن هذا العقد قد أقرته حكومة المملكة العربية السعودية وسيتم نشره خلال الأيام القليلة القادمة. إن هذا يوصلنا إلى النهاية الناجحة للمرحلة لأولى من مراحل مشروعنا في العربية السعودية؛ وإنني أنتهزُ هذه الفرصة للتعبيرعن شكر زملائي وشكري لك للمساعدة القيمة التي قدمتها لنا في المفاوضة على هذا العقد وإبرامه. إنني لآسف لعدم تمكُني من التعرف عليك عندما كنتُ في أوربا وآسيا الصغرى، ولكن ظروفاً اضطرارية أخرى حالت دون ذهابي إلى جدة. إننى آمل أن أجد هذا الشرف في وقت ما في المستقبل». لقد قدرتُ هذا النوع من المجاملة، في ضوء حقيقة أنه لابد أن علمَ بانتقاداتي لموقفه أثناء مرحلة مبكرة للمفاوضات. إن سفر هولمز من جدة ربما أسهم في إعادة تقييمه للموقف، وعلى الأقل حسب علمي، لم يكن هناك دليل لمعارضته للترتيبات التي اقترحتها، والتي شكلت الأساس للعرض النهائي للشركة. في هذا الصدد، كتب لي السيد لوميس في

٢٢ يونيو مستفسراً بأسئلة محددة عن حدود الامتياز، فأنهى رسالته بالجملة التالية: «إنني مَدين لك بشكل كبير للرسالة المهمة والمفيدة التي كتبتها لي في شهر أبريل». لقد كان لي شرف تناول طعام الغداء معه في ٢٨يوليو، عندما كان في لندن مرة أخرى.

وقع الملك المرسوم الملكي رقم (١١٣٥) (المانح لامتياز التنقيب عن البترول)، في السابع من يوليو وتم نشره فى ملحق لصحيفة مكة (الرسمية)، أم القرى، في اليوم العاشر، بينما ظهر نص الامتيازات (ببعض الأخطاء والإسقاطات) في الصحيفة نفسها بتاريخ الرابع عشر من يوليو. و كان نص المرسوم الملكي كالتالي:

نحن عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية بعد الاعتماد على الله تعالى وبعد الاطلاع على الاتفاقية الموقع عليها في جِدة في اليوم الرابع من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين للهجرة بين وزير ماليتنا و بين المستر إل . إن . هاملتون ممثل شركة زيت ستاندارد في ولاية كاليفورنيا الأمريكية. وبناءً على موافقة مجلس الوكلاء أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى: يرخص لشركة زيت ستاندارد في ولاية كاليفورنيا الأمريكية (ستندرد أويل كومباني أوف كاليفورنيا) باستثمار البترول ومستخرجاته في القسم الشرقي من مملكتنا العربية السعودية ضمن الحدود وبمقتضى الشروط والأحكام الواردة في الاتفاقية الموقع عليها بين وزير ماليتنا وبين مُمثل الشركة المذكورة في جدة في اليوم الرابع من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية.

المادة الثانية: نصادق على الاتفاقية المشار إليها أعلاه والملحقة بمرسومنا هذا، ونأمر بوضعها موضعِ التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشرها.

المادة الثالثة: نصادق أيضاً على الاتفاقية الخاصة والملحقة بالاتفاقية الأصلية، ونأمرُ بإنفاذها.

المادة الرابعة:- على وزير ماليتنا تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر في قصرنا بالرياض في هذا اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الأول عام ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية الموافق ٧ يوليو ١٩٣٣م.

عبدالعزيز

بأمر جلالة الملك

نائب جلالته – فيصل

بناءً على طلب هاملتون ـ الموجود الآن في لندن ـ الذي قمت له سابقاً بمراجعة الترجمة العربية للنص الإنجليزي الأصلي للاتفاقية الموقعة منه ومن وزير المالية، قمت الآن بعمل ترجمة للنص، كما نُشر في صحيفة أم القرى، بدلاً لترجمة ضعيفة للنص قام بها المدعو أحمد فخري، مترجم في الإدارة المالية، وتم إرسالها له مع نُسخ من النص العربي. وعند استلام هاملتون لها. كتب ما يأتي: «لقد دهشت لأتلقي رسالتك بالأمس مُرسلاً ترجمة جديدة كاملة للمنشور الرسمي لامتيازنا في المملكة العربية السعودية. حسبما أعرف، أنك من المفترض أن تكون في إجازة. ولكن بالنظر إلى الحجم الذي أرسلته، أخشى أن تكون قد عملت لعدة ساعات عليه. أكره أن أرتاب في كلمتك، ولكن هناك ثمة سؤال يجول في خاطري هو عما إذا كان السيد فيلبى مسروراً

للغاية لتمارين الطباعة التي يقوم بها هكذا. على أي حال لك جزيل الشكر على الترجمة، التي سوف أرسلها إلى سان فرانسيسكو».

إن علاقتي بالشركة الآن قد وصلت بالطبع إلى نهايتها، ولكن هاملتون كان قد اقترح لشركته بأنه بالنظر إلى إمكان بروز مصاعب في المراحل الأولى للمشروع، فإن خدماتي ستكون مفيدة لمندوبيها في المملكة العربية السعودية، وخاصة في الأمور المتعلقة بالاتصالات مع الحكومة السعودية. لقد أوصى إذاً بإعادة ارتباطي معهم على أساس من بدل أتعاب، وكانت نتيجة الأمر عرضاً من الشركة للخدمة المستمرة لصالحها، مع بدل أتعاب مقداره ١٠٠٠ جنيه إسترليني في السنة.

قبلتُ بدون تردد، واستطعتُ بذلك أن أراقب التطورات عن كثب، دون أن يكون لديّ أية واجبات مُضنية لأقوم بها، إلى أن انتهت هذه الترتيبات مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما تبع ذلك من تقليص لعمليات الشركة في العربية السعودية. في كتابتي لهاملتون عند استلامي لاقتراحه بهذا الشأن قلت: «أود أن أقدم خالص شكري لك ولأصدقائك في سان فرانسيسكو للترتيبات المقترحة في رسائلك. في قبولي له مع الامتنان للتقدير الذي كنت قد أظهرته لي دائماً، لا يسعني إلا أن آمل بأن يكون في استطاعتك إعطائي عملاً كافياً ليُمكنني من اعتبار نفسي ـ على الأقل ـ عضواً في فريقك وليس مجرد مُسافر على الدرجة الأولى!».

هذه هي النهاية لقصتي عملياً، حيث إنه ليس جزءاً من هدف هذا الكتاب أن أسرد القصة المدهشة لتطور مشروع الأحساء: الذي تم أولاً تحت إدارة

(شركة كاليفورنيا - أريبين إستاندرد اويل كومباني)، التي استلمت العمليات من (شركة إستاندارد أويل أوف كاليفورنيا)، ثم لاحقاً بأيدي (شركةأريبين - أميريكان أويل كمباني) (أرامكو) اختصاراً التي لا تزال قائمة على تشغيل المشروع(*). ففي يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٣٣م هبط كل من السيد آر. بي (بيرت) ميللر والسيد إس. بي (كروغ) هنري وهما من طلائع الجيولوجيين في كاليفورنيا، على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية. ومعهم كان السيد توتشل الذي قاد سيارته عبر المملكة من جدة وقابلهم في البحرين. بدأ العمل في الحال من جانب الجيولوجيّين، وفي يوم ٣٠ أبريل ١٩٣٥م بدأ الحفر لأول بئر في الظهران ضمن أراضي الدمام. وبعد مضي سنة وصل العمق إلى ٣٢٠٠ قدم، مع دلالة للغاز، وبئر ثانية وصلت إلى عمق ١٧٠٠ قدم. بحلول ١٧ فبراير ١٩٣٨م أظهر اختبار الإنتاج في بئر رقم (١) قدرة إنتاج لـ٨٢ برميلاً (١١ طن بالتقريب) من النفط يومياً، بينما وصلت البئر رقم ٧ إلى عمق ٤٥٨٤ قدماً مع تدفق قوي للغاز وظهور مقدار ضئيل من النفط فوق تسعين قدماً من الطين. ومع ذلك كان هذا بمثابة البشير لكل الذي لحق، ففي ١٢ مارس كان الحقل ينتج بمعدل ٥٨٣٢ برميلاً (حوالى ٩٠٠طن) في اليوم. إنه لمن المثير للاهتمام ملاحظة أن الناتج اليومي لحقل البحرين، الذي بدأ التشغيل في عام ١٩٣٢م، كان قد بلغ ٣٤٢٠ طنّاً في اليوم خلال الشهرين الأولين لعام ١٩٣٨م، عندما كانت المملكة العربية السعودية لا تزال غير معتبرة وسط الدول المنتجة للنفط في العالم. كانت البحرين قد صُنفت في المرتبة الرابعة عشرة وسط ٢٦ قطراً منتجة للنفط آنذاك، بمعدل إنتاج سنوي قدره مليون طن في

(*) صدر الأمر الملكي في ٨ نوفمبر ١٩٨٨م بإنشاء أرامكو السعودية لتولي أعمال شركة أرامكو بنهاية مدة الامتياز وفق العقد.

السنة (١٩٣٧م). لقد حافظت البئر رقم ٧ على وضعها الأصلي، وكانت فقط تحتاج إلى بئر منتجة أخرى للمقارنة لتحديد وضع هذا الحقل بالذات. وبحلول أوائل شهر يوليو وصلت بئر أخرى عميقة في منطقة الدمام مرحلة مُشجعة لآمال كبيرة، بينما ثالثة (ورابعة؟) كانت تحت إجراءات الحفر. وبحلول أكتوبر تحققت هذه الآمال؛ وتم نشر اكتشاف النفط بكميات تجارية بصورة رسمية. وفي ١٦ أكتوبر ١٩٣٨م، حضر كل من السيد دبليو. جيه. لينهان والسيد دبليو. اتش. هوغ من مكتب الشركة المؤسس في جدة إلى الرياض ليعلنا الخبر المهم جداً للملك شخصياً. وكان هناك ابتهاج عظيم في البلاد، وخاصة في الدوائر الحكومية لتوقع دفعة مبكرة لمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً مقدماً على حساب الريع، وفق ما هو منصوص عليه في الاتفاقية. في ذلك الحين كان النفط قد تم إرساله للبحرين للتصفية بمعدل ٧٠٠ طن يومياً؛ وقد تم تحديد اليوم الأول من مايو عام ١٩٣٩م لأول شحنة من النفطَ من رأس تنورة في ناقلة بترول أمريكية. لقد عُمل الكثير من أجل تلك المناسبة، وقد شرف الملك في حينه الاحتفال الذي شهده عدد ضخم من المرافقين من المسؤولين السعوديين والأعيان. ولم أكن ضمن الحضور حيث كنتُ في لندن (مُراقباً) لمداولات مؤتمر فلسطين بناءً على طلب الملك.

بدا أن المملكة العربية السعودية مقبلة على فترة طويلة من الازدهار التي لم يسبق لها مثيل، رغم أن الآمال أصيبت بآفة مؤقتة باندلاع الحرب العالمية الثانية. في ذلك الحين كان الإنتاج ينسابُ بمعدل ٢٠٠٠ طن يومياً، وعند ذلك الرقم تم تجميد الإنتاج «لفترة الحرب» عند ذلك المعدل نتيجة لحظر فرضه الحلفاء لمصالحهم العسكرية. ولكن في عام ١٩٤٤م ـ على أي حال ـ تم رفع الحظر؛

وسار الإنتاج الى الأمام في قفزات ووثبات: حتى، وصل اليوم (١٩٥٨م)، إلى إجمالي ضخم قدره مليون برميل في اليوم (حوالي ٣٠,٠٠٠ طن)، بينما جَنَتْ خزينة المملكة العربية السعودية حوالي ١٠٠ مليون جنيه إسترليني في السنة من عمليات أرامكو. مَنْ ياتُرى كان يتخيل فى أروع أحلامه بهكذا ذروة للدراما التي رُفع الستار عنها فقط قبل خمسة وعشرين عاماً مضت، عندما كان هاملتون ولونغريك والحكومة يُساومون ويُماحكون حول حفنة آلاف من الجنيهات الذهبية كسعر «لشيء لم يرونه».

تمكنتُ من القيام بزيارة للظهران وما جاورها خلال عشرة الأيام الأخيرة من شهر أغسطس عام ١٩٣٨م، عندما كانت البئر رقم ٧ تضخ بصورة تدعو للسرور، بالرغم من أن الشحنة الأولى إلى البحرين لم تكن قد تمت بعد. لقد تحققت فعلياً في ٥ سبتمبر، بينما البئر رقم ٢ لم تكن قد أنتجت بعد، رغم أن الحفر في الجوار كان قد وصل إلى عمق ٤٠٠٠ قدم. كان عليهم الحفر إلى عمق ٤٦٥٠ قدماً قبل أن يتم العثور على النفط، الذي انساب بمعدل ٢٢١٦ برميلاً في اليوم (٢٩٠ طنّاً). كانت الشركة عندئذ قد بلغت أول أهدافها، وكان عليها أن تطمئن بأن كل شيء يسيرُ بصورة حسنةً قبل أن يتم القيام بالإعلان الرسمي بعد شهر لاحقاً. أبرقت بتهنئتي إلى هاملتون في لندن؛ وكتب في ٩ نوفمبر، قائلاً: «لا حاجة للقول إنني سعيد لنتيجة نشاطات الشركة العربية. أعتقد بأنه يُمكننا الآن أن نتطلع إلى تنمية راسخة ومنتظمة، والتي سوف تكون ذا فائدة للبلاد وبالمثل للشركة وعندما أسترجع ذكريات لقاءاتنا المبكرة في جدة، أصبح أكثر سعادة بأن الشركة قد وصلت إلى المرحلة التي تقوم فيها بالإعلان عن وجود النفط بكميّات تجارية. إن الدور الذي قمت به في هذا الشأن من وجهة نظر كلاً من الحكومة والشركة لابد أنه جلب لك بعضاً من الرضى حسب اعتقادي».

وفي رد على رسالة لاحقة منه حول موضوع مطالبي الخاصة المستحقة على الشركة (بالنظر إلى الإعلان عن اكتشاف النفط بكميات تجارية)، وافقتُ على الترتيبات التي اقترحها، في حين أضفتُ: «أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر لك عن خالص شكري على الطريقة السَّخية للغاية التي تعاملت بها شركتكم معي منذ الوهلة الأولى للمشروع والذي أضحى ناجحاً بكل المقاييس. أعرف أنك لابد مسرور جداً بالنجاح في الظهران، و أؤكد لك أن بهجتي لا تقلُ عنك. إنني فخور لارتباطي بالبداية الصغيرة لمشروع عملاق، والذي سوف يكون لمستقبله أهمية كبيرة للعالم أجمع. ولا يسعني إلا أن آمل في أن أكون قادراً على المساعدة بصورة أكبر لكم جميعاً، وإن لم تَسنَح لي الفُرَص فإنني أؤكد لكم أمنياتي الطيبة ونيتي الخالصة، وإعجابي بالمهارة والتماسك الصَلب لشركتكم، والعمل المثير للإعجاب الذي قامت به مجموعتكم في هذا المجال. . . أتساءلُ عمَّا إذا كنت ستتمكن من حضور الاحتفال (اليوم الأول من مايو في رأس تنورة). . . في رأيي، أن الاحتفال لن يكتمل إذا لم يكن الرجل الذي ضرب الضربة الأولى للنفط في الجزيرة العربية حاضراً ليراه متدفقاً ليَصُب في المحيط!»

لقد أتى ارتباطي الرسمي مع الشركة إلى نهايته في منتصف عام ١٩٤٠م؛ ولكن منذ ذلك الحين كنتُ أرقبُ بتعاطف وإعجاب مصاعبها وانتصاراتها.

إنها لم تصبح من أولى الشركات المنتجة للنفط في العالم فحسب، بل أيضاً مؤسسة خيّرة ذات أبعاد باهرة، التي يُدين لها شعب المملكة العربية السعودية بقَدر فائق من الامتنان. ففي مجال التعليم، والصحة، والإسكان، والإمداد المائي، والزراعة والصناعة، والتجارة، وفي عدد لا يُحصى من المجالات كانت الشركة مصدر إلهام للبلاد، وقدمت نموذجاً بنى عليه العرب بإرادتهم مستوى عيش غير مسبوق في سجلات تاريخ عرب الصحراء. وأن هذا المستوى المعيشي ليس بأي حال من الأحوال مقصوراً كما يفترض الكثيرون ـ على الطبقات العليا

والمتوسطة. إذ انهمرت شعوب من البلدان الحدودية، وبشكل خاص من(اليَمنَ والهلال الخصيب إلى البلاد بحثاً عن العمل والأجور المرتفعة). وحتى البدو لم يحتقروا الفرص المربحة التي يقدمها العمل في المناطق الصناعية الجديدة: إن النفط، الذي صَبَغ مساحات الصحراء بالعديد من المُدن والقرى قد ترك آثاره على أهل الصحراء وطرق حياتهم أيضاً. إذ لم يَعُدْ السكان متجانسين؛ ولم يَعُدْ السوري أو المصري الذي يلبس بنطالاً ظاهرة شاذة فى بلاد كان لا يضحى فيها المرء آمناً إلا بالزي العربي، قبل ثلاثين عاماً فقط.

ولكن أغرب مظاهر هذه السلسلة من الأحداث ـ ربما ـ هي عدم اعتقاد ابن سعود، رغم أن تجربة مشروع هولمز كانت وراء ذلك، بوجود النفط في بلاده. لقد كانت الضغوط المالية وحدها هي التي اضطرته ليتفاوض مع أولئك الذين فاوضوه، على أمل استخلاص أعلى سعر ممكن بالذهب من المنافسة الناتجة لمجرد الحصول على الميزة العقيمة للتجربة على رمال الصحراء.

علاوة على ذلك كان هناك شيء آخر هو في حاجة ماسة له؛ وكان يعلم تماماً بأن المهارة الأجنبية فقط هي القادرة على إخراجه إلى سَطح أرضه وهو الماء الذي كان يوجد بعيداً في أعماق باطنها. وهكذا فقد تم حث الجيولوجيين للبحث عن المياه كما يبحثون عن النِّفط؛ وخلال هذه السنة ذاتها (١٩٣٨م) تحقق أول اكتشاف للأخير، حيث تم حفر بئرين ارتوازيتين بواسطة العاملين في شركة أرامكو: إحداهما فى سَهْل جدة، التي كان قد وصل مستوى الحفر بنهاية شهر مارس إلى عمق ٥٣٠ قدماً لتجد فقط طبقات ملحية، وتم هجرها في نهاية الأمر؛ والأخرى عند الرياض بالقرب من وادي الباطن، حيث كانت الشركة قد أرسلت حفاراً جديداً للحفر أكثر من عمق ٤٠٠ قدم تم الوصول إليها من خلال حفار قديم بدون نتيجة. هذا الحفر قد تم تعميقه إلى ٧٠٠ قدم أو أكثر،

ولكن بلا جدوى، وقد تم هجرها أيضاً. وفي سنوات لاحقة تم حفر الآبار الارتوازية العميقة مع نتائج ممتازة في عدد من الأماكن غير المحتملة في القفار، لتشكل نواة لتمركز البدو التي تحولت بالتدريج إلى مستوطنات استقرار. ولكن في الوقت الحاضر، كان النِّفط هو مثار اهتمام الشركة (وحقّاً بالنسبة للحكومة)، ولقد كان النفط هو الذي وجد بكميات تزدادُ على الدوام.

«طلبَ ماءً، فأعطته لبناً؛

في قصعة العظماء قدَّمت زبدة»

نشيد دبورة، سفر القضاة: الإصحاح الخامس: فقرة ٢٥.

obeikan.com